

عربية

الإحصاء في أصول الأحياء

للخافظ أبي محمد علي بن خزم الأندلسي إيطا هجري

عنى بتصحيحه صاحب الفضيلة

أحمد محمد شاكش

(طبع على نفقة)

مكتبة السكك الحجازية

رأى بها أولاد محمد أمين الحجازي

بشاعة عبد العزيز بمصر



الجزء الرابع

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ

(تنبيه) سنقدم خاصة الى المشتركين بهذا السفر الجليل: ترجمة وافية عن حياة المؤلف تقع في زهاء ٦٠ صفحة ، وفهرسا تحليليا يشتمل على مواضيع الكتاب ومسائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رجاله موضوعا على الطرز الحديث وسيكونا في جزء واف

الناشر

مطبعة المعاد

بمصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الرابع عشر

في اقل الجمع

٢٩٢٤
١١٣
١١٤
٦٦١٤

قال علي : اختلف الناس في اقل الجمع . فقالت طائفة : اقل الجمع اثنان فصاعدا ، وهو قول جمهور اصحابنا . وقالت طائفة : اقل الجمع ثلاثة ، وهو قول الشافعي وبه نأخذ ، واحتج اصحابنا لقولهم بان قالوا : اجمع في اللغة ضم شيء الى شيء آخر ، فلما ضم الواحد الى الواحد كان ذلك جمعا صحيحا قال علي : هذا خطأ ولا حاجة فيه ، لانه يلزمهم على ذلك ان يكون الجسم الواحد مخبرا عنه بالخبر عن الجمع واقما عليه اسم الجمع ، لانه جمع جزء الى جزء وعضو الى عضو . وليس المراد باسم الجمع الذي اختلفنا فيه هذا المعنى من معاني الضم ، وانما المقصود به ما عدا الافراد والتثنية ، وليس ذلك الا ثلاثة اشخاص متغايرة فصاعدا بلا خلاف من اهل اللغة وحفاظ الفاظها وضباط اعرابها . واحتجوا ايضا بان قالوا : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الاثنان فما فوقهما جماعة »

قال علي : لا حاجة لهم فيه لانه حديث لم يصح * حدثني احمد بن عمر بن انس ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا ابراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن احمد ابن الجهم ثنا بشر بن موسى ثنا يحيى بن اسحاق ثنا عليلة (١) بن بدر هو الربيع

(١) بضم العين المهملة وفتح اللامين وهو لقب الربيع

ابن بدر عن ابيه عن جده (عن أبي موسى الاشعاري) (١) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الاثنان فما فوقهما جماعة (٢) * وبه الى ابن الجهم قال: ثنا عبد الكريم بن الهيثم ثنا أبو توبة ثنا مسلمة بن علي عن يحيى بن الحرث عن القاسم عن ابي امامة. ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اثنان فما فوقهما جماعة وقال ابو محمد رحمه الله: عليلة ساقط باجماع، وابوه مجهول، ومسلمة بن علي ضعيف بلا خلاف، وكذلك القاسم عن ابي امامة (٣) فسقط الحديثان. وانما المعتمد عليه في حكم الصلاة قوله عليه السلام لما لك بن الحويرث وابن عمه. فاذا واقيا وليؤمكما اكبركما. وبامامته في النافلة - صلى الله عليه وسلم - ابن عباس وحده.

واحتجوا ايضا بان قالوا: خبر الاثنان عن انفسهما، كخبر الكثير عن انفسهم ولا فرق. فيقول الاثنان: فعلنا وصنعنا، كما يقول الجماعة سواء سواء.

- (١) سقط من الاصل وزدناه من روايات أخرى كما سند كره
- (٢) رواه ابن ماجه (١٥٩:١) والدارقطني (١٠٥) والطحاوي في معاني الآثار (١: ١٨٢) كلهم من حديث الربيع بن بدر عن ابيه عن جده عن أبي موسى الاشعري. وجد الربيع اسمه عمرو بن جراد والربيع ضعيف جدا وابوه وجده مجهولان وذكر النووي في المجموع (٤: ١٩٦) أن البيهقي رواه أيضا
- (٣) مسلمة بن علي. قال البخاري وابو زرعة: منكر الحديث. والقاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي ثقة سمع كثيرين من الصحابة منهم أبو امامة. والحديث رواه أيضا الدارقطني (١٠٥) من طريق الحسن بن عمرو السدوسي عن عثمان بن عبد الرحمن المدني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده. والحسن ضعيف وعثمان هو الواقصي ضعيف جدا ورمى بالكذب. وذكر النووي أن البيهقي رواه من حديث أنس باسناد ضعيف

قال على : لاحجة لهم في ذلك في ايجابهم بهذا ان يكون الخبر عن الاثنين
كالخبر عن الجماعة ، لان ذلك قياس ، والقياس فاسد . وايضا فان الخبر عن
الاثنين بخلاف الخبر عن الجماعة ، فنقول عن الاثنين : فعلا ، وعن الجماعة
فعلوا ، وايضا فان المرأتين تخبران عن انفسهما ، كما يخبر الرجلان عن انفسهما ،
فتقول المرأتان : فعلنا وصنعنا ، وليس ذلك بموجب ان يخبر عنهما كما يخبر عن
الرجلين ، فيقال : فعلا بمنزلة فعلنا ، ولا يجوز في اللغة قياس باجماع من اهلها ،
وانما هي مسموعة . والضامائر مختلفة عن الغائب والحاضر ، والخبر عن نفسه ،
والثنية والجمع والمؤنث والمذكر . وقد تتفق الضامائر ايضا في مواضع ، فليس
اتفاقها فيها بموجب لاتفاقها في كل موضع ، ولا اختلافها في بعض المواضع
بموجب اختلافها في كل موضع ، بل كل ذلك مأخوذ عن اهل اللغة كما سمعوه
عن العرب . وقد يخبر الواحد عن نفسه كما يخبر الاثنان ، وكما يخبر الجماعة
فيقول : فعلنا وصنعنا ، ونفعل ونصنع ، ونحن نقول وهذا عندنا ، وليس
ذلك بموجب ان يكون الواحد جمعا ، فبطل احتجاجهم بان خبر الاثنين عن
انفسهما كخبر الجمع ، هو حجة في كون الاثنين جمعا
واحتجوا ايضا بقوله تعالى : « ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما »
وانما كان لهما قلبان

قال على : ولا حجة لهم في هذا ، لان هذا باب محفوظ في الجوارح خاصة
وقد نقل النحويون هذا الباب ، وقالوا : ان كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنهما
كما يخبر عن الجمع ، كأن العرب عدت الشيتين الخبر عنهما ثم اضافتهما الى
الشيتين اللذين هما منهما ، فصارت اربعة ، فصح الجمع ، والشديوا في ذلك :
ومهمين فدين مرتين ظهرا مثل ظهور الترسين

وهذا باب لا يعتمد به مسموعه من العرب فقط ، ولا يجوز ان يقاس عليه ،
واحتجوا ايضا بقوله عز وجل : « وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت »

إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين »
قال علي : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن الضمير في حكم العريية ان يكون
راجعا الى اقرب مذكور اليه ، واقرب مذكور الى الضمير قوله تعالى : « غم
القوم » فالقوم وداود وسليمان جماعة بلا شك ، فكانه قال تعالى : وكنا لحكم
القوم في ذلك ، اى للحكم عليهم ، كما تقول هذا حكم امر كذا ، اى الحكم
فيه وعليه ،

واحتجوا ايضا بقوله تعالى « وهل اتاك نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب
اذ دخلوا على داود ففرع منهم قالوا لا تخف خصمان بنى بعضنا على بعض »
وبين تعالى انهما اثنان بقوله في آخر الآية : « لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى
نماجه » وبقول احدهما : « إن هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة
واحدة فقال أكفلنيها وعزنى في الخطاب » .

قال على : لا حجة لهم فيه ، لأن الخصم يقع على الواحد والاثنين والجماعة
وقوما مستويا ، وكذلك الزور على الزائر الواحد والاثنين والجماعة ، وكذلك
الالب والحرب ، تقول : هو الب على وهو حرب على ، وهما حرب على والب
على ، وهم حرب على والب على ، فلا يسوغ لاحد ان يقول : ان المتسورين على
داود صلى الله عليه وسلم كانا اثنين دون ان يقول : بل كانوا جماعة ، وقد قال
ذلك بعض المفسرين ، وقال تعالى : « هذان خصمان اختصموا في ربهم » وانما
نزلت في ستة نفر ، على وهمة وعبيدة بن الحرث رضى الله عنهم ، وفي عتبة
وشيبة والوليد بن عتبة ، اذ تباروزا يوم بدر ، وقد اخبر تعالى في آخر الآية
بما بين انهم جماعة بقوله تعالى : « فالذين كفروا قطعتم لهم ثياب من نار » الى
منتهى قوله : « يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حرير » * ثنا
عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن محمد بن
عيسى عن ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم بن الحجاج . ثنا عمرو بن زرارعة

ثنا هشام عن ابي هاشم عن أبي مجاز عن قيس بن عباد قال : سمعت ابا ذر
يقسم قسما ان : « هذان خصمان اختصموا في ربهم » . انها نزلت في الذين
برزوا يوم بدر ، على وخمزة وعبيدة رضى الله عنهم ، وعتبة وشيبة ابنا
ربيعة والوليد بن عتبة . واذا لم يأت نص بين في ان الخصمين المختصمين
الى داود صلى الله عليه وسلم كانا اذا تسورا اثنين فقط لاثالث لهما ، فليس
لاحد ان يحتج بذلك في ابطال ما قد صح في اللغة ، ولا في اثبات امر لم
يثبت بعد

واحتجوا أيضا بقوله تعالى . « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »
قال علي : ولا حجة لهم في ذلك ، وليس كما ظنوا ، بل هذا جمع صحيح ، لان
كل واحد من السارقين له يدان ، فهي اربع ايدي بيقين . وقطع يدي السارق
جميعا واجب اذا سرق سرقة بعد سرقة ، بنص القرآن
واحتجوا أيضا بقوله تعالى . « فان كان له اخوة فلامه السادس »

قال علي : وهذا عليهم لا لهم ، انه لا يجوز ان تحط الام عن الثلث الى
السدس عندنا الا بثلاثة من الاخوة لا باثنين ، وقولنا في ذلك هو قول ابن
عباس ، وهو في اللغة بحيث لا يجهل محله الا جاهل . وانما حكم من حكم برد
الام الى السدس باثنين من الاخوة ، اما بقياس ، واما بتقليد ، وكل ذلك
فاسد . فان قيل : قد قال بذلك عثمان ، قيل له : قد خالفه ابن عباس وانسكر
عليه ذلك ، وبين عليه أن اللغة خلاف ما يحكم به ، فلم يقدر عثمان على انكار
ذلك ، ولم يزد على ان قال : لا اقدر ان ارد ما قد توارث به الناس

واحتجوا بقوله تعالى حاكيا عن يعقوب صلى الله عليه وسلم في قوله
: « عسى الله ان ياتيني بهم جميعا » . قالوا : وانما كان يوسف واخاه .
قال علي : هذا خطأ ، بل ما كانوا إلا ثلاثة ، يوسف واخاه الذي حبس

(١) في اصل : « ابني » وصححهناه من صحيح مسلم

من أجل الصواع الذي وجد في رحله ، والأشخ الكبير الذي قال : « فلن أبيع
الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين ، ارجعوا إلى أبيكم
فقولوا يا أبانا ان ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا » فلما فقد يعقوب ثلاثة
من بنيهِ تمى رجوعهم كلهم

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما » . والطائفة تقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى الاكثر ، فأخبر
تعالى عن الطائفتين مرة بلفظ الجمع بقوله : « اقتتلوا » . ومرة بلفظ الاثنين
بقوله : « فأصلحوا بينهما » . وقال تعالى في آخر الآية : « فأصلحوا بين
أخويكم » . فأمر بالاصلاح بين الاثنين ، كما أمر بالاصلاح بين الجماعة

قال على : وهذا لاجته لم فيه ، لان الطائفة كما ذكرنا تقع على الواحد
والاثنين والاكثر ، فاذا أخبر عنهما بلفظ الجمع ، فالمراد بهما الجمع ، والمراد
بالطائفتين في أول الآية المذكورة الكثير منهم . ومعنى قوله تعالى
« فأصلحوا بينهما » أى بين الجماعتين المقتتلتين ، ثم علمنا تعالى وجوب
الاصلاح بين الاثنين كوجوبه بين الكثيرين بقوله تعالى : « فأصلحوا بين
أخويكم » . وحمل الآية على ما نقول هو الذي لا يجوز غيره ، لانه عموم لكيفية
الاصلاح بين الكثير والقليل ، ولو كان ما ظن مخالفنا ، لما علمنا فيها الا
الاصلاح بين الاثنين فقط ، وهذا خطأ

واحتجوا بقوله تعالى : لموسى وهرون عليهما السلام : « كلا فاذهبا يا ابناي
انا معكم مستمعون » . ولم يقل معكما

قال على : وهذا لاجته لم فيه ، لانهم ثلاثة بلا شك ، المرسلان وقروءون
الملك المرسل اليه ، فالمستمعون ثلاثة يتيقن

قال على : فاذا قد بطل احتجاجهم بكل ما احتجوا به ، فلنقل في بيان
هذه مذهبتنا . وبالله تعالى التوفيق

فنعول : أن الالفاظ في اللغة إنما هي عبارات عن المعاني ، ولا خلاف بين العرب في أن الاثنين لهما صيغة في الاخبار عنهما ، غير الصيغة التي للثلاثة فصاعدا ، وأن للثلاثة فصاعدا - إلى ما لا نهاية له من العدد - صيغة غير صيغة . انظر عن الاثنين ، وهي صيغة الجمع ، ولا خلاف بين أحد من أهل اللسان في أنه لا يجوز أن يقال : قام الزيدون ، وأنت تريد اثنين . ولا جاء في الهندات ، وأنت تريد اثنتين ، وضير الغائب موضوع بلا خلاف بين أحد من أهل اللسان في موضع اسم الغائب ، ومبدل منه ، فلا يجوز أن يندل ضمير الجماعة إلا من الجماعة ، ولا ضمير الاثنين إلا من الاثنين ، ولو كان ذلك لوقع الاشكال وارتفع البيان ، وكذلك المخاطبات ، لا يجوز البتة أن تقول لاثنتين : قمتن وقعدتم وإنما يقال : قمتا وقعدتما ، ولا يقال لاثنتين : قمتن ، ولا يقال للنساء : قمتا ، وإنما يقال قمتن : فصيح ما قلنا بحكم ظاهر اللغة التي بها نزل القرآن ، وبها تكلم النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلى مفهومها ترجع في احكام الديانة ، إلا ما قلنا عنه نص جلي . وبالله تعالى التوفيق ، وهذا ما لا يجوز خلافه . والله الموفق للصواب

(فصل)

من الخطاب الوارد بلفظ الجمع

قال علي : وإذا ورد لفظ بصورة جمع وقدر على استيعابه ، فلا بد من استيعابه ضرورة ، والا فقد صحت المصيبة وخلاف الأمر . فإن لم يقدر على ذلك ولم يكن إلى استيعابه سبيل ، فللناس قولان : أحدهما ، أنه واجب أن يؤدي من ذلك ما أمكن ، وما انتهى إليه الوسع ، ولا يسقط عنه إلا ما عجز عنه أو ما قام نص أو إجماع بسقوطه ، وبهذا نأخذ . وقالت طائفة : لا يلزم

من ذلك الا اقل ما يقع عليه اسم ذلك الجمع ، وهو ثلاثة فصاعدا ، وما زاد على ذلك فليس فرضا

قال على : والحجة للقول الاول هي حجتنا على القائلين بالتخصيص او الوقف ، وقد لزمت عموم ذلك الجمع بيقين ، فلا يسقط بشك ولا بدعوى ، فاما ما عجز عنه فساقط ، وأما ما لم يعجز عنه فباق على وجوب الطاعة له ، وبين ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » قال على : فمن ذلك قول الله عز وجل : « اتما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية ، وقوله تعالى : « الوصية للوالدين والأقربين » . فنقول : ان الامام القادر على استيعاب جمع مساكين المسلمين ، وفقراءهم ، وغازيهم وسائر الاصناف المسماة . ففرض عليه استيعابهم ، وامان عجز عن ذلك فمن دونه ، فقد اجمعت الامة بلا خلاف على ان له ان يقتصر على بعض دون بعض ، ودل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لزينب امرأة عبد الله بن مسعود إذ سألته : « أيجزى عني ان اتصدق على زوجي وولدي منه من الصدقة » ؟ فقال عليه السلام : نعم

قال على : فهذه النصوص صرنا الى هذا الحكم ، والاستيعاب والعموم معناها واحد ، وهو كله من باب استعمال الظاهر والوجوب . وقد رام قوم ان يفرقوا بين الاستيعاب والعموم ، وهذا خطأ ولا يقدر على ذلك ابدا . وقال هؤلاء القوم : العموم لبعض ما يقع عليه الاسم عموم ذلك الجزء الذي عم به

قال على : فيقال لهم : وكذلك الاستيعاب لبعض ما يقع عليه الاسم استيعاب لذلك الجزء الذي استوعب به ، ولا فرق

قال على : والجمع بلفظ المعرفة والنكرة سواء في اقتضاء الاستيعاب ، كقوله تعالى : « وما تفرق الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون » . فهذا عموم

لكل قوم لا يؤمنون ، وهو بلفظ النكرة كما ترى . وقد ظن قوم ان الجمع اذا جاء بلفظ النكرة فانه لا يوجب العموم ، فقالوا : قولك جاء رجال لا يفهم منه العموم ، كما يفهم من قولك جاء الرجال
قال على : وهذا ظن فاسد لا دليل عليه ، وانما هو ألفه لما وقع في انفسهم في عادات سوء استعمالها في مخاطبتهم ، بخلاف معهود اللغة في الحقيقة ، وقد ابطالنا ذلك بالآية التي ذكرنا آتفا . وبالله تعالى التوفيق

الباب الخامس عشر

في الاستثناء

قال على : قد بينا في باب الأخبار وفي باب العموم والخصوص كيفية الاستثناء ، ونحن الآن متكلمون - ان شاء الله عز وجل بتأيمده لنا - في ماهية الاستثناء ، وانواعه : فنقول وبالله تعالى التوفيق :
ان الاستثناء هو تخصيص بعض الشيء من جملة ، او اخراج شيء ما مما ادخلت فيه شيئاً آخر ، الا ان النحويين اعتادوا ان يسموا بالاستثناء ما كان من ذلك بلفظ : حاشا ، وخلا ، وإلا ، وما لم يكن ، وما عدا ، وما سوى . وان يجعوا ما كان خبراً من خبر كقولك : اقتل القوم ودع زيدا ، مسمى باسم التخصيص لا الاستثناء ، وما في الحقيقة سواء على ما قدمنا
قال على : واختلفوا في نحو من انحاء الاستثناء ، فقالت طائفة : لا يجوز ان يستثنى الشيء من غير جنسه او نوعه المخبّر عنه ، وقالت طائفة : جائز ان يستثنى الشيء من غير جنسه او نوعه المخبّر عنه ، وبكلا هذين القولين قالت طوائف من اصحابنا الظاهريين ، ومن اخواننا القياسيين
قال على : ونحن نقول : ان استثناء الشيء من غير جنسه ونوعه المخبّر عنه

جائز ، واسمه في العربية عند التحويين الاستثناء المنقطع ، وهو حينئذ ابتداء خبر آخر كقائل قال : اتاني المسلمون الا اليهود ، فهذا جائز كانه قال : الا اليهود فانهم لم يأتوني ، وهذا لا ينكره نحوى ولا لغوى أصلا ، اذا كان على الوجه الذى ذكرناه

قال على : والبرهان القاطع في ذلك قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس » . وقال تعالى : « واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه » . فلم يدع تعالى للشك ههنا مجالا لا يبينه ، وأخر ان ابليس كان من الجن . وقد جهل الثور قوماراموا نصر مذهبهم ههنا ، فقالوا : ان الملائكة يسمون جنا لاجتنانهم

قال على : وهذا قول فاحش من وجوه ، احدها وأوضحها قول الله عز وجل اذ سأل الملائكة : « اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون » فقالت الملائكة : « سبحانك انت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن » . ففرق تعالى بين الملائكة والجن فرقا كما ترى ، والوجه الثانى اخباره عليه السلام : ان الملائكة خلقت من نور ، والجن خلقت من نار . ففرق بين النوعين فرقا من خالفه كفر * ثنا ، عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة . قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خلقت الملائكة من نور ، وخلق الجن من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم . والثالث اجماع الامة على ان من سمي جبريل او ميكائيل جنيا فقد كفر ، فقد ظهر بطلان هذا القول الفاسد ، وكان اقصى ما احتج له القائلون به أن قالوا : الاجتنان هو الاستتار ، ومن ذلك يسمى الجن مجنا ، والجنة جنة ، فالملائكة والجن مستترون عنا فهم جن

قال على : وهذا هذيان لبعض اهل اللغة ، وفي كل قوم جنون ، فلوانه
ما كسا عكس عليهم فقال : ما اشتق الاجتنان الذى هو الاستتار الا من الجن
بما اذا كانوا ينفصلون ؟ وايضا يقال لهم : حتى لو صح قولكم : ان الجن اشتقوا
من الاجتنان فمن اى شئ اشتق الاجتنان ؟ فان جروا هكذا جروا الى غير
غاية ، وهذا يوجب أشياء موجودات لا اوائل لها ، ولا نهاية لعددها ، وهذا
محال ممتنع ، وموافقة لاهل الكفر . وان قالوا : ليس للفظه الذى اشتق منه
اشتقاق ، قيل لهم : فما لذى جعل تلك اللفظة بان تكون مبتدأة أولى من
هذه الثانية ، وقد سقط في هذا كبار من النحويين ،

منهم ابو جعفر النحاس ، فانه الف كتابا في اشتقاق اسماء الله عز وجل
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وهذا يلزمهم القول بحدوث اسماء الله عز وجل
لان كل شئ مشتق فهو مأخوذ مما اشتق منه ، وكل مأخوذ فقد كان قبل
ان يوجد غير مأخوذ ، فقد كانت الاسماء على اصلهم غير موجودة (١) والكلام
ههنا يطول ويتشعب ويخرجنا عن غرض كتابنا ، واسماء الله عز وجل انما هي
اسماء اعلام كقولك : زيد وعمرو ، والمراد بها الله تعالى الذى لم يزل وحده
لا شريك له ، ولا يزال خالق كل شئ لا اله الا هو رب العرش العظيم ، واما
الاصوات المسموعة المعبر بها فمخلوقة لم تكن ثم كانت

ومنهم ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، فانه قال في نوادره
: « المشقة نبت يخضر ثم يصفى ثم يهيج . ومنه سمي العاشق عاشقا » . او ما
علم هذا الرجل ان كل نبت في الارض فهذه صفته ، فهلا يسمى العاشق باقلا
مشتقا من البقل الذى يخضر ثم يصفى ثم يهيج ، فان ركب هذا الطريق اتسع
له جدا ، واخرجه ذلك الى بعض خرق من ادر كناه من اهل الجنون ، وادخله

فى باب المضاحك والمطايب والمجون

والذى نعتقد ونقول ونقطع على صحتة : ان الاشتقاق كله باطل ، حاشا
اسماء الفاعلين من افعالهم فقط ، واسماء الموصوفين المأخوذة من صفاتهم
الجسمانية والنفسانية ، وهذا ايضا لا ندرى هل اخذت الاسماء من الصفات
أو اخذت الصفات من الاسماء ؟ الا اننا نوقن ان احدهما اخذ من صاحبه ،
مثل ضارب من الضرب ، ومثل آكل من الاكل ، ومثل ابيض من البياض
وغضبان من الغضب ، وما اشبه ذلك ،

واما سائر الاسماء الواقعة على الاجناس والانواع كلها ، فلا اشتقاق لها
اصلا ، وليس بعضها قبل بعض بل كلها معا . وقد كنت اجرى فى هذا مع
شيخنا ابى عبده حسان بن مالك رحمه الله ، وكان اذكر من ثقينا للغة مع
شدة عنايته بها ، وثقته ، وتحريره فى نقلها ، فكان يقول لى : قد قال بهذا
الذى تذهب اليه كبير من اهل اللغة ، قديم وسماه لى ، وشككت الآن فى
اسمه لبعده العهد واظن انه تفتويه ، وكيف يسوغ لذى عقل ان يسمي الملائكة
جنا ، وهو يسمع قول الله عز وجل : « لا ملأن جهنم من الجنة والناس
اجمعين » . وما علمنا مسلما يقول ان أحدا من الملائكة يدخل جهنم . وقد قال
تعالى : « قل أعوذ برب الناس من شر الوسواس الخناس الذى يوسوس فى
صدور الناس من الجنة والناس » . افتراه تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم
بان يستعيذ من شر الملائكة ؟ هذا مالا يظنه ذو عقل . وقد اعترض على
بعض من كلنى فى هذا المعنى بقوله تعالى : « وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا »
وقال : انهم كانوا يقولون الملائكة بنات الرحمن ا

قال على : وهذا ليس بشئ ، لأنه قد روى عن ابن عباس : ان قرشا كانت
تقول : سروات الجن هم بنات الرحمن . فانما عني تعالى الجن على الحقيقة فى هذا
المكان لا الملائكة ، ونسأل من ذهب الى هذا . أيجوز أن يقول قائل : والجن

حافون من حول العرش ؟ وهذا مالا يجيزه مسلم ، وقد اخبر تعالى ان الجن عن السمع لمزولون ، ودون السماء بالشهب مقذوفون ، وان الملائكة بخلاف ذلك . ويلزم من سمي الجن جنا من اجل اجتنانهم ان يسمى دماغه جنيا ، ويسمي مصيره جنيا ، لأن كل ذلك محتمل . وقد اعترض بعضهم بان ابليس دخل مع الملائكة في الأمر بالسجود لآدم صلى الله عليه وسلم

قال على : وهذا باطل لأن الله تعالى اخبر انه كان من الجن ولا تدخل الجن مع الملائكة فيما خصت به الملائكة ، فلا بد انه تعالى امر ابليس أيضا بالسجود ، وقد جاء النص بذلك ، فقال تعالى : « يا ابليس ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي » . فقد ايقنا ان الله تعالى امره بالسجود ، كما امر الملائكة ، فقد وجدنا الله تعالى استثنى ابليس من غير نوعه ، فلا مجال للشك في هذا المعنى بعد هذا ، ووجدناه تعالى قد قال ايضا : « وما كان لمؤمن ان ان يقتل مؤمنا الا خطأ » أي لكن خطأ . وقال تعالى : « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة » . وقال تعالى : « لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى » : وقال تعالى : « لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلا سلا » . فاستثنى عز وجل الموتة الاولى ، وليست الموتة فيما يذاق اصلا في الجنة ، واستثنى تعالى التجارة - وهي حق - من الباطل ، واستثنى تعالى الخط من القتل المحرم وليس الخطي قاتلا من العمد المحرم ، واستثنى تعالى القول الطيب سلا سلا من قول الانم ، ومن هذا الباب لا اله الا الله ، واستثنى الله تعالى من جملة الالهة التي عبدها من سوانا ، وليس تعالى من جنسها ، ولا نوعها ، ولاله عز وجل نوع ولا جنس اصلا ، وقد قال تعالى : « وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى » . وقال النابغة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فاول من قراع الكتائب
فاستثنى الفخر من المعائب وقال ايضا :

وقفت فيها اصيلانا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد
الا الاواري لا ياك ما أيدنها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
فاستثنى الانافى والنوى من الاحدين وقال آخر:

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وقال تعالى: « ولئن شئنا لنذهبن بالذى اوحينا اليك ثم لا تجد لك به
علينا وكىلا الارحمة من ربك ان فضله كان عليك كبيرا ». فاستثنى عز وجل
رحمته من الوكيل عليه الذى لا سبيل اليه ؛ فأى شىء قاله من أبى استثناء الشىء
من غير جنسه فى هذه الآيات وفى هذه الآتى ، فهو قولنا ، وهو انه استثناء
منقطع ، وعطف خبر على خبر ، بمعنى لىكن ، أو حتى وقد صح بالضرورة ان
يخبر بخبر ايجاب عن واحد ، ويخبر نفي عن آخر ولا فرق بين ان يرد احد
الخبرين على الآخر بحرف العطف ، وبين ان يرد بحرف الاستثناء ، وقد جاء
كل ذلك كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

من الاستثناء

قال على : واختلفوا فى نوع من انواع الاستثناء ، وهو ان يستثنى من
الجملة اكثرها ويبقى الاقل ، فاجازه قوم وهو قول جميع اصحابنا اهل الظاهر
وبه نأخذ ، وبه قال جمهور الشافعيين . وأباه قوم وهو قول جمهور المالكيين ،
ولا نعلم لهؤلاء القوم حجة اصلا فى المنع من ذلك الا ان يقول بعضهم :
انكم قد وافقتمونا على جواز استثناء الاقل ، ولم نوافقكم على جواز
استثناء الاكثر

قال على : وهذه حجة انما تصح فيما لا نص فيه ، او فيما لم يقم عليه برهان

واما كل ما قام فيه برهان عقلي او شرعي فلا نبالي من وافقنا فيه ولا من خالفنا ،
وقد قامت البراهين على جواز الاستثناء الاكثر من جملة لا يبقى منها بعد ذلك
الاستثناء الا الاقل ، قال الله عز وجل : « قم الليل الا قليلا نصفه او انقص
منه قليلا او زد عليه » . فابدل تعالى النصف من القليل ، وهو بدل البيان .
ولم يختلف قط احد انه لم يفرض عليه قيام الليل كله ، وانما فرض عليه القيام
في الليل ، وهذا البديل يحل محل المبدل منه ، فالمفهوم انه قال تعالى : قم الليل
الا نصفه ثم زادنا تعالى فائدة عظيمة وهي ان النصف قليل بالاضافة الى الكل
قال علي : فان قال قائل : كيف تحتجون بهذا وانتم تقولون ان قيام اكثر
من ثلث الليل لا يجوز ؟ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : انه لا قيام فوق قيام
داود ، وكان يقوم ثلث الليل بعد ان ينام نصفه ثم ينام سدسه . قيل له وبالله
تعالى التوفيق : معنى قوله تعالى : « قم الليل الا قليلا » ، انما هو - والله أعلم - اعلام
بوقت القيام لا بمقدار القيام ، ليتفق معنى الآية والحديث ، فكل من عند
الله تعالى وما كان من عنده تعالى فلا اختلاف فيه . قال الله عز وجل : « ولو
كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فصح ان معنى قوله تعالى
« قم الليل الا قليلا » قم في الليل الا في قليل في نصفه ، وهكذا قوله تعالى :
« انك تقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه » . انما معناه في ادنى . وقوله
تعالى : « كانوا قليلا من الليل ما يهجعون » مع نهيه على لسان نبيه عن قيام اكثر
من ثلث الليل ، بيان ان الثلثين قليل بالاضافة الى الكل ، لانهم كانوا يهجعون
قليلا وهو الثلثان ، ويخرج ايضا على ان ما ههنا جحد محقق فيكون معناه
كانوا ما يهجعون قليلا من الليل وهو الثلث فاقل ، فيكون ههنا ايضا حسنا
موافقا لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الثلث ، وكلا القولين متفق
لانه اذا جمع الثلثين وقام الثلث ، فان الثلثين قليل بالاضافة الى الكل ، والثلث
أيضا كذلك وبالله تعالى التوفيق

فان اعترض معترض بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثلث كثير .
قيل له : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الثلث كثير بالاضافة الى ما هو
أقل منه وهكذا كل عدد في العالم ، فألف الف كثير بالاضافة الى عشرة
آلاف ، و ألف الف قليل بالاضافة الى عشرة آلاف الف

قال على : ونقدر ان الذي اقبح هؤلاء القوم في هذه الورطة ، تجوزهم
للمحتبس استثناء اقل من الثلث ، ولم يجوزوا له استثناء الاكثر من ذلك .
فقد ادم الخطأ الى ما هو اشد خطأ منه ، وإن اولى الناس بالتقنع اذا ذكر هذا
الحديث - الذي اعترضوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثلث كثير -
فالماكينون لأنهم يجعلون الثلث كثيرا في الاستثناء من الحبس كما ذكرنا ،
ثم يجعلونه في حكم المرأة ذات الزوج في مالها قليلا ، فيجوزون لها الثلث دون
رأى زوجها ، ويمنعونها من اكثر من الثلث الابرايه . ثم يجعلون الثلث كثيرا
في الجائحة اذا اصاب من الثمرة ثلثها فصاعدا ، ويجعلون مادون الثلث قليلا
لاحكم له . ثم يجعلون الثلث قليلا في استثناء البائع من حائطه المبيع أو زرعه
المبيع مكيلة بثلث الثلث فاقبل ، ويجعلون ما زاد على الثلث في ذلك كثيرا ممنوطا .
ثم يجعلون الثلث كثيرا في الشاة تباع ويستثنى منها ارطال ، فمنعوا من ذلك
ان كانت الارطال مقدار الثلث ، واجازوه ان كانت اقل من الثلث . ثم يجعلون
الثلث قليلا في الدار تكترى وفيها نخل لم يظهر بعد فيه ثمرة ، او ظهرت ولم
يبدا صلاحها ، فاجازوا دخول تلك الثمرة في الكراء ، قالوا : فان كانت اكثر من
الثلث لم يحز ذلك . ويجعلون العشر قليلا وما زاد عليه كثيرا ، فيمن امر آخر أن
يشترى له جارية بثلاثين ، فاشترى له بثلاثة وثلاثين ، قالوا : هي لازمة للامر
فان كان اكثر فهي غير لازمة للامر

وقد قالوا ايضا : إن ما زاد على نصف العشر كثير ، فيمن امر آخر أن
يشترى له عبدا بمائة دينار ، فاشتراه له بمائة دينار وخمسة دنانير ، انه يلزمه

ولا يلزمه ان اشتراه باكثر . ومرة يجعلون النصف قليلا ، فيمن كان له عند آخر دينارا فصارفه في نصفه بدراهم ، فآخذ بالنصف الثاني طعاما ، إن ذلك جائز ، فان صارفه باكثر من النصف وآخذ بالباقي لم يجوز ذلك ، لأنه كثير . وقالوا : من ابتاع سلعا فوجد بعضها فاسدة ، لا يجوز بيعها كشاة ميتة بين مذكيات ونحو ذلك ، فان كان وجه الصفقة والذي يرجى فيه الربح ، فسخت الصفقة كلها ، وان كان اقل من ذلك فسخ الحرام ونفذ العقد في الحلال . وحدوا الكثير في ذلك بالسبعين من المائة ، فجعلوا مادون الثلاثة الارباع قليلا . وجعلوا تقص النصف من الاذن والذنب مانعا من جواز التضحية ، وترجح في الثلث فما فوقه الى النصف . ثم يجعلون الثلث قليلا ، في الحلي والسيف والمصحف يكون فيه فضة تقع في ثلث قيمة ما هي فيه ، فيجيزون بيعه كله بفضة ، او يكون فيه ذهب يقع في ثلث قيمة ما هو فيه ، فيباع بذهب . قالوا : فان كان مقدار ذلك اكثر من الثلث مما هو فيه ، لم يجوز بيعه ان كان فضة بفضة اصلا ، وان كان ذهبا بذهب اصلا . قالوا : والسكين بخلاف الحلي والسيف والمصحف في ذلك

قال علي : فرة كما ترى يجعلون الثلث قليلا ، ومرة يجعلونه كثيرا ، ومرة يجعلون النصف قليلا ، ومرة يجعلون ما زاد على العشر كثيرا ، تحكما بأرائهم الفاسدة بلا دليل . وان سماع هذه القضايا الفاسدة التي لم يأذن بها الله عز وجل ، لعبرة لمن اعتبر ، وآية لمن تفكر . والعجب يتضاعف من قوم قبلوا ذلك ودانوا به ، كما ترى . وتركوا له دلائل القرآن والسنة ونصوصهما ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

قال علي : وقد جاء في نص القرآن استثناء الاكثر من جملة يبقى منها الاقل بعد ذلك ، فبطل كلام كل من خالفه . قال الله عز وجل لا بليس : « ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من القاوين » . وقد أخبر رسول

الله صلى الله عليه وسلم : أنا في الامم التي تدخل النار ، كالشعره السوداء في الثور الابيض . وانه عليه السلام : يرجو ان نكون نصف اهل الجنة ، وان يبعث اهل النار من كل الف تسعمائة وتسعة وتسعون للنار ، واحدا الى الجنة . هذا حكم جميع ولد آدم عليه السلام ، ويكفي من ذلك قوله تعالى : « وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » . فقد استثنى الفاوين من جملة الناس وهم اكثر الناس ، فاستثنى كما ترى الفا غير واحد من الف

قال على : وايضا فان الاستثناء انما هو اخراج للشيء المستثنى ، مما خبر به المخبر عن الجملة المستثنى منها ، ولا فرق بين اخراجك من ذلك الاكثر وبين اخراجك الاقل . وكل ذلك خبر يخبر به . فالخبر جائز عن الاكثر كجوازه عن الاقل ، ولا يمنع من ذلك الا وقاح معاند أو جاهل . وايضا فلا شك بضرورة التمييز ان عشرة آلاف اكثر من عشرة آلاف حاشا واحداً . فاذا كان ذلك فمشرة آلاف غير واحد قليل بالاضافة الى عشرة آلاف كاملة ، واذا كان ذلك فاستثناء القليل من الكثير جائز لا تمانع فيه ، وأيضا فانه لا فرق بين قول القائل : الف غير تسعمائة وتسعة وتسعين ، وبين قوله : واحد ، ولا فرق بين قول القائل : سبعمائة وثلاثمائة ، وبين قوله : الف ، وهذا كله من التلألمات وهي الفاظ مختلفة معناها واحد ، واذا كان ذلك فلا فرق بين استثناء ثلاثمائة من الف ، لانها بعض الالف . وبين استثناء تسعة وتسعمائة وتسعين من الالف أيضا . لانها بعض الالف ولا فرق

فان قال قائل : فقل : ان ربك الف غير تسعمائة وتسعة وتسعين ، اذا كان ذلك بمعنى واحد . قيل له وبالله تعالى التوفيق : لوعقلت معنى تسمية ربك تعالى لم تسمنا هذا . ونحن لا يحل عندنا ان نقول : ان الله تعالى فرد (١) ولا انه

(١) في هامش الاصل : قد صح الحديث في الترمذى . وفيه : الواحد

الاحد الفرد الصمد

ولا يلزمه ان اشتراه باكثر . ومرة يجعلون النصف قليلا ، فيمن كان له عند آخر دينار افسار فيه في نصفه بدراهم ، فاخذ بالنصف الثاني طعاما ، ان ذلك جائز ، فان صار فيه باكثر من النصف واخذ بالباقي لم يجوز ذلك ، لانه كثير . وقالوا : من ابتاع سلعا فوجد بعضها فاسدة ، لا يجوز بيعها كشاة ميتة بين مذكيات ونحو ذلك ، فان كان وجه الصفقة والذي يرجى فيه الربح ، ففسخت الصفقة كلها ، وان كان اقل من ذلك فسخ الحرام ونفذ العقد في الحلال . وحدثوا الكثير في ذلك بالسبعين من المائة ، فجعلوا مادون الثلاثة الارباع قليلا . وجعلوا نقص النصف من الاذن والذنب مانعا من جواز التضحية ، وترجع في الثلث فما فوقه الى النصف . ثم يجعلون الثلث قليلا ، في الحلي والسيوف والمصحف يكون فيه فضة تقع في ثلث قيمة ما هي فيه ، فيجيزون بيعه كله بفضة ، او يكون فيه ذهب يقع في ثلث قيمة ما هو فيه ، فيباع بذهب . قالوا : فان كان مقدار ذلك اكثر من الثلث مما هو فيه ، لم يجوز بيعه ان كان فضة بفضة اصلا ، وان كان ذهباً بذهب اصلا . قالوا : والسكين بخلاف الحلي والسيوف والمصحف في ذلك

قال علي : مرة كما ترى يجعلون الثلث قليلا ، ومرة يجعلونه كثيرا ، ومرة يجعلون النصف قليلا ، ومرة يجعلون ما زاد على العشر كثيرا ، تحكما بأرائهم الفاسدة بلا دليل . وان سماع هذه القضايا الفاسدة التي لم يأذن بها الله عز وجل ، لعبارة لمن اعتبر ، وآية لمن تفكر . والعجب يتضاعف من قوم قبلوا ذلك ودانوا به ، كما ترى . وتركوا له دلائل القرآن والسنة ونصوصهما ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

قال علي : وقد جاء في نص القرآن استثناء الاكثر من جملة يبقى منها الاقل بعد ذلك ، فبطل كلام كل من خالفه . قال الله عز وجل لا يليق : « ان عبادي لیس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاۃ » . وقد أخبر رسول

الله صلى الله عليه وسلم : أنا في الامم التي تدخل النار ، كالشعره السوداء في الثور الابيض . وانه عليه السلام : يرجو ان فكون نصف اهل الجنة ، وان بعث اهل النار من كل الف تسعمائة وتسعة وتسعون للنار ، واحد الى الجنة . هذا حكم جميع ولد آدم عليه السلام ، ويكفي من ذلك قوله تعالى : « وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » . فقد استثنى الغاوين من جملة الناس وهم اكثر الناس ، فاستثنى كما ترى الفا غير واحد من الف

قال على : وايضا فان الاستثناء انما هو اخراج للشيء المستثنى ، مما خبر به المخبر عن الجملة المستثنى منها ، ولا فرق بين اخراجك من ذلك الاكثر وبين اخراجك الاقل . وكل ذلك خبر يخبر به . فالخبر جائز عن الاكثر كجوازه عن الاقل ، ولا يمنع من ذلك الا وقاح معاند أو جاهل . وايضا فلا شك بضرورة التمييز ان عشرة آلاف اكثر من عشرة آلاف حاشا واحداً . فاذا كان ذلك فعشرة آلاف غير واحد قليل بالاضافة الى عشر آلاف كاملة ، واذا كان ذلك فاستثناء القليل من الكثير جائز لا تمنع فيه ، وايضا فانه لا فرق بين قول القائل : الف غير تسعمائة وتسعة وتسعين ، وبين قوله : واحد ، ولا فرق بين قول القائل : سبعمائة وثلاثمائة ، وبين قوله : الف ، وهذا كله من المتلزمات وهي الفاظ مختلفة معناها واحد ، واذا كان ذلك فلا فرق بين استثناء ثلاثمائة من الف ، لانها بعض الالف . وبين استثناء تسعة وتسعمائة وتسعين من الالف أيضا . لانها بعض الالف ولا فرق

فان قال قائل : فقل : ان ربك الف غير تسعمائة وتسعة وتسعين ، اذا كان ذلك بمعنى واحد . قيل له وبالله تعالى التوفيق : لوعقلت معنى تسمية ربك تعالى لم تسمننا هذا . ونحن لا يحل عندنا ان نقول : ان الله تعالى فرد (١) ولا انه

(١) في هامش الاصل : قد صح الحديث في الترمذى . وفيه : الواحد

الاحد الفرد الصمد

فد ، ولا نقول الا واحد وتر ، كما جاء النص فقط . لأن كل ذلك تسمية ولا يحل تسمية البارئ تعالى بغير ما سمي به نفسه ، ومن فعل ذلك فقد الحد في اسمائه ، وهو تعالى ليس عددا ، وانما يسمى مادونه واحدا على المجاز ، والا فليس في العالم واحد اصلا . لأن الواحد هو الذي لا يتكرر البتة . وليس هذا في العالم البتة حاشي الله تعالى وحده . وبالله تعالى التوفيق .

فان قال قائل : فأجز استثناء الجملة كلها . قيل له : هذا لا يجوز ، لانه كان يكون أحد الخبرين مبطلا للآخر ومكذبا له كله ، لانه اذا قال : اتاني اخوتك الا اخوتك ، كان قد قال : اتاني اخوتك لم يأتني اخوتك . وهذا تناقض وتكاذب وخلف من الكلام ، ومحال لا يجوز اصلا . وليس هذا المحال موجودا في استثناء الاكثر من جملة يبقى منها الاقل ، ولا في استثناء الشيء من غير جنسه ، الا ترى انك اذا قلت : اتاني اخوتك ولم يأتني بنوعك واتاني اخوتك ولم يأتوني كلهم لكن بعضهم . فهذان الخبران صدق اذا صدق فيهما ، والاخبار بهما صحيح حسن . فهذا فرق ما بين استثناء الجملة كلها ، وبين استثناء اكثرها ، واستثناء الشيء من غير جنسه *

وقد قال قائلون : ان من لفظ بعموم في خبره ، فلا بد له ان يبقى — ان استثنى من جنس تلك الجملة — ما يقع عليه اسم عموم ، ولم يجوزوا ان يقول القائل : اتاني اخوتك لم يأتني كلهم ، لكن اتاني واحد منهم . وقالوا : ان الآتي ليس اخوة ولكنه اخ ، فلا يستثنى الا بان يبقى ثلاثة فصاعدا قال على : وهذا لا معنى له ، لأن الف سنة ليس مطابقا لتسعمائة . فان قال : هو مطابق لتسعمائة وخمسين . قيل له : ومجبي الاخ الواحد مطابق لعدم مجي جميعهم حاشاه ولا فرق . فان قال قائل : فاذا لا تجوزون استثناء الجملة كلها ، فكيف قلتم ان من قال : لفلان عندي مائة دينار الاعبدا قيمته مائة دينار ، أو قال : لفلان عندي مائة دينار الا مائة دينار : — ان هذا الاقرار

لا يحكم عليه بشئ منه ، ولا يقضى لذلك الفلان عليه بشئ . قيل له وبالله تعالى التوفيق : هذا موافق لاصلنا ، لانه لما كان استثناء جميع الجملة محالا ، كان الناطق بذلك ناطقا بمحال لا يجوز ، فكان كلامه ذلك باطلا ، واقراره فاسداً ، والاقرار لا يجوز الا صحيحا مجردا من كل ما يبطله ، فلذلك لم نحكم عليه بهذا الاقرار ، لانه متناقض ، وقد وافقنا خصوصنا في ذلك . على ان رجلا لو قال بحضرة عدول : انى زينت الساعة امامكم بامرأة كانت معنا ، وقتلت الساعة بحضرتكم رجلا مسلما حرام الدم بلا سبب . وكذلك لو قال : رفعت رجلا مسلما الى السحاب ثم ارسلته فسقط في البحر فمات ، أو قال : أخذت عصا موسى عليه السلام وطعنت بها رجلا فقتلته ، فانه لا يؤخذ بشئ من ذلك ، ولا يحكم عليه الا بالهوس والجنون . ولا فرق بين ما ذكرنا وبين ما حكنا نحن به من اسقاط كل اقرار فاسد متناقض يسقط آخره أوله ويبطله ، ولا فرق بين اسقاط بعض الجملة المقر بها الاستثناء ، وبين اسقاط جميعها بالتناقض أو بذكر البراءة منها . وبالله تعالى التوفيق

فصل

من الاستثناء

قال على : واذا وردت اشياء معطوفات بعضها على بعض ، ثم جاء استثناء في آخرها ، فان لم يكن في الكلام نص ببيان على ان ذلك الاستثناء مردود على بعضها دون بعض ، فواجب جملة على انه مردود على جميعها . والبرهان على ذلك : انه ليس بعضها أولى به من بعض . فان قال قائل : فهلا قلتم : انه مردود على اقر بها منه ، لأن الالفاظ التي تقدمت قد حصلت على عمومها ، فواجب ان لا ينتقل عنه الا بنص او اجماع . فالجواب وبالله تعالى التوفيق :

ان كل الفاظ جملت في حكم واحد فلم يكمل بعد أمرها حتى ينقضى الكلام،
فاذا جاء بعقبها استثناء فقد صح الاستثناء يقينا ، واذا صح يقينا فقد حصل
التخصيص بالنص، وصار الافتصار به على بعض ما قبله دون بعض دعوى مجردة
لادليل عليه . فان قال قائل : فان رده على اقرب ما يليه يقين ، ورده على
كل ما قبله شك . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس شكا اذا قام الدليل على
صحته بل هو يقين . وأيضا فظاهر اللفظ رده على كل ما قبله ، وتخصيص الظاهر
بلا دليل لا يجوز

قال علي : وكذلك نقول في آية القذف في قوله تعالى : « واولئك هم
الفاسقون الا الذين تابوا » . راجع الى كل ما تقدم ، ومسقط للفسق عنهم
وموجب لقبول شهادتهم . فان قال قائل : فهلا اسقطتم به الحد . قلنا : منع
من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لقاذف امرأته : البينة والاخذ في
ظهورك . لانه عليه السلام لم يسقط الحد الا ببينة لا بالتوبة ، وقد حد حمزة
ومسطح في قذفهم عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها ، ولا شك في توبتهم حين
زول الآية ببراءتها ، ولو لم يتوبوا لارتدوا وكفروا ولحلت دماؤهم . فصح
أنهم حدوا بعد يقين توبتهم . وكذلك قلنا في قوله تعالى : « فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا » . فلو لا بيان الاستثناء انه مردود
الى الاهل فقط ، لستطت به الرقبة ، ولكن لا حق للاهل في الرقبة
ولا صدقة لهم فيها . وقد قال تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » .
وكذلك قلنا في قوله عز وجل : « لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل
الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا » . فهذا الاستثناء مردود على
المخاطبين أنفسهم ، وهذا القليل عندنا مستثنى من الفضل والرحمة ، لامن اتباع
الشيطان ، والآية على ظاهرها دون تكلف تأويل . ومعناها : ان الله رحمكم
وتفضل عليكم حاشي قليلا منكم لم يرحمهم ولا تفضل عليهم ، وهم الكفار

منكم والمنافقون الذين فيكم . فلم تتبعوا الشيطان بفضل الله تعالى ورحمته ،
واتبعه الذين لم يتفضل الله عليهم ولا رحمهم فاتبعوا الشيطان . وهذا الذي
قلنا هو العيان المشهود والنص المسموع ، فان الاقل من المخاطبين الحاضرين
مع الصحابة رضى الله عنهم كانوا منافقين خارجين عن الفضل والرحمة متبعين
الشيطان ، فهم القليل المستثنون بقوله تعالى : « الا قليلا » . واستثنوا من
جملة المتفضل عليهم والمرحومين والممتنعين بذلك من اتباع الشيطان ، فهو
راجع على كل من ذكر في الآية . وبالله تعالى التوفيق

وللناس في هذه الآية أقوال . فقوم قالوا : هذا الاستثناء راجع الى
قوله تعالى : « لعلمه الذين يستنبطونه منهم » : « إلا قليلا »

قال على : وهذا خطأ ، لأن رد الاستثناء إلى أبعد مذكور ، دعوى
ساقطة فاسدة ، لم يقل بها قط أحد من النحويين وأهل اللغة الذين اليهم يرجع
في مثل هذا . وإنما الناس على قولين كما قدمنا . قوم قالوا : الاستثناء مردود
الى أقرب مذكور . وقوم قالوا : إلى الجملة كلها ، فان وجد استثناء راجع إلى
أبعد مذكور ، فلا يحمل غيره على حكمه ، لانه بمنزلة ماخرج عن مفعود أصله
وكلف نقل عن موضوعه . وقال بعضهم « إلا قليلا » راجع إلى قوله تعالى :
« أذاعوا به » . أى أذاعوا به إلا قليلا

قال على : ويبطل قول هؤلاء بما بطل به قول من ذكرنا قبلهم ولا فرق .
وقال بعضهم : فضل الله ورحمته المذكوران في الآية هما محمد صلى الله عليه
وسلم والقرآن ، أى لولاها لكنتم كفاراً متبعين الشيطان إلا قليلا ممن هدينا
قبل ذلك : كزيد بن عمرو بن نفيل ، وقس بن ساعدة

قال على . وهذا تأويل فاسد البتة ، لأن زيدا وقسا لولا فضل الله ورحمته
لما لاتبعوا الشيطان ، والاستثناء إنما هو مخرج لما استثنى من جملة ما استثنى
منه ، فلا يجوز أن يكون هذا الاستثناء إلا من الفضل والرحمة والامتناع

من اتباع الشيطان ، الذى ذكر كل ذلك فى الآية . وبالله تعالى التوفيق
قال على : وحتى لو لم يحز فى الاستثناء إلا رده إلى أقرب مذکور ، لما كان
فى ذلك ما يوجب أن لا تقبل شهادة القاذف إذا تاب ، لأن الفسق مرتفع عنه
بالتوبة بنص الآية باجماع الأمة ، وإذا ارتفع الفسق ثبتت العدالة ضرورة ،
لأنه ليس فى العالم من المخاطبين إلا فاسق أو عدل . وإذا ثبتت العدالة وجب
قبول الشهادة ، لقوله تعالى : « رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه » .
خبرنا عليهما أن لا نرضى ممن رضى الله عنه . وإذا كان ذلك حراما علينا ،
ففرضا الرضا عنه ، وإذا كان الرضا عنه فرضاً ، ففرض علينا قبول شهادته
لأنه ممن نرضى من الشهداء بنص القرآن فى إيجاب شهادة : « من ترضون
من الشهداء » فقد صح أن سقوط الفسق عنه موجب لقبول شهادته .
والمعجب من أصحاب أبى حنيفة : فى تركهم ظاهر الآية وميلهم إلى رأيهم
الفاسد ، فإن نص الآية إنما يوجب أن لا تقبل شهادته بنص القذف ، وليس
فى ذلك أن شهادته لا تسقط إلا بعد أن يحد . وقالوا هم : ان شهادته
لا تسقط إلا أن يحد . فزادوا فى رأيهم ما ليس فى القرآن ، وخالفوا الآية
فى كل حال ، فقبلوا شهادته أفسق ما كان قبل أن يحد ، وردوها بعد أن
طهر بالحد . وقد أخبر عليه السلام فى كثير من الحدود : أن أقامتها كفرارة
لفاعلها . وهم أهل القياس بزعمهم ، فهلا قاسوا الحدود فى القذف ، على الحدود
فى السرقة والزنا . وقد شاركهم المالكيون فى بعض ذلك ، فردوا شهادة
المحدود فيما حد فيه ، وأجازوها فيما لم يحد فيه ، وهذا كله افتراء على الله
لم يأذن به ، وحكم فى الدين بغير نص . وبالله تعالى التوفيق
قال على : وكذلك قوله عز وجل : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر
ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق (إلى قوله تعالى) إلا من تاب وآمن
وعمل عملاً صالحاً » . فإن الاستثناء الذى فى آخرها راجع باجماع إلى كل ما تقدم

قال علي : والاشتراط هو معنى الاستثناء في كل ما قلنا . ومن ذلك قوله تعالى : « ذلك لمن خشى العنت منكم » . فهذا كما تراه استثناء صحيح لمن خشى العنت ، مع كل ما تقدم من الشروط دون ذكر من لم يخش العنت . وكذلك قوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » . في كفارات الايمان ، فكان هذا الشرط على عدم كل مذكور في الآية ، من رقبة وكسوة واطعام لا على أقرب مذكور فيها . وكذلك قوله تعالى في آية المحاربة : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » . فكان ذلك راجعاً على سقوط كل ما ذكر في الآية ، من قتل وصلب ونفي وقطع وخزي وعذاب ، لا على بعض ذلك دون بعض باجماع .

فان اعترض معترض بقوله تعالى : « فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » . واننا نقول انه راجع إلى أقرب مذكور

قال علي : وإنما وجب ذلك لضرورة بينة في تلك الآية ، فانه لا يجوز البتة في نصها أن يرد الشرط على كل مذكور فيها ، لانه تعالى قال : « وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » . فكان ذكر الدخول من صلة وصف النساء اللواتي هن أمهات الربائب ، لا بوصف أمهات النساء ، إذ من المحال الممتنع أن يقول تعالى : وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، لانه كلام فاسد البتة لا يفهم . فلما صح أن الدخول المذكور إنما هو مراد به أمهات ربائبنا ضرورة ، لانه من صلة اللاتي ، واللاتي صفة للنساء اللواتي هن أمهات ربائبنا ضرورة ، كان قوله تعالى : « فان لم تكونوا دخلتم بهن » . مردوداً اليهن ضرورة أيضاً ، لانه أحد قسميهن اللذين هما دخول ولا دخول ، وهو صلة الكلام المتصل به لا بما قبله فان قال قائل : أنتم تحيزون أن يستثنى الشيء من غير جنسه ، فكيف تقولون فيمن باع بدينار إلا درهما ، أو إلا قفيز قح ، أو ما أشبه هذا ؟

قلنا له وبالله تعالى التوفيق : هذا عندنا ممتنع في البيع حرام ، لأنه يرجع الى بيعتين في بيعة ، لان الدرهم والعرض ، لا يستثنى من غير جنسه عندنا إلا على معنى الاستثناء المنقطع ، كما بينا في أول هذا الباب . فان كان ذلك فاعلم مرجعه الى القيمة ، فان كان ذلك في البيع فقد وجب انه باعه بدينار إلا ما قابل صرف الدرهم من الدينار ، وهذه بيعة أخرى أو بمن مجهول ، وكلاهما حرام في البيوع ، وهو جائز في الاقرار لأنه أقر له بدينار ، وذكر أن له عنده درهما فخرج الدرهم أو قيمته مما أقر به . وكذلك لو قال مقرأ : له عندي دينار ، ولي عنده ديناران ، أو إلا دينارين لي عنده ، لم يحكم عليه بشيء أصلاً . لأنه بعد أن أقر له أتى بما سقط به عنه الاقرار جملة ، ولو كان ذلك في البيع لم يجز عند أحد من المسلمين . وبالله تعالى التوفيق

الباب السادس عشر

في الكناية بالضمير

قال علي : والضمير راجع إلى أقرب مذكور لا يجوز غير ذلك ، لأنه مبدل من مخبر عنه أو مأمور فيه . فلو رجع إلى أبعد مذكور لكان ذلك اشكالا رافعا للفهم ، وإنما وضعت اللغات للبيان . فاذا كانت الاشياء المحكوم فيها أو المخبر عنها كثيرة ، وجاء الضمير يعقبها ضمير جمع فهو راجع إلى جميعها ، كما قلنا في الاستثناء ولا فرق . ألا ترى انك لو قلت : أتاني زيد وعمرو وخالد فقتلته ، انه لا خلاف بين أحد من اهل اللغة في ان الضمير راجع الى خالد ، وانه لا يجوز رده الى زيد ولا الى عمرو ، فان وجد يوما ما في شيء من النصوص رجوع ضمير إلى أبعد مذكور ، فهو بمنزلة ما ذكرنا من نقل اللفظ عن موضوعه في اللغة . ولو قال : أتاني زيد وعمرو وخالد

وعبدالله ويزيد فقتلتهم ، لسكان راجعاً بلا خلاف بين أحد من أهل اللغة الى جميعهم وكلهم

قال علي : ومما يبين ان الشرط في آية التحريم انما هو في الربائب لا في أمهات النساء ، ما ذكرنا من أن الضمير راجع الى أقرب مذكور ، والضمير بجمع المؤنث في قوله تعالى : « دخلتم بهن » . راجع لما قدمنا الى أقرب مذكور اليه لا يجوز غير ذلك ، وأقرب مذكور اليه أمهات ربائنا ، فوجب أن يكون راجعاً اليهن على ما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق

الباب السابع عشر

في الإشارة

قال علي : والإشارة بخلاف الضمير ، وهي عائدة الى أبعد مذكور ، وهذا حكمها في اللغة إذا كانت الإشارة بذلك أو تلك أو هو أو أولئك أو هم أو هي أو هما ، فإن كانت بهذا أو هذه ، فهي راجعة الى حاضر قريب ضرورة ، وهذا مالا خلاف فيه بين أحد من أهل اللغة ، ولا يعرف نحوى أصلاً غير ما ذكرنا . ولذلك أوجبنا أن يكون القرء في حكم العدة هو الطهر خاصة دون الحيض ، وإن كان القرء في اللغة واقعاً على الحيض كوقوعه على الطهر ولا فرق ، والكن لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره (١) فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر . فتملك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء « فكان قوله عليه السلام « تلك » إشارة تقتضي بعيداً وأبعد مذكور في الحديث قوله عليه السلام « تطهر » فلما صح ان الطهر بهذا الحديث هو العدة المأمور أن تطاق لها النساء ، صح انه هو العدة المأمور بحفظها لا كمال العدة . وبالله تعالى التوفيق

(١) من الأمر ، وفي الاصل « مرة » وهو خطأ

الباب الثامن عشر

في المجاز والتشبيه

قال على : اختلف الناس في المجاز، فقوم أجازوه في القرآن والسنة، وقوم منعوا منه ؛ والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : ان الاسم إذا تيقنا بدليل نص أو اجماع أو طبيعة ، انه منقول عن موضوعه في اللغة الى معنى آخر وجب الوقوف عنده . فان الله تعالى هو الذي علم آدم الاسماء كلها ، وله تعالى أن يسمي ما شاء بما شاء . وأما مادمننا لا نجد دليلاً على نقل الاسم عن موضوعه في اللغة فلا يحل لمسلم أن يقول انه منقول . لان الله تعالى قال : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » . فكل خطاب خاطبنا الله تعالى به أو رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو على موضوعه في اللغة ومعهوده فيها ، إلا بنص أو اجماع أو ضرورة حس ، تشهد بأن الاسم قد نقله الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم عن موضوعه الى معنى آخر . فان وجد ذلك أخذناه على ما نقل اليه

قال على : وهذا الذي لا يجوز غيره ، ومن ضبط هذا الفصل وجعله نصب عينيه ولم ينسه ، عظمت منفعته به جداً ، وسلم من عظام وقع فيها كثير من الناس

قال على : فكل كلمة نقلها تعالى عن موضوعها في اللغة الى معنى آخر ، فان كان تعالى تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة والزكاة والحج والصيام والربا وغير ذلك ، فليس شيء من هذا مجازاً . بل هي تسمية صحيحة واسم حقيقه لازم مرتب حيث وضعه الله تعالى . وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة الى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن يسميه بذلك الاسم ، فهذا هو المجاز .

كقوله تعالى : « واخضع لهما جناح الذل من الرحمة » . فانما تعبدنا تعالى
بأن ، نذل للابوين ورحمهما ، ولم يلزمنا تعالى قط أن ننطق ولا بد فيما بيننا بأن
للذل جناحا ، وهذا لا خلاف فيه . وليس كذلك الصلاة والزكاة والصيام ،
لأنه لا خلاف في ان فرضا علينا أن ندعو إلى هذه الاعمال بهذه الاسماء
بأعيانها ولا بد . وبالله تعالى التوفيق

واحتج من منع من المجاز بأن قال : ان المجاز كذب ، والله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وسلم يبعدان عن الكذب

قال علي : فيقال له صدقت . وليس نقل الله تعالى الاسم عما كان علقه
عليه في موضع ما الى موضع آخر كذبا ، بل هو الحق بعينه . لأن الحق هو
مافعله تعالى ، والباطل هو ما لم يأمر به أو لم يفعله ، ومن ظن ان ههنا حقا هو
عيار على الله تعالى ، وزمام على أفعاله يلزمه عز وجل أن يجري أفعاله عليه
فقد كفر . وقد تكلمنا في هذا في باب اثبات حجج العقول ، ونستوعب
الكلام فيه ان شاء الله تعالى في باب ابطال العمل من كتابنا هذا . وقد
تكلمنا على ذلك أيضا ، في كتابينا الموسومين بالتقريب والفصل كلاما كافيا
وبالله تعالى التوفيق . وليست الاسماء موضوعة على المسميات ، الا بما يتوقف
وإما باصطلاح ، ولا موقف الا الله عز وجل . فاذا أوقع الموقف الاول - جل
وعز - اسما ما على مسمى ما مدة ما أو في معنى ما ، ثم نقل ذلك الاسم الى معنى
آخر في مكان آخر فلا كذب في ذلك ، ولا للكذب ههنا مدخل . وانما
يكون كاذبا من نقل منا اسما عن موضوعه في اللغة الى معنى آخر يلبس به
جلا برهان ، فهذا هو الكاذب الآفك الاثيم . وكذلك لو اصطلاح اثنان على
أن يسميا شيئا ما باسم ما - مخترع من عندهما أو منقول عن شيء آخر -
ليتناهما به لا ليلبسا به ، فلا كذب في ذلك . فاذا جاز هذا فيما بيننا فهو
للذي يلزم الجميع ان يعبدوه ويطيعوه أمكن ، وهو بذلك تعالى أولى .

والتلبيس في هذا هو من قال : العسل حلال ، والمسكر من مصره عسل فهو حلال . فهذا كاذب . فإنه أتى الى عين سماها الله عز وجل خمرآ - والخمر حرام - فسماها بغير اسمها ليستحلبها بذلك ، وقد أنذر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم * ثنا عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن اسحاق القاضي عن ابن الاعرابي عن سليمان بن الاشعث عن احمد بن حنبل ثنا زيد بن الحباب ثنا معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم ثنا عبد الرحمن بن غنم (١) قال انبا أبو مالك الاشعري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها * ثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن معاوية المرواني عن أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا خالد - هو ابن الحرث - عن شعبة سمعت أبا بكر بن حفص (٢) يقول سمعت ابن محيرز يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله (٣)

قال علي : فقد بينا وجه الحقيقة في هذا ثم نذكر ان شاء الله تعالى طرفا من الآي التي تنازعوا فيها فان الشيء اذا مثل سهل فهمه فمن ذلك قوله عز وجل : « واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها » . فقال قوم معناه واسأل أهل القرية ، واسأل أهل العير . وقال آخرون : يعقوب بن فلو سأل العير أنفسيها والقرية نفسها لأجابه قال علي : وكلا الأمرين ممكن . ومنه قوله تعالى : « جداراً يريد أن ينقض » . فقد علمنا بضرورة العقل ان الجدار لا ضمير له ، والارادة لا تكون الا بضمير لحي - هذه هي الارادة المعهودة التي لا يقع اسم ارادة في اللغة

(١) بفتح الغين المعجمة واسكان الميم

(٢) هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص وهو ثقة

(٣) اسناد هذا الحديث واسناد الذي قبله صحيحان

على سواها — فلما وجدنا الله تعالى ، قد أوقع هذه الصفة على الجدار الذى ليس فيه ما يوجب هذه التسمية ، علمنا يقيناً ان الله عز وجل قد نقل اسم الارادة فى هذا المكان الى ميلان الحائط ، فسمي الميل ارادة ، وقد قدمنا ان الله تعالى يسمى ما شاء بما شاء ، الا أن ذلك لا يوجب نقل الحقائق التى رتب تعالى فى عالمه عن مراتبها ، ولا نقل ذلك الاسم فى غير المكان الذى نقله فيه الخالق عز وجل ، ولولا الضرورة التى ذكرنا ما استجزنا ان نحكم على اسم بأنه منقول عن مسماه أصلاً . وقد أنشد أبو بكر محمد بن يحيى الصولى فى نقل اسم الارادة عن موضوعها فى اللغة الى غيره : قول الراعى :

قلق الفؤس اذا أردن لفضولا (١)

وذكر أبو بكر الصولى رحمه الله ان ابن فراس الكاتب وكان دهرياً سأله فى هذه الآية : فأجابه أبو بكر بهذا البيت . وقد قال قوم : انه تعالى قادر على أن يحدث فى الجدار ارادة . وبلى هو قادر على ما يشاء وكل ما يتشكل فى الفكر . ولكن كل ما لم يأتنا به نص انه خرق تعالى فيه ما قد تمت به كلماته من المعهودات ، فهو مكذب ، كما ان كل مدع ما لم يأت بدليل فهو مبطل . وكذلك قوله تعالى : « وهى تجري بهم فى موج كالجبال » . فانه تعالى سمي حركة السفينة جرياً وحركة السفينة اضطرابية . وهذا مما قلنا من انه تعالى يسمى ما شاء بما شاء ، فهو خالق الاسماء والمسميات كلها حاشاه لا اله الا هو . وأما قوله تعالى : « وأشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم » . فانما عني تعالى حب العجل ، على ما ذكرنا من الحذف الذى اقيم لفظ غيره مقامه . وأما قوله تعالى : « يوم نقول لجهنم هل امتلأت ونقول هل من مزيد » . وهو عندنا حقيقة وانطاق لها

وقد احتج علينا قوم بقول الله تعالى : « انا عرضنا الامانة على السموات

(١) أوله : فى مهملة فالتقت به هاماتها . انظر اللسان ٤ : ١٧١

والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها» .

قال على : وهذا أيضاً عندنا على الحقيقة ، وإن الله تعالى وضع فيها التمييز إذ خيرها ، فلما أبت حمل الشرائع وأشفقت من تحمل الامانة سلبها اياه ، وسقطت السكاف عنها . ويمكن أن يكون على نقل اللفظ أيضاً ، والمراد بذلك انها لم تحملها إذ لم يركب تعالى فيها قوة الفهم والعقل ، ولا النفس المختارة المميزة . وهذا موجود في كلام العرب وأشعارها ، فإن العرب تقول اذا أرادت أن تمدح : أبى ذلك سؤددك ، وإذا أرادت الذم ، أبى ذلك لؤمك . أى إن سؤددك غير قابل لهذه الفعل لمضادتها له وكذلك في الذم أى إن لؤمك غير قابل لهذه المكرومة لمضادتها له . فعلى هذا كانت إباية السماوات والارض لاعلى ما سواه ، الا ان الاول أصح وبه نقول .

وانما فرقنا بين هذا في هذا الوجه ، وبين ما قلنا آتفا في النطاق جهنم ، لأن كلام الله عز وجل كله عندنا بيان لنا ، وجار على معهود ما أوجبه فهمنا بأدراك عقولنا وحواسنا . وانما قلنا ذلك لقول الله عز وجل : « وجعل لكم السمع والابصار والافئدة قليلا ما تشكرون » . وحضنا تعالى على التفكير والتدبر للقرآن ، وأخبرنا انه يبيّن لنا . وكل ذلك لا يكون إلا بما تميزه عقولنا ، لا بما يضادها . فلما صبح ذلك كله ، وأدانا التدبر والبصر والسمع والعقل ، الى ان السماوات جمادات لا تعقل ، وإن الارض كذلك ، وإن أحد النطق هو التمييز للأشياء ، وإن التمييز لا يكون الا في حي ، وإن الحي هو الحساس المتحرك بإرادة ، وإن المميز هو بعض الحي لا كله ، وإن حد التمييز هو امكان معرفة الأشياء على ماهي عليه ، وامكان التصرف في الصناعات والاعمال المختلفة بإرادة . وأيقنا ان كل هذه الصفات ليست الارض ولا الافلاك ولا الجبال لهاملة . علمنا ان هذه اللفظة - التي اخبرنا بها تعالى عن هذه التي ليست أحياء - لفظة منقولة عن معهودها عندنا الى معان أخر

من صفات هذه الاشياء المخبر عنها ، الموجودة فيها على الحقيقة . ومن تعدى هذه الطريقة فقد لبس الاشياء ، ورام اطفاء نور الله تعالى الموضوع فيها . وبالجملة فمن أراد اخراج الامور عن حقائقها في المبادئ ، ثم عن حقائقها في المعاهد ، فينبغي ان يتهم في دينه وسوء أغراضه . فان سلم من ذلك فلا بد من وصمة في عقله أو قوة في جهله . الا أن هذا كله لا يعترض على الوجه الاول ، لأن الانطاق الذي كان وضعه الله تعالى فيها حينئذ قد سلبها اياه ، إذ أبت قبول الامانة . وانما يعترض بهذا كله على من يقول : انها باقية على نطقها الى اليوم ، فهذا باطل لا شك فيه بما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق وقد ذكر رجل من المالكيين — يلقب خويندنا (١) — ان للحجارة

عقلا ، ولعل تمييزه يقرب من تمييزها . وقد شبه الله تعالى قوما زاغوا عن الحق بالانعام ، وصدق تعالى ، إذ قضى انهم أضل سبيلا منها . فان الانعام لا تعدو ما رتبها ربها لها من طلب الغذاء ، وارادة بقاء النوع ، وكرهة فسادها بعد كونها . وهؤلاء رتبهم خالقهم عز وجل ليعرفوا قدرته ، وانها بخلاف قدرة من خلق . وليعرفوا رتبة ما خلق على ما هي عليه ، فبعدوا ذلك . فمن مشبه قدرة ربه تعالى بقدرة المخلوقين ، ومن يريد أن يجري على ربه تعالى حكم عقله ، فيصرفه به ، تعالى الله عما يقول أهل الظلم علوا كبيرا . ومن مفسد رتب المخلوقات وساع في ابطال حدودها ، وافساد الاستدلال بها على التوحيد ، وكل حزب بما لديهم فرحون . وسيرد الجميع الى عالم الغيب

(١) بضم الخاء وفتح الواو واسكان الياء وكسر الزاي وفتح الميم — وقد تكسر وقد تبدل باء موحدة — واسكان النون ودالين مهملتين بينهما ألف وقيل معجمتين وقيل الاولى مهمة وقيل بالعكس . هو أبو بكر محمد بن أحمد ابن عبد الله المالكي الاصولي تلميذ الأبهري من أهل البصرة توفي في حدود الأربعمائة . قاله في شرح القاموس . وترجمته في « الديباج » ٢٦٨

والشهادة فيحكم بيننا فيما فيه نختلف ؛ وثالثه لتطولن ندامة من لم يجعل حظه من الدين والعلم الا نصر قول فلان بعينه ؛ ولا يبالي ما أفسد من الحقائق في تلك السبيل المضلة ؛ وبالله تعالى نعوذ من الخذلان . فقال هذا الجاهل : ان من الدليل على ان الحجارة تعقل ، قوله تعالى : « وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله » . قال : فقد أخبر تعالى ان منها ما يهبط من خشية الله ، فدل ذلك على ان لها عقلا ، أو كلاما هذا معناه

قال علي : ونحن نقول : ان من العجب العجيب استدلال هذا الرجل بعقله على انه لا يخشى الله تعالى الا ذو عقل ، فهلا استدلل بذلك العقل نفسه على ما شاهد بحسه من ان الحجارة لا عقل لها ، وكيف يكون لها تمييز وعقل . والله تعالى قد شبه قلوب الكفار التي لم تنقد إلى معرفته عز وجل ، بالحجارة . في انها لا تدعن للحق الوارد عليها فكذب الله تعالى في تقيمه المعرفة عن الحجارة نصاً ، إذ جعلها تعالى بمنزلة قلوب الكفار في عنود (١) تلك القلوب عن الطاعة له عز وجل ، فكيف يكون للحجارة عقل أو تمييز بعد هذا

فان قال قائل : فما وجه اضافة الخشية الى الحجارة ؟ قلنا له وبالله تعالى التوفيق : قد قدمنا ان الله تعالى رتب الاسماء على المسميات ، وجعل ذلك سبباً للتفاهم . ولولا ذلك ما كان تفاهم أبداً ، ولا فهمنا عنه تعالى شريعة ، ولا علمنا مراده عز وجل في أمر ولا نهى ولا في خبر أخبرنا به ، وعرفنا تعالى بذلك التمييز الذي وضع فينا من صفات المخاوقات ما قد عرفناه ، وجعل لتلك الصفات أسماء لمبر بها عنها ، وتفاهم بها الاخبار عنها . فكان مما رتب لنا من ذلك في اللغة العربية ، ان سمينا تمييزاً حال من رأيناه يفهم ويتكلم ويسأل عن وجوه الاشياء المشككة ، فيجيب فيفهم ، ويسأل عما علم منها فيجيب (١) عند الرجل عنوداً وعنداً من باى قعد وقتل ، عنا وطنا وجاوز قدره

ويحدث بما رأى وشاهد وسمع ، ويؤمر بالكلام وينهى عن ضروب مختلفة من الافاعيل ، فيفهم مايراد منه من كل ذلك . وكان مما رتب لنا أيضاً عز وجل أن من لم تكن فيه هذه الصفات سميناه غير مميز ، فإن كان من الحيوان مما سوى الملائكة والجن والانس سميناه حياً غير مميز . وإن كان من غير الحيوان سميناه جماداً غير حي ، إن كان من الشجر أو الحجارة أو الارض أو الماء أو النار أو الهواء أو غير ذلك . وأقر تعالى هذه الرتب في أنفسنا — بما وضع فيها من التمييز — اقراراً صار من أنكر شيئاً منه ربما آل به الى ان تسقط عنه الحدود ، ولا يقتص منه ان قتل . وتسقط عنه الشرائع ، ويصير في محل من لا يخاطب لعدم عقله وتميزه . فإن زاد ذلك ، لم يؤمن عليه ان يقل ويداوى دماغه الذي هو متبعت الحس والحركة ، بأنواع كراهية من العلاج . فلما أيقنا ان تلك الصفات — المسماة برتبة الله تعالى تمييزاً — ليست في الحجارة وجب ضرورة ان لا تسمى مميزة . وأيضاً فقد قال تعالى مصدقاً لابراهيم خليله صلى الله عليه وسلم في قوله : « لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً » : وإنما كان يعبد الحجارة . فصح بالنص انها لا تفهم ولا تعقل ، فلما رأيناها تعالى قد أوقع عليها خشية له ، علمنا ان هذه اللفظة هنالك منقولة عن موضوعها عندنا الى صفة أخرى من صفات الحجارة ، وهي تصريحه لها تعالى كيف شاء ، لا تخرج تلك الخشية عن هذه الجملة التي فسرنا البتة . فهذا وجه اضافة الخشية الى الحجارة ، إذ الخشية الممهودة عندنا هي الخوف من وعيد الله عز وجل ، والاثمار لا أمره تعالى . والحجارة خالية بيقين من كل ذلك ، وكيف يخشى من لم يؤمر ولا نهى ولا كلف ولا وعد ولا توعد ، أم أى شئ يخشى غير العقاب ولا عقاب إلا على عاص ، ولا عاصي إلا مأمور . والحجارة ليست بمأمورة ، فليست عاصية . فلا عقاب عليها ولا خشية عليها . نعني الخشية الممهودة فيما بيننا . ولا مميز إلا حي ، والحجارة

ليست حية . فليست مميزة .

ومما ذكرنا من نقل بعض الاسماء الى غير معهودها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفرس : ان وجدناه لبحراً . فأوقع عليه السلام لفظة بحر على الفرس الجواد . وكذلك لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارفق بالقوارير — يعنى النساء — . كان ذلك نقلاً لاسم القوارير عن موضوعه في اللغة عن الزجاج الى النساء . وكذلك قوله تعالى : « قوارير من فضة » . هو نقل أيضاً للقوارير عن موضوعه في اللغة عن الزجاج الى الفضة . إلا انه لا يحل لمسلم أن يقول في لفظة لم يأت نص ولا ضرورة حس بأنها منقولة عن موضوعها : انها منقولة ، ولا يتعمد بكل ذلك ما جاء في نص أو ضرورة حس ، ولا يصرف لفظ عن موضوعه الا بأحد هذين الوجهين . وإلا فهي باقية في مرتبتها في اللغة ، وليس لاحد أن يصرف كلاماً عن وجهه اذا لم يصرفه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وان العجب ليكثر ممن يقول : ان الشحم يسمى « ندى » فاذا سئل من أين قلت ذلك . أنشد قول اعرابي جلف : كثور العذاب الفرد يضربه الندى * تعلى الندى في متنه وتحدرا (١) فيكون ذلك قاطعاً لخصمه ، ولا يستشهد في ان الجوارى يسمين القوارير وان الفرس الجواد يسمى بحراً وان الخشية قد يسمى بها الوقوع تحت التدبير : بأن خالق اللغات والمتكلمين أوقع هذا الاسم على هذا المعنى ، وبأن أفصح العرب سمي النساء قوارير ، والفرس بحراً . ولعمري لو أنه عليه السلام

(١) في الاصل « العذاب » بالذال المعجمة و « تعلى الندى » وهو خطأ . والعذاب بفتح العين والذال المهملة الارض التي قد أنبتت أول نبت ثم أيسرت . قاله في اللسان . وقال أيضاً : « قال القتيبي الندى المطر والبال وقيل للنبت ندى لأنه عن ندى المطر نبت ثم قيل للشحم ندى لأنه عن ندى النبت يكون واحتج بقول عمر بن أحرر « وذكر البيت

يقول ذلك قبل بلوغه أربعين عاماً ، وقبل أن ينبأ لكان قوله أعظم حجة لفصاحته وعلمه بلغة قومه ، وأنه من وسيطة قريش ومسترضع في بني سعد ابن بكر بن هوازن . فجمع فصاحة الحيين خندف وقيس ، أهل تهامة والحجاز العالية ، الذين اليهم انتهت الفصاحة في اللغة العربية الاسماعيلية . والذي لاشك فيه ، فهو انه عليه السلام أفصح من امرئ القيس ، ومن الشماخ ، ومن الحسن البصري . وأعلم بلغة قومه من الاصمعي ، وأبي عبيدة ، وأبي عبيد . فإني الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ، ولا يحتج بلفظه فيها عليه السلام . فكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه الى ذلك العصمة من الخطأ في القول ، والتأييد الالهي ، والنبوة والصدق المقطوع على غيبه ، الذي صحبه خرق العادات ، والآيات والمعجزات . وفي أقل من هذا كفاية لمن كانت فيه حشاشة (١) . فكيف ان يظن به عليه السلام ان يخبر عن ربه تعالى خبراً يكلفنا فهمه ، وهو بخلاف ما يفهم ويعقل ويشاهد ويحس .

ما ينسب هذا اليه صلى الله عليه وسلم الا ملحد في الدين ، كائد له وأعجب العجب ان هؤلاء القوم يأتون الى الالفاظ اللغوية فينقلونها عن موضوعها بغير دليل ، فيقولون : معنى قوله تعالى : « وثيابك فطهر » . ليس للثياب المعهودة ، وانما هو القلب . ثم يأتون الى ألفاظ قد قام البرهان الضروري على انها منقولة عن موضوعها في اللغة الى معنى آخر ، وهو إيقاع الخشية على الحجارة . فيقولون : ليس هذا اللفظ ههنا منقولاً عن موضوعه مكابرة للعيان ، وسعيًا في طمس نور الحق ، وإقراراً لعميون الملحدون الكاثدين لهذا الدين . ويأبى الله الا أن يتم نوره . وبالله تعالى التوفيق

(٢) في الاصل حشاشة بالجيم المعجمة ولعله تصحيف حشاشة بالحاء المهملة

وهي بقية الروح والرمق بالجريح والمريض

فصل

في التشبيه

قال على : التشبيه بين الأشياء المشتبهة حق مشاهد ، فإذا شبه الله عز وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم شيئاً بشيء ، فهو صدق وحق وتنبية على قدرة عظيمة ، لأنه ليس في العالم شيئاً إلا وهما مشتبهان من وجه ما ، وغير مشتبهين من وجه آخر . وقد قال تعالى : « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » فهذا الذي قلنا هو ارتفاع التفاوت ، لأن التماثل هو ضد التفاوت ، وإذا بطل التفاوت صح التماثل . ولذلك افتقر الناس الى معرفة حدود الكلام ، وضبط الصفات التي تتفق فيها الموصوفات التي سعى قوم من النوكى في ابطالها ، وهيات من ابطال الحقائق

فان قال قائل : انه عليه السلام قد شبه ديون الله تعالى بديون الناس في وجوب قضائها ، وأنتم لا تقولون بقضاء الصلاة عن الميت فالجواب وبالله تعالى التوفيق : اننا بتوفيق الله عز وجل لنا أهل الطاعة لهذا الحديث وغيره ، وقد نسب اليها الباطل من ظن اننا نخص هذا الحديث أو غيره بلا نص ، فنقول : يقضى الصوم والحج والصلاة المنذورة والمنسية والتي نيم عنها ، وأما الصلاة المفروضة المتروكة عمداً ، والصوم المفروض في رمضان المتروك عمداً ، فان الذي فرط فيها لا يقدر على قضائها أبداً ، وليس عليه صيام يقضيه ، ولا صلاة يقضيها ، وانما عليه إثم ، أمره فيه الى ربه تعالى ، فلا يقضى عنه ذلك . وبالله تعالى التوفيق

قال على : وهذه أيضاً من عجائب هؤلاء القوم ، فانهم يأتون الى أشياء لم يشبه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض ، فيحكمون لها بحكم واحد ، لادعائهم انها مشتبهة فيقولون : لا يجوز النكاح بأقل مما يقطع

فيه اليد في السرقة ، وقد علم كل ذى عقل انه لا شبه بين السرقة والنكاح .
ثم يأتون الى ما أكّد الله تعالى شبهه وساوى بينهما فيبطلون التساوى فيهما
فيقولون : ان ديون الناس تقضى عن الميت ، وديون الله تعالى لا تقضى عنه ،
فهل في تقحم الباطل أعظم من هذا ؟

قال على : وهذا الذى قلناه فى المجاز والتشبيه هو عين الحقيقة بالبراهين
التي ذكرنا ، لم نترك فيه علة لمتعقب منصف ، وبالله تعالى التوفيق . فأما أهل
الشغب فهم بمنزلة التائه في الفلوات ، وانما علينا بعون الله تعالى - نهج الطريق
القصود وإيضاحه ، حتى لا يوجد بحول الله تعالى وقوته طريق أنهج ولا
أخصر منه . والحمد لله رب العالمين . ويوفق الله تعالى من يشاء بما يشاء وبالله
تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب التاسع عشر

في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الشئ يراه عليه السلام
أويبلغه فيقره صامتا عليه لا يأمر به ولا ينهى عنه

قال على بن أحمد رحمه الله : قال قوم من المالكيين : أفعاله عليه السلام
على الوجوب ، وهي آكد من أوامره . وقال آخرون منهم ومن الحنفيين :
الأفعال كالأوامر . وقال آخرون من كلتا الطائفتين ومن الشافعيين : الأفعال
موقوفة على دليلها ، فما قام منها دليل على انه واجب صير اليه ، وما قام دليل
انه منها نذب أو إباحة صير اليه . ومن قال بهذا من الشافعيين أبو بكر
الصيرفي ، وابن فورك . وقال سائر الشافعيين وجميع أصحاب الظاهر : ليس
شئ من أفعاله عليه السلام واجبا ، وانما نذبنا الى أن تناسى به عليه السلام
فيها فقط ، وأن لا نتركها على معنى الرغبة عنها ، ولنا تركها على غير معنى

الرغبة عنها . ولكن كما نترك سائر ما ندبنا اليه مما ان فعلناه أجريناً ، وان
تركناه لم نأثم ولم نؤجر ، إلا ما كان من افعاله بيانا لأمر أو تنفيذاً لحكم ،
فهى حينئذ فرض ، لأن الأمر قد تقدمها فهى تفسير الأمر

قال على : وهذا هو القول الصحيح الذى لا يجوز غيره

واحتج من قال انها على الوجوب وانها أوكد من الاوامر بما * ثناء سعيد
الجعفرى قال ثنا أبو بكر بن الادفوى (١) ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسمعيل
بن النحاس النهوى (٢) عن أحمد بن شعيب النسائى عن سعيد بن عبد الرحمن
ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن الزهرى . قال : وثبتنى معمر بعد عن
الزهرى ، عن عروة بن الزبير أن مسور بن مخزومة ومروان بن الحكم — يزيد
أحدهما على صاحبه — قالا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية
فذكر الحديث وفيه طول ، فلما فرغ من قصة الكتاب قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لاصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا ، قال : فوالله ما قام منهم
رجل ، حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يبق منهم أحد ، قام فدخل على أم
سلمة فذكر لها ما لقي من الناس ، فقالت أم سلمة : يا رسول الله أتحب
ذلك ؟ اخرج ثم لا تكلم منهم أحداً حتى تنحر ونحاق ، فخرج عليه السلام
فنحر بدنه ودعا بحالقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم
(يحلق) (٣) بعضهم حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمّاً

قال على : وما نعلم حجة أشنع عليهم من هذا الحديث الذى احتجوا به ،

(١) هو محمد بن على بن احمد المفسر النهوى له تفسير يقرب من مائة

مجلد توفى سنة ٣٨٨ و ترجمته فى الطالع السعيد (٣٥٧)

(٢) مؤلف كتاب الناسخ والمنسوخ من القرآن طبعه بمصر السيد أمين

الخامجى و ترجمته فى ابن خلكان (١ : ٣٥)

(٣) سقط من الاصل وزدناه من مسند أحمد (٤ : ٣٣١)

لأن الذى أوجب الله علينا طاعته وأمرنا باتباعه هو النبى صلى الله عليه وسلم ، الذى أنكر عليهم التأخر عما أمرهم به ، ولم يأمر باتباع الذين خالفوه حتى فعل ما أمرهم به ، والذين أهموه حتى جعلوه يشكوا ما لقي منهم . ومن أخذ بفعل الناس وترك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمل بما أنكره عليه السلام ولم يلتفت الى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم ، وصوب فعل من أغضبه وتعمد ذلك فقد ضل ضلالاً بعيداً ، ولم نأمن عليه مفارقة الاسلام . وليعلم كل ذى لب ان ذلك الفعل من أهل الحديبية رضى الله عنهم خطأ ومعصية ، ولكنهم مغفور لهم بيقين النص فى انه لا يدخل النار أحد شهد بداراً والحديبية ، وليس غيرهم كذلك ، ولا يحل لمسلم أن يقتدى بهم فى ذلك ، فلا بد لكل فاضل من زلة ، وكل عالم من وهلة ، وكل أحد من الخيار فانه يؤخذ من قوله وفعله ، ويترك ويرغب عن كثير من قوله وفعله ، الا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن اقتدى بأهل الحديبية فى هذا الفعل الذى أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد هلك ، لانهم رضى الله عنهم مضمون لهم المغفرة فى ذلك وغيره ، ولم يضمن ذلك لغيرهم . وقد أقر بعضهم رضى الله عنهم على نفسه الخطأ العظيم فى هذا الباب كما * ثنا عبدالله بن يوسف عن أحمد بن زتح قال ثنا عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم ثنا ابو كريب محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن نمير قالوا أنبأ ابو معاوية عن الاعمش عن ابى وائل شقيق بن سلمة . قال سمعت : سهل بن حنيف بصفين يقول : أتهموا رأيكم على دينكم ، فلقد رأيتنى يوم ابى جندل ولو استطاع رد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . - قال الاعمش عن ابى وائل عن سهل - لردته قال على : ويوم ابى جندل هو يوم الحديبية ، فقد أقر سهل رضى الله عنه أنهم أساؤا رأى يوم الحديبية ، حتى لو استطاعوا رد أمر رسول الله صلى

الله عليه وسلم ردوه * ثنا أبو سعيد الجعفرى (١) ثنا ابن الأدفوى ثنا أبو جعفر
ابن الصغار عن النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن ثنا سفیان بن عيينة عن الزهرى
قال : وثبتنى معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان
ابن الحکم فذكر الحديث الحديثية : وفيه ان عمر بن الخطاب قال : والله ما شككت
مذ اسلمت الا يومئذ ، فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : أأنت نبي
الله حقا ؟ قال : بلى . قلت : السنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى !
قلت : فلم تعطى الدنية فى ديننا إذا ؟ قال : إني رسول الله ولست أعصيه وهو
ناصرى . قلت : أو ليس وعدتنا أنا سنأتى البيت فنطوف به ؟ قال : بلى !
أفأخبرت انك تأتیه العام ؟ قلت : لا قال : انك تأتیه وتطوف به . قال فاتيت
ابا بكر ، فقلت : يا ابا بكر أليس هذا نبي الله حقا ؟ قال : بلى ! قلت : ألسنا على
الحق وعدونا على الباطل ؟ قال بلى ! قلت : فلم تعطى الدنية فى ديننا إذا ؟ قال أيها
الرجل : انه رسول الله وليس يعصى ربه وهو ناصره ، فاستمسك بغيره حتى
تموت ، فوالله انه لعلى الحق . قلت : أو ليس كان يحدثنا أنا سنأتى البيت
ونطوف به ؟ قال : بلى ! أفأخبرك انك تأتیه العام ؟ قلت : لا . قال : انك
سنأتیه وتطوف به . قال الزهرى : قال عمر : فعملت لذلك أعمالا

قال على : لم يشك عمر قط منذ أسلم فى صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ،
ومعاذ الله من أن يظن ذلك به ذو مسكة ، ولكنه شك فى وجوب اتباع ما
أمرهم به من الخلق والنحر ، وامضاء القضية بينه وبين قريش . ثم ندم عمر على
ذلك كما ترى ، وعمل لذلك أعمالا مستغفرا عما سلف منه ، من الأمر الذى
ينصره الآن من اضله الله تعالى بالتقليد الفاسد ، ومثل هذا من غير اهل
الحديثية فسق شديد ، ولكنهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم مغفور لهم ،
لا يدخل النار منهم احد الا صاحب الجمل الاخر وحده

(١) مضى فى ص ٤٠ « سعيد الجعفرى » فيبحث عن صحته

قال علي : وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم دينهم في هذا الباب ، كما ثنا يحيى بن عبد الرحمن ثنا ابن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسمعيل بن اسحق ثنا نصر بن علي ثنا وهب بن جرير ثنا ابى عن ابن اسحق قال ثنا عبد الله بن (أبي) (١) نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال : خلق يوم الحديبية رجال وقصر آخرون ، فذكر ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم ترحم على المحلقين ثلاثاً ، وعلى المقصرين واحدة ، بعد أن ذكرهم ثلاث مرات . فقالوا : ما بال المحلقين ظاهرت لهم الترحم ؟ فقال عليه السلام : انهم لم يشكوا

قال علي : لم يشكوا في وجوب تنفيذ أمره ، وشك المترددون فعوقبوا كما ترى ، وان كانوا مغفوراً لهم كلهم . وكذلك الذين فروا من الزحف يوم احد فأخبر تعالى انه انما استغزهم الشيطان ببعض ما كسبوا ، ثم اخبر تعالى انه عفا عنهم . فمن اقتدى بهم في الفرار من الزحف فهو غير حاصل على ما حصلوا عليه من العفو ، بل ييؤء بغضب من الله تعالى . ولا عجب أعجب ممن يقتدى باهل الحديبية في خطيئة وقعت منهم قد ندموا عليها ، راعفوا بها ، وينهى عن الاقتداء بهم في فعل فعلوه كلهم ، موافق لرضا الله عز وجل ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم ، في نحرهم البدنة في ذلك اليوم عن سمعة ، والبقرة عن سمعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانهم نحر واسبعين بدنة عن سبعمائة انسان ما سوى البقر ، فيقول هؤلاء : لا يجوز الاقتداء بهم في ذلك قتلهم لملك ، ثم يحض على الاقتداء بهم في خطيئة اخطأوها قد تابوا منها . فهل في عكس الحقائق والمجاهرة بالباطل اشنع من هذين المذهبين ! وبالله تعالى نعوذ من الخذلان

ومن العجائب التي لا يفهم منها الا الاستخفاف بالدين والخلق ، احتجاج ابن خويز منداذ المالكى ، في ايجاب افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سقط من الاصل خطأ

فرضا ، بحديث الأنصاري الذي قبل امرأته وهو صائم ، فأمرها أن تستفق في ذلك امسامة ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فوجد المرأة فسأل عنها ، فأخبرته ام سامة بخبرها . فقال له (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم : الا أخبرتها اني افعل ذلك ؟ فقالت : قد فعلت فزاده ذلك شرا وقال : يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : اما والله اني لأتقاكم الله واعلمكم بما اتى .

قال ابو محمد : وان احتجاج ابن خوزين من داذ بهذا الحديث ، وهو لا يقول به ، ولا يستجبه ولا يبيحه ، بل يكره القبلة للصائم ويرغب عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ويسخط الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لرغبته مما كان عليه السلام يفعله : لآية من الآيات الشنيعة ، وهو لا يرى هذا الفعل واجبا ولا مستحبا ولا مطلقا ، ثم يحتج به في ايجاب أفعاله صلى الله عليه وسلم . وليس العجب ممن يطلق لسانه بمثل هذا (٢) الخنا ، فانه قد عدم الرقة والحياء والخوف ، ولا يبالي بالاثم ولا بالعار . وانما العجب ممن يسمعه ثم يقبله ، ويكتبه مصدقا له مستحسنا ، وإنا لله وإنا اليه راجعون على دروس العلم وذهابه .

وهذا الحديث الذي ذكر أعظم حجة في ان فعاله عليه السلام ليست على الوجوب ، ولكنها مستحبة مندوب اليها ، يأثم من تركها راغباً عنها كما يأثم ابن خوزين من داذ ونظراؤه في رغبتهم عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في التقبيل وهو صائم ، ولا يأثم من تركها مستحبا لها غير راغب عنها ، ولا يؤجر أيضا ، وأما من فعلها مؤتسيا فيها بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو مأجور . والحمد لله رب العالمين

(١) كذا في الاصل ولعله فقال لها كما هو الظاهر من سياق النص

(٢) في الاصل « هذه »

واحتج من قال : ان افعاله غنية السلام كأوامره ، بأن قال : قد امرنا باتباعه عليه السلام بقوله تعالى : « فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون » . قالوا : وهذا ايجاب علينا اتباعه ، في فعله وأمره سواء

قال علي : الاتباع لا يفهم منه محاكاة الفعل في اللغة أصلاً ، وإنما يقتضي الامتناع لأمره عليه السلام والطاعة لما علم عن ربه عز وجل ، وقد بين ذلك عليه السلام في قوله : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد . وبقوله صلى الله عليه وسلم : كل أحد يدخل الجنة إلا من أبى . قيل : ومن أبى يا رسول الله ؟ قال : من أطاعني دخل الجنة ، ومن عصاني فقد أبى

قال علي : والمعصية إنما هي مخالفة الأمر ، لا ترك محاكاة الفعل ، وما فهم قط من اللغة ان يسمى تارك محاكاة الفعل عاصياً إلا بعد أن يؤمر بمحاكاةه فانما استثنى عليه السلام من دخول الجنة من خالف الأمر فقط ، وبقي من لا يحاكي الفعل غير راغب عنه على دخول الجنة ، فقد صح انه ليس عاصياً ، وإذا لم يكن عاصياً فلم يجتنب فرضاً . فقد صح ان محاكاة الفعل ليست فرضاً . وأيضاً فما فهم عربي قط من خليفة يقول : اتبعوا أمري هذا ، انه أراد افعلاً ما يفعل ، وإنما يفهم من هذا امتثال أمره فقط . وأيضاً فان أفعال النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف أحد في انها غير فرض عليه بمجرد ما ، ومن المحال أن يكون كذلك ويكون فرضاً علينا . وهذا هو خلاف الاتباع حقاً . وقد هذر قوم بأن قالوا : من الحجة في ذلك قول الله عز وجل : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »

قال علي : وهذا تخليط ، لأن الايتاء في اللغة إنما هو الاعطاء ، والفعل لا يعطى ، وإنما يعطينا أوامره فقط ، ولا سيما وقد أتبع ذلك بالنهي ، وإنما توعد الله على مخالفة الأمر بقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » .

وقال بعضهم : الضمير في أمره راجع الى الله عز وجل
قال علي : فيقال لهم لا عليكم ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
أمر من الله عز وجل نفسه ، بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا
وحي يوحى » . فنطقه كله أمر لله عز وجل

قال علي : وهذه الآية كافية في ان اللازم انما هو الأمر فقط ، لا الفعل
لأن الله عز وجل انما أخبر أن الوحي من قبله تعالى هو النطق ، والنطق انما
هو الأمر ، وأما الفعل فلا يسمى نطقاً البتة . فصح أن فعله عليه السلام كله
اباحة وندب ، لا إيجاب ، الا ما كان منه بيانا لأمر

قال علي : وقال بعضهم : معنى أمره ههنا حاله ، كما تقول أمر فلان اليوم
على استقامة ، أو أمره على عوج ، يعنى حاله

قال علي : وهذا يبطل بأن هذه الآية انما جاءت بإيجاب ما ذكر قبلها من
الأمر الذي هو النطق . قال الله عز وجل : « لا تجمعوا دماء الرسول بينكم
كدعاء بعضهم بعضاً قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لوأذا فليحذر الذين
يخالفون من أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » . فصح ان هذا
الوعيد في أمره لهم بالبقاء معه ، وكذلك كان عليه السلام لا يؤذن لشيء
من صاوات التنفل كالعيدين والكسوف تقريباً بين الفعل والأمر ، إذ لو
دعوا الى الصلاة لكان أمراً ، والأمر فرض . وقد * ثنا عبد الله بن يوسف
ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا
مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق
عن عائشة أم المؤمنين . قالت : صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً فترخص
فيه ، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه فسكأنهم كرهوه وتزهوا عنه ، فبلغه ذلك
فقام خطيباً فقال : ما بال رجال بلغهم عنى أمر ترخصت فيه فكرهوه (١) وتزهوا

(١) في الاصل « وكرهوه » وصححه من مسلم

عنه ، فوالله لأنا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية

قال علي : فهذا نص جلي على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم ينكر عليهم ترك فعل ما فعل ، فصيح انه ليس ذلك واجباً ، ولو كان واجباً لا أنكر تركه ، وانما انكر عليهم انكاره والتنزه عنه ، وهذا منكر جداً ، وقد أنكر عليهم ترك أمره . فوضح الفرق بين الفعل والأمر لمن عقل . وبالله تعالى التوفيق . وبه الى مسلم * ثنا محمد بن رافع ، وعبيد الله بن معاذ ، وابن أبي عمير ، وقتيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وأبو كريب ، وأبو بكر بن أبي شيبة . قال ابن رافع : ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن همام بن منبه . وقال ابن معاذ : ثنا أبي ثنا شعبة عن محمد بن زياد . وقال ابن أبي عمير : ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن أبي الزناد عن الأعرج . وقال قتيبة : ثنا المغيرة الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج . وقال ابن نمير : ثنا أبي عن الأعمش عن أبي صالح السمان . وقال ابن أبي شيبة ، وأبو كريب : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح . ثم اتفق همام ومحمد بن زياد والأعرج وأبو صالح كلهم عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذروني ما تركتكم ، فانما هلك الذين من قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم . هذه رواية كل من ذكرنا ، ولم يخالفهم همام (١) في شيء الا انه قال « ما تركتكم »

قال أبو محمد : وهذا خبر منقول نقل التواتر عن أبي هريرة ، فلم يوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد إلا ما استطاع مما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه فقط . ولا يجوز البتة في اللغة العربية أن يقال : امرتكم بما فعلتم . وأسقط عليه السلام ما عدا ذلك ، وأمرهم بتركه ما تركهم . وقد علمنا بضرورة

(١) في الاصل « جرير » وهو خطأ فليس لجرير ذكر في هذه الأسانيد

وانما هي رواية همام كما في صحيح مسلم

الحس والمشاهدة انه عليه السلام وكل حى فى الارض لا يخلو طرفه عين من فعل ، اما جلوس أو مشى أو وقوف أو اضطجاع أو نوم أو اتكاء أو غير ذلك من الافعال ، فأسقط عليه السلام عنا كل هذا ، وأمرنا بتركه فيه . حاشى ما أمر به أو نهى عنه فقط . فوضح يقيناً ان الافعال كلها منه عليه السلام لا تلزم أحداً ، وانما فيها الاتساع بالآية المتقدمة فقط

قال أبو محمد : وصح بالحديث الذى قبل هذا ، انه لا حجة فى فعل أحد من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، ولا فى قوله . لأن اولئك الذين كرهوا ما فعله عليه السلام ، قصدوا بذلك الخير فى اجتهادهم . وقد أنكر عليه السلام ذلك . فصح انه لا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام فقط ، والحمد لله رب العالمين

قال أبو محمد : وانما حضنا الله تعالى فى افعاله عليه السلام على الاتساع به بقوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة » . وما كان لنا فهو اباحة فقط ، لأن لفظ الايجاب انما هو علينا لا لنا . تقول : عليك أن تصلى الحس ، وتصوم رمضان ، ولك أن تصوم عاشوراء ، وتتصدق تطوعاً ، ولا يجوز أن يقول أحد فى اللغة العربية : عليك أن تصوم عاشوراء ، وتتصدق تطوعاً ، ولك ان تصلى الحس ، وتصوم رمضان . هذا الذى لا يفهم سواء فى اللغة التى بها خاطبنا الله تعالى بما ألزمننا من شرائعه

قال أبو محمد : وقال بعضهم قوله تعالى بعقب الآية المذكورة : « لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » . بيان ان ذلك ايجاب لأن هذا وعيد

قال أبو محمد : هذا التأويل خطأ ، لأن الاتساع المندوب اليه فى الآية المذكورة ، انما هو للمؤمنين الذين يرجون الله واليوم الآخر ، ولم يقل تعالى هو على الذين يرجون الله واليوم الآخر . وأما الكفار الذين لا يرجون الله واليوم الآخر ، فراغبون عن الاتساع به عليه السلام ، وكذلك قوله

صلى الله عليه وسلم : اننى أصوم وأفطر وأنكح النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني . وصدق عليه السلام ، ان من ترك شيئاً من افعاله راغباً عنها فهو كافر ، وأما من تركها غير راغب عنها لكن اقتصاراً على الفرض ، وتخفيفاً من التطوع ، عالمًا بأنه يترك فضلاً كثيراً ، فقد أفلح . كما قال عليه السلام للأعرابي الذي حلف لا يزيد على الأوامر الواجبات شيئاً ، فقال عليه السلام : أفلح والله ، ان صدق دخل الجنة

قال أبو محمد : وفي هذا الحديث بيان كاف في ان الأوامر هي الفروض ، وان افعاله عليه السلام ليست فرضاً ، لأن الأعرابي انما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أمر به ، لا على عما يفعل ، ثم حلف ألا يفعل غير ذلك ، فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ، وحسن فعله . وهذا كاف لمن عقل ، إذ لم يلزمه عليه السلام اتباع افعاله ، وهذا مالا اشكال فيه

قال أبو محمد : بل قد أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه رضى الله عنهم التزام المماثلة لافعاله ، كما ثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية القرشي نا أبو خليفة نا أبو الوليد الطيالسي — هو هشام بن عبد الملك — عن حماد بن سامة عن أبي نعامة السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما صلى خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فخلع القوم نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : ما لكم خلعتن نعالكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت نعلنا ، قال : انى لم اضعهما من بأس ، ولكن جبريل أخبرني ان فيهما قدراً وأذى ، فاذا أتى احدكم المسجد فلينظر في نعليه ، فان كان فيهما أذى فليمسحه

قال أبو محمد : فهذا عدل من الصحابة — أبو سعيد الخدري — شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم التزام (١) مماثلة افعاله ، فبطل

(١) في الأصل : التلازم وهو غير واضح

كل تعلق بعد هذا . وصح أن لا يلزم إلا أمره عليه السلام فقط
قال أبو محمد : وإنما تعلق بما ذكرنا قوم من أصحاب مالك ، على أنهم أترك
خلق الله لأفعاله عليه السلام . فقد تركوا فعله عليه السلام في صلاته بالناس
وهم وراءه قيام أو جلوس ، وتركوا فعله عليه السلام في دخوله وامامته
بالناس بعد ابتداء أبي بكر بالتكبير بهم والصلاة ، وجوزوه في الاستخلاف
حيث لم يأت به نص ولا إجماع . ورغبوا عن فعله عليه السلام في الصب على
بول الصبي ، واختاروا الصوم في رمضان في السفر ، ورغبوا عن فعله عليه
السلام في الفطر ، ورغبوا عن فعله عليه السلام في التقبيل وهو صائم ،
والمباشرة وهو صائم ، وقد غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على من رغب
عن ذلك أو تنزه عنه ، وخطب الناس ناهياً عن ذلك . ورغبوا عن فعله عليه
السلام في قراءته « والطور » في المغرب ، وتركوا فعله عليه السلام في تطييبه
في حجة الوداع وأخذوا بأمره متقدم ، لو كان على ما ظنوه لكان منسوخاً
بآخر فعله عليه السلام ، وتركوا فعله عليه السلام في حكمه بالسلب للقاتل ،
وتركوا فعله عليه السلام في سجوده في سورة : « والنجم » ، وفي : « إذا السماء
انفثت » ، وتركوا فعل جميع الصحابة في هذين الموضعين ، وكل من أسلم
من الجن والانس

قال أبو محمد : فأما ما كان من أفعاله عليه السلام تنفيذاً لأمر فهو
واجب . فن ذلك قوله عليه السلام : صلوا كما رأيتموني أصلي . وخذوا عني
مناسككم . وهم باحراق منازل المتخلفين عن الصلاة في الجماعة . وجلده
شارب الخمر . لأنه عليه السلام لما أخبر أن الأموال والأعراض حرام ، ثم
أمر بأن ينتهك شيء منها ، أو أخبر عليه السلام بأنه يريد انتهاكها ، علمنا أن
ذلك حق . وأما بعد الأمر فواجب لا إباحة ، لأنه عليه السلام لا يهيم إلا
بأمر حق ، وقد أمر بجلد الشارب ، ثم كان فعله بيانا للجلد الذي أمر به .

وكذلك ما كان من افعاله عليه السلام نهياً عن شئ أو أمراً بشئ فهو على
الوجوب ، كالأنته صلى الله عليه وسلم ابن عباس عن يساره ورده الى يمينه .
فهذا وإن كان فعلاً فهو أمر لابن عباس للوقوف عن يمينه ، ونهى له عن
الوقوف عن يساره ، وإنما الفعل المجرد هو الذى ليس فيه معنى الأمر

فإن قال قائل : فهلا قلتم ان همه عليه السلام باحراق بيوت المتخلفين عن
الصلاة ، اباحة لا فرض ، على أصلكم فى انتقال الشئ اذا نسخ الى أقرب
المراتب منه ، لا الى أبعدا عنه ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : كذلك نقول
مالم يأت دليل على انه منقول الى أبعد المراتب عنه ، ولكن لما قال عليه
السلام : أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا
منى دماءهم وأموالهم الا بحقها ، وحسامهم على الله . ثم أخبر عليه السلام انه قد
هم بحرق بيوت المتخلفين ، علمنا بالنص المذكور أن ذلك حق واجب اتقاه .
إذ قد نص انه لا يستبيح دماً ولا مالا إلا بحق ، والحق فرض مالم يأت دليل
على انه اباحة .

قال أبو محمد : قد قلنا : ان القائلين بأن افعاله عليه السلام على الوجوب ،
هم أشد الناس خلافاً لهذا الأصل الفاسد . فان المالكيين يقولون : ان خطبة
الامام يوم الجمعة خطبتين قائماً يجلس بينهما ليست فرضاً ، وإنما الفرض خطبة
واحدة . وما روى قط ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب الا خطبتين قائماً
يجلس بينهما ، فلم يروا فعله عليه السلام ههنا على الوجوب . ويقولون : ان
ترتيب الوضوء ليس فرضاً ، ولا شك فى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرتب
وضوءه ولا ينكسه ، لا يشك مسلم فى ذلك . ويرون : ان الصلاة للصبح
بمزدلفة ليس فرضاً ، ولا يبطل حج من تركه . ورسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاها هناك ، وأذن ان من لم يدركها هنالك فلا حج له . ويرون :
ان من صلى المغرب قبل مزدلفة ليلة النحر فصلاته تامة . ورسول الله صلى الله

عليه وسلم أخرها الى المزدلفة فلم يصلها إلا فيها . ولا يرون : رمى جمرة العقبة فرضا . ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد رماها . ولا يرون : الضجعة بعد ركعتي الفجر (قبل) (١) صلاة الصبح فرضا . ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها دائما عليها مواظبا لها . وكذلك فقهاء المدينة السبعة ، وأهل المدينة ، وكل هذه المسائل فخمهاير الصحابة والتابعين والفقهاء يرونها فرضا (٢) وانما أتينا بهذه المسائل لئلا يدعوا اجماعا على انها ليست فرضا ، ومثل هذا لو تتبع كثير . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : فان تعارض فعل وقول ، مثل ان يحرم عليه السلام شيئا ثم يفعله ، فان هذا ان علمنا ان الفعل كان بعد القول فهو نسخ له ، وبيان ان حكم ذلك القول قد ارتفع ، لأنه عليه السلام لا يفعل شيئا محرما . ولا يجوز أن يقال في شيء فعله عليه السلام : انه خصوص له الا ينص في ذلك ، لانه عليه السلام قد غضب على من قال ذلك ، وكل شيء أغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حرام ، وذلك مذكور في حديث الانصارى الذى سأله عن قبلة الصائم ، فأخبره عليه السلام انه يفعل ذلك ، فقال الانصارى : يا رسول الله انك لست مثلنا قد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : والله انى لا تتقاكم الله ، وأعلمكم بما آتى وما

(١) لفظ « قبل » زدناه تصحيحا للكلام فان موضع هذه الضجعة كما هو وارد في السنة بين ركعتي الفجر وبين صلاة الصبح ، وهى مشروعة عند كثير من الأئمة ، واختار المؤلف وجوبها وهو قول انقرده فيها نعلم واليه يعيل الشوكاني انظر نيل الاوطار ٢ : ٢٣ (الطبعة المنيرية)

(٢) هذا غير مسلم في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قال ابن القيم في زاد المعاد : « وأما ابن حزم ومن تابعه فانهم يوجبون هذه الضجعة ويبطل ابن حزم صلاة من لم يضطجها ، وهذا مما انفرد به عن الامة . »

أذر . أو كما قال عليه السلام

فلا يحل لأحد بعد هذا أن يقول في شيء فعله عليه السلام : انه خصوص له ، الا بنص مثل النص الوارد في الموهبة (١) بقوله تعالى : « خالصة لك من دون المؤمنين » . ومثل وصاله عليه السلام في الصوم ، وقوله ناهياً لهم : اني لست كهيتئتكم . ومثل نومه - عليه السلام - وصلاته دون تجديد وضوء ، فسئل عليه السلام عن ذلك فقال : عيني تمانان ولا ينام قلبي . فما جاء فيه بيان كما ذكرنا فهو خصوص ، ومالم يأت فيه نص كما (٢) قلنا أن تتأسى به عليه السلام ، ولنا في ذلك الأجر الجزيل . ولنا أن نترك غير راغبين عن ذلك فلا نأثم ولا نؤجر . فما جاء كما ذكرنا : نهيه عليه السلام عن الصلاة قائماً ، إذا صلى الامام جالساً . ثم صلى هو عليه السلام جالساً في مرضه الذي مات فيه ، وصلى أبو بكر منذ كراً الى جانبه قائماً فأقر . فعلمنا ان ذلك نسخ لايجاب الجلوس عن المذكور خاصة . فان شاء صلى جالساً ، وذلك أفضل عندنا ، وإن شاء قائماً ، كل ذلك جائز حسن . وكذلك قلنا في حظه عليه السلام على صيام يوم عرفه ، ثم افطر هو عليه السلام فيه ، فقلنا : صيامه أفضل للحاج وغيره ، وافطاره مباح حسن . وقد روت عائشة : انه عليه السلام كان يترك الفعل وهو يحبه ، خشية أن يفعله الناس فيفرض عليهم ، كما فعل عليه السلام في قيام الليل في رمضان ، قام ثم ترك خوفاً أن يفرض علينا . وانما قلنا هذا لثلاث يقول جاهل : أيحوز أن يترك عليه السلام الافضل ، ويفعل الأقل فضلاً ؟ فأعلمناه انه عليه السلام يفعل ذلك رفقا منه ، كما أخبر عليه السلام انه لولا رجال من أصحابه لا يتخلفون عنه أصلاً ، وانه لا يجد ما يحملهم عليه ما تخلف عن سرية يوجهها في سبيل الله ، فأخبر عليه السلام : انه يتخلف عن الجهاد وهو أفضل ، خوفاً ان يشق على أمته . وهذا كثير

(١) بكسر الهاء اسم للهبة (٢) لعلة كما بينا أو كما قلنا

قال أبو محمد : وأما إذا لم يعلم أى الحكمين قبل ، الأمر أم الفعل ؟ فانا
نأخذ بالزائد ، كما فعلنا فى نهيه عليه السلام عن الشرب قائماً ، وروى عنه (١)
عليه السلام انه شرب قائماً . وفى نهيه عليه السلام : عن الاستلقاء ووضع رجل
على رجل ، وروى عنه انه رأى عليه السلام مضطجعا فى المسجد كذلك ،
فأخذنا ههنا بالزائد ، وهو النهى فى كلا الموضعين ، لأن الأصل اباحة
الاضطجاع على كل حال ، والاستلقاء كما يشاء ، واباحة الشرب على كل حال .
فقد تيقنا اننا نقلنا عن هذه الاباحة الى نهى عن كلا الأمرين بلا شك فى
ذلك ، ثم لا ندرى هل نسخ ذلك النهى أم لا ؟ ولا يحل لمسلم أن يترك شيئاً
هو على يقين من انه قد لزمه ، لشيء لا يدرى أهو ناسخ أم لا ؟ واليقين لا
يبطل بالشك ، والظن لا يغنى من الحق شيئاً . فنحن على ما صح لدينا انه قد
لزمنا ، حتى يقيم المدعى لبطلانه : علينا البرهان فى صحة دعواه ، وإلا فهي
ساقطة ، وبالله تعالى التوفيق . وهكذا قلنا فى قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم : كل مما يليك . مع ما قد صح من تتبعه الدباء من نواحي القصصة ولا
فرق . على ان هذا الخبر ليس فيه انه عليه السلام تناول الدباء مما (٢) لا يليه ،
بل يمكن تتبعه من نواحي الصحيفة مما يليه ، وليس هكذا الاقوال . فانه صلى
الله عليه السلام اذا قال قولاً فيه اباحة ، ثم جاء بعد عموم تحريم ، الا انه ممكن
استثناء اباحة قبل ، فواجب ضم القولين جميعاً الى واحد ، واستثناء الأقل
من الاكثر . لأن القول بيان جلى ، وليس فى الفعل بيان المراد ، لا بتخصيص
ولا بغيره .

قال أبو محمد : فالخاصل من هذا ان القولين اذا تعارضا وأمکن أن
يستثنى أحدهما من الآخر ، فيستعملان جميعاً لم يجز غير ذلك « وسواء أيقنا
أيهما أول أو لم نوقن ، ولا يجوز القول بالنسخ فى ذلك ، الا ببرهان جلى من

(١) فى الاصل « أنه » (٢) فى الاصل « ما »

فص أو اجماع أو تعارض لا يمكن معه استثناء أحدهما من الآخر . وأما القول والفعل إذا تعارضا ، فإن كان الفعل قبل القول أو لم يعلم أقبله أم بعده ، فالحكم للقول ، ويكون الفعل حينئذ منسوخا . ولا يجوز أن يستثنى منه الفعل ، لأننا لا ندرى أحاله نخص أم زمانه أم مكانه ؟ إذ ليس في الفعل بيان عموم ولا تفسير حد ، وإن كان الفعل بعد القول ، حينئذ نخص منه تلك الحال بيقين فقط ، لأننا من ذلك على يقين . ولسنا من تخصيص الزمان أو المكان على يقين ، ولا يجوز أن نحكم في الدين بالشك . كما فعلنا فيما قد صحح من أن المرأة تقطع الصلاة ، ثم صحح أن عائشة ذكرت : أنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وهي بين يديه معترضة كاعتراض الجنازة ، فتكره أن تقعد فتؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتمسك كما هي . فصحح بهذا النص أن هذا الفعل كان بعد النهي ، لأنها أخبرت أنها لو قعدت لآذت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (١) ، ودل أيضاً هذا الخبر على المداومة على ذلك ، فاستثناء حال الاضطجاع من قطع المرأة الصلاة على سائر أحوالها . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ولو كانت الأفعال على الوجوب ، لكان ذلك تكليفاً للمالا يطاق ، من وجهين ضروريين . أحدهما : أنه كان يلزمنا أن نضع أيدينا حيث وضع عليه السلام يده ، وأن نضع أرجلنا حيث وضع عليه السلام رجلاه ،

(١) الذي يدل عليه حديث عائشة أنها كانت تنكر على من يفتى - من الصحابة - بأن مرور المرأة يقطع الصلاة فقالت : «شبهتمونا بالجمير والكلاب» . والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأتى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدوا لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسل من عند رجله . صحيح مسلم (١ : ١٤٥) وهذا ظاهر في أن ما فهمه المؤلف من قول عائشة خطأ

وأن نمشي حيث مشى ، وننظر إلى ما نظر إليه ، وهذا كله خروج عن المعقول .
والوجه الثاني : ان أكثر هذه الاشياء التي تصرف عليه السلام بأفعاله فيها
قد فنيت ، فكنا من ذلك مكلفين مالا نطبق ، فبطل كل قول في هذا الباب
حاشي ما ذكرنا من الالتساء به عليه السلام في أفعاله . وأما من قال : نطلب
الدليل ، فان وجدنا دليلا على وجوب الفعل صرنا إليه ، وإن لم نجد دليلا
حملنا الأفعال على الالتساء فقط ، فهو نفس قولنا ، إلا اننا نحملها على الالتساء
أبدأ ما لم نجد دليلا على الوجوب ، فان وجدناه صرنا إليه . وبالله تعالى التوفيق
قال أبو محمد : وأما الشيء يراه عليه السلام أو يبلغه أو يسمعه ، فلا ينكره
ولا يأمر به فباح . لأن الله عز وجل وصفه عليه السلام فقال : « الذين
يتبعون النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم
بالمعروف وينهاهم عن المنكر » . فلو كان ذلك الشيء منكرا لنهى عنه عليه
السلام بلا شك ، فاما لم ينه عنه لم يكن منكرا ، فاذا لم يكن منكرا فهو مباح
والمباح معروف . وما عرفه عليه السلام فهو معروف ، ولا معروف الا ما
ما عرف ، ولا منكرا الا ما انكر

فمن ذلك : غناء الجاريتين في بيته ، وهو عليه السلام يسمع ولا ينكر .
فانكر ذلك أبو بكر ، فانكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بكر انكاره
فصح بذلك ما ذكرنا نصا ، ووجب الانكار على كل من انكر ما علمه عليه
السلام فاقره . ومن ذلك : زفن السوداء ، فنهاهم عمر ، فانكر عليه
السلام على عمر انكاره عليهم . ومن ذلك : اللعب التي رأى عليه السلام عند
عائشة ، وفيها فرس ذو اجنحة مع نهيه عليه السلام عن الصور ، فكان
ذلك مستثنى مما نهى عنه ، ومثل انكاره عليه السلام الصور في الستر ، مع
إباحته لذلك اذا كان رقما في ثوب ، واستثناؤه إياه من جملة ما نهى عنه من
الصور ، فاما قطعت عائشة الستر وسادتين ، اتكأ عليه السلام عليهما ولم

ينكرهما . فصح من ذلك ان المعلق من الثياب التي فيها الصور مكروه ، ليس حراما ولا مستحبا ، لكن من تركها اجر ، ومن استعملها لم يأثم ، واختار ههنا عليه السلام الأفضل ، واختاره لعائشة وفاطمة رضي الله عنهما . وصح بذلك ان الثياب التي فيها الصور اذا كانت وسائد ، فذلك حسن مباح مستحب لا نكرهه اصلا بل نجبه ، وكذلك الشيء اذا تركه عليه السلام ولم ينه عنه ولا امر به ، فهو عندنا مباح مكروه ، ومن تركه اجر ، ومن فعله لم يأثم ولم يؤجر ، كمن اكل متكئا ، ومن استمتع زمارة الراعي . فلو كان ذلك حراما لما اباحه عليه السلام لغيره ، ولو كان مستحبا لفعله عليه السلام ، فلما تركه كارها له ، كرهناه ولم نحرمه .

فان قال قائل : قد ناموا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صاوا ولم يأمرهم باعادة الرضوء ، وانتم لا ترون ذلك . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ما روى احد قط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نياما ، ولا علم أنهم ناموا . وانما جاء الحديث : انه عليه السلام ابطأ بالعشاء الاخرة حتى نام الناس وسمع لهم غطيط ، وصاح عمر : نام النساء والصبيان . فالحديث كما تسمع بين في انهم ناموا وهو عليه السلام غائب غير حاضر ، وانما أعلمه عمر بنوم النساء والصبيان ، وهذان الصنفان ليس عليهم حضور الصلاة في الجماعة فرضا . وايضا فمن اين للمحتج بهذا ان يقول : ناموا قعودا نوما قليلا ، بلا أن يرد ذلك في الحديث ، ولعل فيهم من نام مستندا الى صاحبه او الى الحائط او مضطجعا نوما طويلا ، ما يدري من لم يحضر نومهم كيف كان نومهم . ومثل هذا من الدعاوى لا يستجيزها ذودين متهم بالصدق . فلما صح انه عليه السلام كان غائبا ، ولم يأتنا نص في انه عليه السلام علم نومهم ، وصح امره عليه السلام في حديث صفوان بن عسال المرادي بالوضوء من النوم جملة : - : لزمنا ان لا نزول عما أمرنا لا أمر لا ندري اعلمه عليه السلام ام لم يعلمه ؟ ولو صح عندنا انه

عليه السلام علم انهم ناموا واقروهم على ذلك لقلنا به ، ولأسقطنا الوضوء ممن نام جملة على أى حال نام . ولو صح في ذلك الخبر أن عمر قال : نام الناس . لما كان لهم فيه متعلق لأنه كان يكون معناه نام الناس الذين لا ينتظرونه عليه السلام ، وكيف وكل طائفة منهم تخالف هذا الخبر ، لأنهم يخصصون بعض احوال النوم دون بعض ، وليس بيننا في الخبر اصلا

فان قال قائل : أيجوز ان يخفى ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قيل له : نعم ، كما جاز عندكم معاشر الشافعيين والمالكيين والحنفيين قول جابر : كنا نبيع امهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . على ان يبيع امهات الاولاد اشهر من نوم قوم في الليل ، والقوم في عوزة من المصابيح بركن المسجد . وكما يقول المالكيون : انه خفي عليه ذبح آل ابى بكر الفرس وأكلهم اياه بالمدينة ، وهذا أشيع من نوم قوم في ركن المسجد ، لقلة الخيل عندهم بالمدينة في ايامه صلى الله عليه وسلم ، ولشدة العيش عندهم ، وقلة الادم وشدة امتزاج اهل بيت ابى بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومجاورتهم له . فكيف يخفى عليه أنهم ذبحوا فرسا فأكوه ، ولا يخفى عليه نوم قوم في ركن المسجد وهو غائب عنهم . ولو صح انه عليه السلام كان حاضرا في المسجد لأمكن ان يخفى نوم من في ركن المسجد عنه ، فكيف وقد صح انه عليه السلام كان غائبا عنهم ، مع أن تخصيص نومهم بانهم كانوا قعوداً لامستندين ولا مضطجعين ولا متكئين كذب ممن اقدم عليه . وبالله تعالى التوفيق

قال ابو محمد : وفي باب القول بالاخبار من كتابنا في اول الباب المذكور أشياء قاطعة من الكلام في افعال النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الشيء يعلمه فيقر عليه ، اذا استضافت الى ما ههنا تم الكلام في ذلك . كرهننا تكرارها وبالله تعالى التوفيق .

باب الكلام في النسخ

وهو الموفى عشرين

قال ابو محمد على بن احمد : حد النسخ انه بيان انتهاء زمان الأمر الاول فيما لا يتكرر . واما ما علق بوقت ما ، فاذا خرج ذلك الوقت ، أو ادى ذلك الفعل ، سقط الأمر به ، فليس هذا نسخا . ولو كان هذا نسخا ، لكانت الصلاة منسوخة اذا خرج وقتها . والصيام منسوخا ، اذا ورد الليل . والوطء منسوخا ، بالاحرام والحيض والصيام . والحج منسوخا ، بانقضاء أشهره . وهذا ما لا يقوله احد ، بالاجماع اليقين المقطوع به على ان هذا لا يسمى نسخا ، يكفي من الاطالة فيه . وبالله تعالى التوفيق . مع ان من سعى هذا نسخا ، فعليه البرهان على وجوب تسميته نسخا ، ولا سبيل الى وجوده فهو باطل قال تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » .

قال ابو محمد : وقد قال بعض من تقدم : ان النسخ هو تأخير البيان نفسه .

قال ابو محمد : والنسخ على ما فسرناه قبل نوع من انواع تأخير البيان . لأن تأخير البيان ينقسم قسمين . احدهما : جملة غير مفهومة المراد بذاتها ، مثل قوله تعالى : « واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . فاذا جاء وقت تكليف ذلك ، بين لنا الحكم المراد منا في ذلك اللفظ المجمل بلفظ آخر مفسر . والقسم الثاني : عمل مأمور به في وقت ما ، وقد سبق في علم الله عز وجل أنه سيحيلنا عنه الى غيره في وقت آخر ، فاذا جاء ذلك الوقت بين لنا تعالى ما كان مستورا عنا من النقل عن ذلك العمل الى غيره ، وبالجملة فان اسم البيان يعم جميع احكام الشريعة كلها . لانها كلها اعلام من الله تعالى لنا ، وبيان المراد منا

فان قال قائل : ليس النسخ من البيان ، لأن البيان يقع في الاخبار ، والنسخ لا يقع في الاخبار . قيل له وبالله تعالى التوفيق : انما لم نقل : ان النسخ هو البيان وانما قلنا : هو نوع من أنواع البيان ، فكل نسخ بيان ، وليس كل بيان نسخاً . فمن البيان ما يقع في الاخبار وفي الاوامر ، ومنه ما يقع في الاوامر فقط ، فمن هذا النوع الواقع في الاوامر ، النسخ . وهو رفع لأمر متقدم ، وقد يكون ايضا بيان (١) يقع في الاوامر ليس نسخاً ، لكنه تفسير للجملة ، الا انه لا يجوز لاحد ان يحمل شيئاً من البيان على انه نسخ رافع لأمر متقدم ، الا بنص جلي في ذلك او اجماع او برهان ضروري ، على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى في باب كيفية معرفة المنسوخ من المحكم . الا ترى ان قوله تعالى : « فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » . فلسنا نقول : انه نسخ اهل الكتاب من هذا الحكم ، لكننا نقول : ان المراد بقوله تعالى في هذه الآية « فاقتلوا المشركين » انما هم من عدا اهل الكتاب . وبين ذلك تعالى في استثنائه اهل الكتاب في الآية الاخرى ، وهكذا قولنا في آية الرضاع ، وآية قطع السارق . وقوله تعالى : « الف سنة الاخسين عاما » ، فنقول بلا شك : ان الله تعالى لم يرد بذلك كل رضاة ، ولا كل سارق ، ثم نسخ ذلك عن بعضهم . وكذلك قوله تعالى : « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . فانه تعالى لم يرد بذلك العبيد والاماء ثم نسخ خمسين عنهم . ولا الف سنة كاملة ثم استدرك تعالى اسقاط الخمسين عاما . لكنه تعالى اراد في كل ما ذكرنا ما بقي بعد ما استثنى عز وجل وخص من كل ذلك . وكذلك قولنا في قوله تعالى : « ففدية من صيام او صدقة او نسك » . انه تعالى لم يرد كل ما يقع عليه اسم نسك او اسم صدقة او اسم صيام ، لكن اراد ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه لكعب بن عجرة

فان قال قائل : ان البيان يقع موصولا ببعضه ببعض ، والنسخ لا يقع موصولا . فالجواب وبالله تعالى التوفيق : اننا قد قلنا في هذا ما فيه كفاية من انه ليس كل بيان نسخا ، فما كان من البيان نسخا لم يقع موصولا ، وما كان منه غير نسخ لكن تفسيرا لم يردده تعالى في جملة ما ، فجائز ان يقع موصولا وجائز ان يقع في مكان آخر من القرآن والسنة ، وبالله تعالى التوفيق . والنسخ ينقسم في اللغة قسمين . احدهما : التعفية ، تقول : انتسخت دولة فلان ، ونسخت الريح اثر القوم ، اى عففته جملة . والقسم الثانى : تجديد الشيء وتكثير أمثاله ، تقول : نسخت الكتاب نسخا كثيرة . فالقسم الاول الذى هو التعفية هو الذى قصدناه بالكلام فى هذا الباب ، ولم نقصد القسم الثانى وانما ذكرناه ليوقف عليه ، وليعلم انا لا نقصده بالكلام فى هذا الباب فيرتفع التخليط والاشكال . ان شاء الله تعالى

فصل

قال ابو محمد : الاوامر فى نسخها واثباتها تنقسم اقساما اربعة لا خامس لها . فقسم ثبت لفظه وحكمه ، وقسم ارتفع حكمه ولفظه ، وقسم ارتفع لفظه وبقى حكمه ، وقسم ارتفع حكمه وبقى لفظه . وفى هذه الاقسام الثلاثة الاواخر يقع النسخ ، واما القسم الذى صدرنا به فلا نسخ فيه اصلا ، واما القسم الذى ارتفع حكمه ولفظه فقد روينا : ان رجلا قرأ آية وحفظها ، ثم اراد قراءتها فلم يقدر ، فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاخبره عليه السلام انها رفعت . ومن ذلك العشر الرضعات المحرمات ، ومن ذلك السورة التى ذكر ابو موسى الاشعرى : انهم كانوا يقرؤنها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت فى طول سورة براءة ، وانها نسيت فارتفعت من الحفظ . الا آية منها وهى : لو كان لابن آدم واديان من مال لا تبغى واديا ثالثا ، ولا يملأ

جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب . والسورة التي ذكر ايضاً ابو موسى : انها كانت تشبه احدي المسبجات ففسيت ، ولم يحفظ منها الا آية ذكرها . وقد نص الله تعالى على ذلك اذ يقول : « ما ننسخ من آية او ننسأها (١) نأت بخير منها او مثلها » . وقد روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فاسقط منها آية فلما سلم قال : أثم أبي أو كما قال عليه السلام ؟ فاجابه فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عما منعه ان يلقيه الآية . فقال ابى : ظننت انها رفعت . فقال عليه السلام ، لم ترفع . فهذا بيان صحة ما ذكرنا من انه يرفع لفظ الآية جملة . واما القسم الذي رفع لفظه وبقي حكمه ، فآية الرجم وآية الخمس رضعات المحرمات ، وقد تعلق قوم في رد هذا الحديث بقول عائشة رضي الله عنها : فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لما يقرأ من القرآن

قال ابو محمد : وهذا لا تعلق فيه ، وانما معناه : انه يقرأ من القرآن الذي سقط رسمه واثباته في المصحف ، ولم تقل قط عائشة : انه من القرآن المتأوى في المصحف فبطل تعليلهم . واما القسم الذي رفع حكمه وبقي لفظه ، فقوله تعالى : « فأمسكوهن في البيوت » وقوله تعالى : « وعلى الذين يطيقون فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وان تصوموا خير لكم » . وآيات كثيرة جداً . واما الذي ثبت لفظه وحكمه ، فسائر الآيات المحكمات .

والأوامر الواردة بلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منقسمة على الاقسام الأربعة التي ذكرنا أيضاً . ولا يظن ظان ان قولنا هذا معارض لقولنا انه ليس له عليه السلام لفظ إلا قد بلغ اليينا . فاننا انما تقيينا بقولنا

(١) بفتح النون الاولى واسكان الثانية وفتح السين واسكان الهمزة وهى قراءة ابن كثير وابى عمرو وقرأ الباقر « تنسأها » بضم النون الاولى وكسر السين

هذا أن يكون له عليه السلام لفظ لم ينسخ حكمه ، فيسقط فلا يبلغ إلينا لا لفظه ولا حكمه . فهذا الذى تفيينا جملة بقوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم » . وبقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » . وبقوله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . والحفظ يكون بتبليغ المعنى . فكل حكم نقل إلينا كيفية فعله صلى الله عليه وسلم فيه ، وصفة حكمه ولم ينقل إلينا نص لفظه فى ذلك . فهو مما ارتفع لفظه وبقي حكمه . وذلك نحو ما روى من قسمه عليه السلام مال البحرين ، وحكمه باليمين مع الشاهد ، ومساقاته ومزارعته أهل خيبر ، وما أشبه ذلك . فهذا لا بد من أنه قد كان له فى ذلك لفظ إلا أنه لم ينقل ، ونقل الحكم فهو بمنزلة ما ذكرنا أنه رفع لفظه من التلاوة وبقي حكمه ولا فرق ، وكل ذلك وحى من الله تعالى . وأما المنسوخ لفظه وحكمه ، فرفوع عنا علمه وتبنيه وطابعه

فصل

قال أبو محمد : قال بعض القائلين - وقد ذكر النسخ وارتفاع اللفظ المنسوخ فقال : وهذا وجه من وجوه الحكمة ، يجوز أن يكون علم الله تعالى أن يرفع هذا اللفظ يصلح مالا يصلح ببقائه ، وذلك أنه إذا رفع تعالى الكل فقد علم أننا سنقبل على الأمر الناسخ . ولا تتدخلنا فيه الشكوك ، لأن الله تعالى علم أن سيكون قوم من خلقه يبطلون النسخ ، فكانوا يبطلون بقاء اللفظ المنسوخ فرفعه لهذا المعنى

قال أبو محمد : وهذا من أفسد قول فى الأرض وأسقطه . ويقال لمن قال بهذا الهجر : أكان الله تعالى غير قادر من وجوه الصلاح على أكثر من أن يرفع بعض كلامه لئلا يضل به قوم من خلقه ؟ أم كان قادراً على أن يكفهم هذه المؤنة كلها ويهديهم بأن يبين لهم المنسوخ بياناً جلياً يرفع به عنهم

الشكوك والحيرة ؟ فإن قال : لم يقدر الله تعالى على أكثر ، كفر ووصف نفسه من القدرة بأكثر مما وصف به خالقه عز وجل ، لأنه دائماً يشرح بزعمه ويبين ليهدي الناس فيما يدعى . وإن قال : بل انه تعالى قادر على ما ذكرت . قيل له : فقد فعل ما غيره اصالح لهم منه ، وهذا ضد مذهبك الفاسد . ويقال له أيضا : إذا كانت الحكمة عندك رفع لفظ بعض المنسوخ جملة ، لتلايضل به قوم ، فلا شيء أبقي تعالى لفظا آخر منسوخا حتى ضل به جماعة أنت أحدهم ؟ في أشياء كثيرة تدعى أنت فيها النسخ ويخالفك فيها غيرك ، وأشياء كثيرة تدعى أنت انها غير منسوخة ويدعى غيرك فيها النسخ . فأين تلك الحكمة التي تطالب بهار بك تعالى ؟ وما الذي جعل رفع ما وقع أولى بالرفع من المنسوخ الذي أبقي لفظه ، حتى تحيرت فيه طوائف من أهل الملة ؟ وما الذي جعل ابقاء ما أبقي لفظه من المنسوخ أولى بالابقاء مما رفع لفظه من المنسوخ ؟ وما الذي اوجب نقض الحكم بما كان امس فرضا ثم حرم اليوم ، او ما كان حراما امس ثم ابيح اليوم ؟ وهل هذا هنا حال استحداث او طبيعة انتقضت ، فاجب ذلك تبديل الشرائع ؟ ان هذا هو الضلال البعيد ، والعدا الشديد ، والجهل المظلم ، والقحة الزائدة ، وما ههنا شيء أصلا الا أن الله تعالى اراد ان يحرم علينا بعض ما خلق مدة ما ، ثم اراد تعالى ان يبيحه . وأراد أن يبيح لنا بعض ما خلق مدة ما ، ثم اراد تعالى أن يحرمه علينا . ولا علة لشيء من ذلك كما لا علة لبعثته محمداً عليه الصلاة والسلام في العصر الذي بعثه ، دون أن يبعثه في العصر الذي كان قبله ، وكما لا علة لكون الصلوات خمسا ، دون أن تكون ثلاثا أو سبعا



فصل

قال أبو محمد: قال الله تعالى: « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها ». وقد قرئ أو ننسأها ، ومعنى اللفظين مختلف ، فالنسخ قد بينا معناه وهو رفع الحكم . وأما ننسأها فنسأها من النسيان وهو رفع اللفظ جملة ، وأما ننسأها فهو من التأخير ، ومعناه أن يؤخر العمل بها الى مدة معلومة ، ويفعل الله من كل ذلك ما شاء لا معقب لحكمه

فصل

اختلف الناس في النسخ على ما يقع ، أعلى الأمر أم على الأمور به ؟

قال أبو محمد : والصحيح من ذلك ان النسخ انما يقع على الأمر ، ولا يجوز أن يقع على الأمور به أصلاً ، لأن الأمور به هو فعلنا ، وفعلنا لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون قد وقع منا بعد ، وإما أن يكون لم يقع منا بعد ، فإن كان قد وقع منا بعد فقد فنى ، لأن أفعالنا أعراض فانية ، ولا يجوز أن ينهى عما قد فنى ، إذ لا سبيل الى عودته أبداً ، وكذلك لا يجوز أن يؤمر أيضاً بما قد فنى ، لأنه لا يجوز أن يعود أيضاً ، ولا أن يباح لنا ما قد فنى أيضاً ، لان كل هذا محال . وإن كان لم يقع منا ، فكيف ينسخ شيء لم يكن بعد . فصح ان المرفوع انما هو الأمر المتقدم ، لا الفعل الذى لم تفعله بعد . فاذ قد صح ان الأمر هو المرفوع فهو المنسوخ ، والنسخ انما يقع فى الأمر لافى الأمور به . والله تعالى التوفيق .

وبرهان ما ذكرناه قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها » . فأخبر تعالى ان الآية هى المنسوخة لا أفعالنا الأمور بها ، والمنهى عنها . والآية هى (٥ - رابع)

الأمر الوارد من قبله تعالى ، بإيجاب ما أوجب أو تحريم ما حرم . وأما المأمور به فهي حركاتنا وأعمالنا من صلاة وصيام وإقامة حد وغير ذلك ، فصح ما ذكرنا نصاً . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وقد تشكك قوم في معاني النسخ والتخصيص والاستثناء ، فقوم جماعوها كلها نوعاً واحداً

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن النسخ هو رفع حكم قد كان حقاً ، وسواء عرفنا أنه سيرفع عنها أو لم نعرف بذلك ، وقد أعلم الله تعالى موسى وعيسى عليهما السلام أنه سيبعث نبياً يسمى محمداً بشرائع مخالفة لشرائعهما ، فهذا نسخ قد أعلمنا به . وأما التخصيص : فهو أن يخص شخص أو أشخاص من سائر النوع ، كما خص عليه السلام بفرض التهجيد ، وإباحة تسمع نسوة ، وكما خص بنو هاشم وبنو المطلب بتحريم الصدقة ، وأبو بردة بأن تجزئ عنه الجذعة في الاضحية . وأما الاستثناء : فهو ما جاء بلفظ عام ، ثم استثنى منه بعض ما يقع عليه ذلك اللفظ . كقوله تعالى : « إلا على أزواجهم » . وما أشبه ذلك . إلا ان التخصيص إذا حقق فيه النظر فهو استثناء صحيح ، والفرق بين النسخ والاستثناء ، هو أن الجملة المستثنى منها بعضها ، لم يرد قط تعالى الزمانا إياها بعمومها ، ولا أراد إلا ما بقي منها بعد الاستثناء . وأما النسخ : فالذي نهينا عنه اليوم قد كان مراداً منا بالأمر ، بخلاف الاستثناء . وبالله تعالى التوفيق

فإن قال قائل : إن النسخ استثناء الزمان الثاني من إطلاق الفعل على التأنيد . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس هذا مما نجعله مع الاستثناء المطابق

نوعاً واحداً، لما ذكرنا من ان المستثنى لم يرد قط منا بوجه من الوجوه ، وأن المنسوخ قد كلفناه ، وهذا فرق ظاهر بين . فان كان هذا المخالف يريد أن يقول : إن النسخ نوع من أنواع الاستثناء ، لانه استثناء زمان وتخصيصه بالعمل دون سائر الازمان ، لم نأب عليه ذلك . ويكون حينئذ صواب القول : ان كل نسخ استثناء ، وليس كل استثناء نسخاً . وهذا صحيح

فصل

في امكان النسخ ثم ايجابه ثم امتناعه

قال أبو محمد : أنكر بعض اليهود النسخ جملة ، وقد تكلمنا في هذا في كتابنا الموسوم بالفصل (١) ونعید ههنا منه ما يليق بفرض كتابنا هذا إن شاء الله تعالى . فنقول وبالله تعالى التوفيق : ان منكري النسخ قالوا : ليس من الحكمة ان يأمر الله تعالى بشئ أمس ، ثم ينهى عن مثله اليوم . وهذا من نظائر قول أصحابنا بالعلل ، وهؤلاء قوم يتعقبون على ربهم تعالى . فيقال لهم : أخبرونا أى حكمة وجبت عليه تعالى أن يأمر أمس بما أمر به ، أتوى لو لم يأمر تعالى بما أمر به لكانت تبطل حكمته ؟ أو لو أمر بغير ما أمر به لكانت تبطل حكمته ؟ أو ترون إذ قدس الارض المقدسة ، ولعن أريحا . لو قدس أريحا ولعن أورشليم اكان ذلك مفسداً لحكمته ؟ وإذا حظر العمل في السبت وأباحه في الاحد ، أرايتم لو عكس الأمر اكان ذلك مبطلاً لحكمته ؟ فان راموا فرقا بين شئ من ذلك لحقوا بالمجانين ، وجاهروا بما لا يفهم وبما يعلم بطلانه

ثم يقال لهم : أليس الله تعالى قد ملك قوما من الكفار العصاة الظلمة

وممكنهم ، وأذل قوما من الكفار العصاة الظالمة وملك غيرهم رقابهم ، وملك قوما صالحين فضلاء مؤمنين وممكنهم وبسط أيديهم ، وأذل قوما صالحين فضلاء مؤمنين وملك غيرهم رقابهم ، ومد أعمار قوم كفار طغاة ، واخترم آخرين منهم قبل بلوغ الاكتمال ، وفعل مثل ذلك بقوم مؤمنين أفاضل . ويمكن قوما عصاة مردة من البيان والكلام في المآلوم حتى أضلوا أما من الخلق ، وجعل آخرين منهم بداء أغبياء . وفعل مثل ذلك أيضاً بالمؤمنين سواء سواء ، فما الذي جعل هذا حكمة دون عكس كل ذلك ؟ وما الفرق بين هذا من أفعاله تعالى وبين أن يأمر اليوم بأمر ثم ينهى عن مثله غدا ؟ وما يفرق بين كل ما ذكرنا الا عديم عقل أو وقاح سخيف

فان قالوا : ان هذا هو البداء (١) . لزمهم مثل ذلك في كل ما ذكرنا آنفاً ، وفي احبائه من يحيي ثم اماتته ، وفي اغنيائه من يغني ثم افقاره ، وفي تصحيحه جسم من يرزقه العافية ثم يرضه ، وفي الهرم بعد الفتوة

فان قال قائل : ما الفرق بين البداء والنسخ ؟

قيل له وبالله تعالى التوفيق : الفرق بينهما لاخ ، وهو ان البداء هو أن يأمر بالأمر والآمر لا يدرى ما يؤول اليه الحال ، والنسخ هو أن يأمر بالأمر والآمر يدرى انه سيجيله في وقت كذا ولا بد ، قد سبق ذلك في علمه وحتمه من قضائه . فلما كان هذان الوجهان معينين متغايرين مختلفين ، وجب ضرورة أن يعلق على كل واحد منهما اسم يعبر به عنه غير اسم الآخر ليقع التفاهم ويوضح الحق . فالبداء ليس من صفات البارئ تعالى ، ولسنا نعني الباء والدال والالف ، وانما نعني المعنى الذي ذكرنا من ان يأمر بالأمر لا يدرى ما عاقبته . فهذا مبعد من الله عز وجل ، وسواء سموه نسخاً أو بداء أو ما أحبوا . وأما النسخ فمن صفات الله تعالى من جهة أفعاله كلها ، وهو

(١) بفتح الباء وتخفيف الدال المهملة من البدء

القضاء بالأمر قد علم أنه سيحيله بعد مدة معلومة عنده عز وجل ، كما سبق في علمه تعالى . ولسنا نكابر على الذنوب والسيئ والخطاء ، وإنما نعني المعنى الذي بينا ، وسواء سموه نسخاً أو بداء أو ما أحبوا من الاسماء ، ولكن اسمه عندنا النسخ . وبهذه العبارة نعبر عن هذا المعنى الذي لا يخار الله تعالى فعل منه أصلاً في دار الابتلاء ، وكل شيء منها كائن فاسد . وهذا هو النسخ ، وهو نوع من أنواع الكون والفساد الجارين في طبيعة العالم بتقدير خالقه ومخترعه ومدبره ومتممه ، لا إله إلا هو . واسم الصفة الأولى عندنا البداء ، فيها يعبر عن هذا المعنى الذي هو من صفات المختارين من الانس والجن وسائر الحيوان ، وهو خلق مذموم لأنه نتيجة الملل والندم والسآمة ، وهذه الاخلاق منفية عن الملائكة بنص القرآن ، فكيف عن الباري تعالى . فهذا فرق ما بين البداء والنسخ قد لاح ، والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم قال أبو محمد : والنسخ قبل حلول الوقت الذي علم الله عز وجل أنه يحيل فيه الحال — : ممتنع في الوجود ، لا في قدرته تعالى على ذلك ، وهو عندنا في ظاهر الأمر ممكن

قال أبو محمد : وهو في وقت حلوله وبلوغ أمده الذي قدره تعالى كائناً فيه واجب . وهو — بعد أن أعلننا الله عز وجل أنه لا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم — ممتنع لا سبيل إليه في الوجود ، لا على معنى أنه تعالى لا يوصف بالقدرة على ذلك — بل نعوذ بالله من الفكر في هذا أو التشكيك — بل هو عز وجل قادر الآن وأبداً على أن يبعث نبياً آخر ، بدين آخر ، ولكنه أخبرنا أنه لا يفعل ذلك ، مريداً تركه ، وقوله الحق . فعلمنا أن كون ما لا يريد تعالى كونه ، ممتنع أن يكون أبداً

ويقال لمن أبى النسخ : ما الفرق بين أن يأمرنا الله بشيء في وقت ما ، وبينه لنا ، ويعلمنا أنه إذا أتى وقت كذا وجب الانتقال الى شيء آخر ، وبين أن

يأمرنا ولا يعلمنا انه سينقلنا الى شئ آخر؟ وهذا مالا سبيل الى وجود فرق فيه أبداً لذى تمييز وعقل . لأنه ليس لنا على الله تعالى شرط ، ولا عليه أن يطلعنا على علمه ، ولا يتقمن (١) مسارتنا ، ولأن يأخذ آراءنا في شئ . ومدعى هذا ملحد في دين الله عز وجل ، كافر به مفتر عليه . وقد نص تعالى على ذلك بقوله تعالى : « ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء » . وبقوله عز وجل : « فلا يظهر على غيبه أحداً الا من ارتضى من رسول » . وهذا مالا يخالفنا فيه الا بعض اليهود . وأما أهل الاسلام فكلمهم يجيزون النسخ ، الا بعض من منع من هذه اللفظة وأجاز المعنى ، وهذا مالا ننازعه فيه اذا سلم لنا الصفة المسماة ، فاسنا ممن يشتغل بالاسم الا حيث أوجب ذلك النص

وأما اليهود : فغير منكر من شدة جهلهم وضعف عقولهم ، وعظيم بهتهم وكذبهم ، وتناقض أقوالهم ، وصلابة وجوههم ورخاوة قلوبهم ، وفرط غيظهم على ربهم عز وجل - إذ أحل بهم من البلاء والذل والمهانة والخسة ما أحل - أن يدعوا أن لهم على ربهم شروطا أكثر من هذا . فهم يدعون لكذب من أخبارهم يسمى اشماعيل ، لعنة الله عليه وعليهم . أن الله تعالى عما يقول اليهود المشركون علواً كبيراً - تعلق في خرب بيت المقدس بثياب اشماعيل ، وهو - يعنون بهم - يبكي ويئن كما تن الجمامة ، وانهم يعنون بهم رغب الى اشماعيل هذا الرذل أن يبارك عليه ، بمعنى ان ربهم طلب من اشماعيل البركة . فمن كان ربه عنده في نصاب من يطلب بركة اشماعيل لنفسه ، غير منكر أن يسفهوه

(١) بفتح التاء والقاف والميم المشددة ، قال في اللسان ١٧ : ٢٢٧ : « قال ابن كيسان قين بمعنى حرى مأخوذ من تقمنت الشئ إذ أشرفت عليه أن تأخذه » وقال : « تقمنت في هذا الأمر موافقتك أى توحيته » وهذا هو المراد هنا . وفي الاساس ٢ : ١٨٣ : « وأنا متقمن بشارك متوخ له » والمسار جمع مسرة

فيا أحبوا . وهذه صفة جنى لعب بقولهم وسخر منهم ، لا صفة الباري تعالى عز وجل . على أنه قد بين لهم في التوراة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنذروا به . فصيح بذلك أن شريعتهم إنما علقت لهم بشرط ما لم يأت النبي المنتظر ، الذي هو رجاء الأمم ، والذي يستعمل من جبال فاران ، ومعه ألوف من الصالحين ، والذي يجعل الله تعالى كلامه في فمه ، ومن عصاه انتقم منه فصار ذلك بمنزلة ما أمروا به من العمل في التيه بأوامر ما ، وفي البيت والشام بأوامر آخر . ومثله ما أمروا به من العمل في غير السبت ، ثم تحريم العمل في السبت . وبمنزلة صيام وقت ما ، والمنع منه في وقت آخر . ومثل إباحة الوطء في وقت ما ، وتحريمه في وقت الحيض . وسائر الشرائع المرتبطة بأوقات ما ، فإذا عدمت تلك الاوقات انتقل حكم تلك الشرائع . وكل ذلك لا غلة له ولا شئ يوجبه أصلا ، لا مصلحة ولا غيرها . الا انه تعالى أراد ذلك ، كما أراد خلق ما خلق من الخلائق المختلفة فقط ، وبالله تعالى التوفيق . فكيف وفي توراتهم ان الله تعالى أباح لآدم وبنيه أكل كل حيوان حاشا الدم ، وهذا خلاف شريعة موسى عليه السلام . فقد صحح النسخ عندهم

فصل

فيما يجوز فيه النسخ وفيما لا يجوز فيه النسخ

قال أبو محمد : النسخ لا يجوز الا في الكلام الذي معناه الأمر أو النهي ، وقد بينا في كتابنا الموسوم بكتاب التقريب لحدود المنطق : ان الكلام كله ينقسم أربعة أقسام : امر ورغبة وخبر واستفهام . فالاستفهام والخبر والرغبة لا يقع فيها نسخ ، وإنما يسمى الرجوع عن الخبر وعن الاستفهام استدراكا ، فكل ذلك منفي عن الله عز وجل ، لأن الرجوع عنهما إنما هو تكذيب للخبر المرجوع عنه ،

ومعرفة وكراهية لما رجح عن الاستفهام عنه لعرض حدث ، أو لعلم بشئ كان
يجهل . وأما الرجوع عن الرغبة ، فأنما يسمى استقالة أو تنزها عما انحط إليه قبل
ذلك . وقد قدمنا أن المعاني اذا اختلفت فواجب أن يخالف بين اسمائها ، لئلا يقع
الاشكال ، وليأوح البيان ويصح الفهم والافهام ، فبقى الرجوع عن الأمر
بأحداث أمر غيره فيسمى نسخا ، وهو فعل من علم أنه سيرفع أمره ويحيله ،
فاذا ورد الكلام لفظه لفظ الخبر ، ومعناه معنى الأمر ، جاز النسخ فيه . مثل
قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا
الى الحول غير اخراج » . وفي هذا توجد منا المعصية . مثل قوله تعالى
: « مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا » . فأنما هذا أمر لنا بأن تؤمن كل من
دخل مقام ابراهيم ، وليس هذا خبرا ، ولو كان خبرا لكان كذبا ، لانه قد قتل
الناس حوله ظلما وعدوانا

قال ابو محمد : وموجود في كل لغة أن يرد الأمر بلفظ الخبر ، ولفظ
الاستفهام ، كقول القائل لعبدته : أتفعل أمر كذا ، أو ترى ما يحل بك ؟ وأنما
ذلك ان الخبر عن الشئ ايجاب لما يخبر به عنه ، والأمر ايجاب لفعل المأمور به ،
فهذا اشتراك بين صيغة الخبر وصيغة الأمر . فاذا قال قائل : حق عليك
القيام الى زيد ، فهذا خبر صحيح البنية ، ومعناه قم الى زيد . وكذلك قوله تعالى
: « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » . معناه ليحج إليها الناس
منكم من استطاع . وكذلك اذا قال القائل : قد أوجبت عليك القيام الى زيد ،
فهذا خبر صحيح البنية ، معناه قم الى زيد . وكذلك قوله تعالى : « كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » . معناه صوموا ، فإكان من الاخبار
هكذا فالنسخ فيها جائز . وأما ما كان خبرا مجردا مثل : قام زيد ، وهذا عمرو ،
ووقع امس خطب كذا ، وزيد الآن قائم ، وغدا يكون أمر كذا . فهو لا يجوز
النسخ فيه البتة ، لانه تكذيب لهذا الخبر ، والله تعالى منزه عن الكذب

بأخباره تعالى لنا ان قوله الحق . وبقوله تعالى : « فالحق والحق أقول » . وهو موصوف بأنه ينسخ ويحيل ويبدل الأمور بقوله تعالى : « يحجو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » . وبقوله تعالى : « تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء » . وبقوله تعالى : « يضل من يشاء ويهدي من يشاء » . وبأخباره تعالى انه كل يوم في شأن . وقد اختلف أصحابنا في بعض الأوامر ، أيجوز فيها النسخ أم لا ؟ فقالوا : كل ما علم بالعقل فلا يجوز أن ينسخ مثل التوحيد وشبهه

قال أبو محمد : وهذا فاسد من القول ، لانه محمل لما يجوز مع ما لا يجوز ، ولكن يستل فائل هذا القول ، فيقال له : ما أردت بقولك لا يجوز نسخ التوحيد ؟ فان كنت تريد أنه بعد ان أعلمنا الله تعالى انه لا ينسخ هذا الدين ابدا لا يجوز تبديله ، وان كنت تريد انه لما سلف في سابق علم الله تعالى انه لا ينسخه ابدا ، علمنا انه لا يجوز نسخه . فنعم ! هذا قول صحيح . وهكذا اباحة الكبش ، وتحريم الخنزير ، وجميع شرائع الملة الخنيفية المستقرة ، لا يجوز نسخ شيء منها أبداً ، ولا فرق بين التوحيد وسائر الشرائع في ذلك البتة . وإن كنت تريد أنه تعالى غير قادر على نسخ التوحيد ، أو أنه تعالى قادر على نسخه والامر بالتثنية أو التثليث ، الا انه لو فعل ذلك لكان ظلماً وعبثاً . فاعلم انك مخطئ ومفتر على الله تعالى ، لأنك معجز له متحكم عليه ، وقاض بأنك مدبر الخلق عز وجل ، وموقع له تحت رتب وقوانين بعقلك ان خالفها عبث وظلم . وهذا كلام يؤول الى الكفر المجرد ، والشرك المحض ، مع عظيم ما فيه من الجهل والجنون . بل نقول : ان الله عز وجل قادر على أن ينسخ التوحيد ، وعلى ان يأمر بالتثنية والتثليث وعبادة الاوثان ، وانه تعالى لو فعل ذلك لكان حكمة وعدلاً وحقاً ، ولكان التوحيد كفراً وظلماً وعبثاً ، ولكنه تعالى لا يفعل ذلك أبداً ، لانه قد أخبرنا أنه لا يحيل دينه الذي أمرنا به ، فلما أمرنا

ذلك صار ما تبرأ الله منه كفراً وظلماً وعبثاً ، وصار ما أمر به حقاً وعدلاً وحكمة فقط ، وليس اعتقادنا التوحيد حقاً ولا حكمة بذاته ، دون أن يكون لله فيه أمر ، ولكن انما صار حقاً وعدلاً وحكمة لأن الله تعالى أمر به ورضيه وسماه حقاً وعدلاً وحكمة فقط . فهذا دين الله عز وجل الذي نص عليه بأنه يفعل ما يشاء ، وأنه « لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون » . وأنه لو أراد أن يتخذ ولدًا لأصطفى مما يخلق ما يشاء ، وهذا هو القول الذي دلت العقول على صحته وإبطال ما عدها (١) . لأن العقل يشهد أن الله تعالى خلقه ، وأنه قد كان تعالى حقًا واحدًا أولاً ، إذ لا نفس حيوانية ولا عقل مركب فيها ولا في غيرها ، ولا جوهر ولا عرض ، ولا عدد ولا محدود ، ولا رتبة من الرتب . وأنه تعالى خلق النفوس بعد أن لم تكن ، وخلق العقول على ما هي عليه بعد أن لم تكن ، ورتب فيها الرتب على ما هي عليه بعد أن لم يكن شيء منها . وأنه لو شاء أن يخلق العقول على غير ما هي عليه ، وأن يرتب الامور فيها على خلاف مراتبها لفعله ، ولما تعذر ذلك عليه . ولكن حينئذ هو الحق والعدل والحكمة ، وما عدها الظلم والجور والعبث ، لا معقب لحكمه . ومن ادعى غير هذا ، فقد ادعى أن رتبة العقل المجهول في النفس كانت موجودة اذ لا عقل ولا نفس ، وهذا عين التناقض والخبال والخلف والحال ، ومن أنار الله تعالى عقله وسيره لأن يستضيء به ، وتصور له حدوث العالم بعد أن لم يكن ، اشرف على صحة ما ذكرنا وأيقنه وشاهده وعلمه ضرورة ، ولم يكن له عنه محيد أصلاً . ومن أصحبه الله تعالى نفسه الحيرة ، وتمييزه

(١) كلا بل هذا الغاء للعقل جملة ورحم الله ابن حزم فقد غلا في التمسك بالظاهر حتى وصل الى ما ترى ، وهذا طرف الافراط ، يقابله من الجانب الآخر خصومه الذين فرطوا في النصوص وغلوا في التمسك بالآراء والعمل ، وخير الامور الوسط

الضعف (١) تحير وتصور الامور بخلاف ماهي عليه ، ولم يخرج الى طرف .
وظن الظنون المردية ، والله تعالى الحمد على ما علم وهدى ، لا إله الا هو
الرحمن الرحيم

قال ابو محمد : ومن بديع ما قطع أصحابنا على انه لا يجوز نسخه ، شكر المنعم
وأن كفر المنعم لا سبيل الى اباحته في العقل أصلاً

قال ابو محمد : فنسأل قائل هذا القول الفاسد فنقول له : ما تقول في رجل
استنقذ طفلاً قد أشرف الاسد على اقتراسه ، فراه ، ولا اب له ولا ام ولا مال
فأحسن تربيته ، ثم علمه العلوم واكرمه وبره ، ولم يذله ولا استخدمه وموله
وزوجه وخوله . ثم ان ذلك المحسن اليه زنى وهو محصن ، وسرق وقذف ، ثم
تاب من كل ذلك وتعبد ، ثم قامت عليه بذلك بينة عدل . وقدم الى يتيمة
— وهو بعد حاكم من حكام المسلمين — فأتى ان يفعل فيه ؟ أيشكر فيعفو عنه
ولا سيما وقد تاب ؟ أو يأمر بان يوجع متناه بالسياط ، ثم يقطع يده ، ثم يأمر
بشدخ هامته بالحجارة حتى يموت ؟ فان قال : أرى ان يعفو عنه ، كفر ان
اعتقد ذلك ، أو فسق ان أشار بذلك غير معتقده . وان قال : أرى ان يوقع
به أنواع العذاب التي ذكرنا ، فقد ترك مذهبه الفاسد ، في ان لا يكفر احسان
المنعم . فان قال : ان هذا الفعل هو شكره على الحقيقة . قال خلاف ما ادعى
ان العقل يوجبه ، وسمى غاية الاساءة احساناً . فان رجع الى ان يقول : انما
يحسن في العقل شكر المنعم الذي أمر الله تعالى بشكره ، لا شكر المنعم لذي
أمر الله تعالى بالاضرار به ، وأن لا يقارض على احسانه ، رجع الى الحق ، والى
انه لا حسن الا ما فعل الله تعالى ، ولا قبيح الا ما نهى الله عنه ، وهذا الذي
لا يجوز غيره (٢)

(١) في الأصل « الضعيف » وهو خطأ

(٢) هذا ابداع من المؤلف في المغالطة ، أو سهو عما في المسئلة من

والعجب من ذهاب هؤلاء القوم عن نور الحق في هذه المسألة . وهم يسمعون
الله تعالى يقول : « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد
الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في
قلوبهم الإيمان وايدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين
فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون » .
وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على
أنفسكم أو الوالدين والأقربين » . فأوجب تعالى القيام عليهم بمرالحق ، وإن
أدى إلى صلبهم وقتلهم ، وقطع أيديهم وأرجلهم وأعضائهم ، وضربهم
بالسياط ، وشدخهم بالحجارة ، وهتك أستارهم ، وسبى نسائهم وذرياتهم ،
وبيع أملاكهم وبيعهم بمالهم ، وأخذ أموالهم . وإن كانوا آباءنا المحسنين
الينا إذا كفروا ، فأين شكر المنعم ، وبر الاب على الاطلاق ؟ وهذا كله محال
وانما الذي يجب فهو بر الوالدين ، الأبوين اللذين أوجب الله برهما ، وانما الذي
يجب أيضاً فهو شكر المنعم الذي أمر الله بشكره ، ولولم يأمرنا تعالى ببر
الوالدين لما وجب برهما ولا عقوقهما ، ولولم يأمرنا بشكر المنعم لما لزم شكره
ولا كفره ، كما لا يلزم بر الوالدين الحريين أو المحاربين ، وكذلك المنعم
الحري أو المحارب ، ولولم يأمرنا بالرحمة لما وجبت أيضاً . كما اننا نضجع
المعانى الدقيقة . فهذا اليتيم الذي امتحن فيمن رباه وأحسن اليه ، بين أمرين
— كلاهما واجب — أحدهما شكر وليه ومربيه ، والآخر شكر ربه ومولاه
الذي أنعم عليه بالحياة ، وشق سمعه وبصره ، وحباه من اللطاف مالا
يحصيه ، وهياً له هذا الرجل يؤويه ويحمله . فقد تعارض الواجبان ، وحتم
عليه أن يرجح أحدهما ، وهو بالضرورة — بمقتضى العقل — سيرجح طاعة
ربه وخالقه ، ويقيم في المحسن اليه أمر الله ، جزاء له على اجرامه ، لا انتقاماً
منه في مقابل احسانه

الحروف الصغير ونذبحه ونطبخ لحمه ونأكله ، ونفعل ذلك أيضاً بالفصيل الصغير ونشكل أمه اياه ، ونولد عليها من الحنين والوله أمراً ترق قلوب سامعيه له ويؤلم نفوس مشاهديها . وقد شاهدنا كيف خوار البقر وفعلها اذا وجدت دم نور قد ذبح ، وكل هذا حلال بل مأمور به يكفر من لم يستحله ، ويجب بذلك سفك دمه . فأى فرق في القول بين هذا ، وبين ذبح صبي آدمي لو أبيح لنا ذلك ؟ وقد جاء في بعض الشرائع : ان موسى عليه السلام أمر في أهل مدين إذ حاربهم بقتل جميع أطفالهم وأولهم عن آخرهم من الذكور . وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أطفال المشركين يصابون في البيات . فقال : هم من آبائهم ، فهل في هذا كله شيء غير الأمور الواردة من الله عز وجل ؟^١

وقد قال قوم : اذا جاء أمر بشريعة ما ، وجاء على فعلها واعد ، وعلى تركها وعيده ، ثم نسخ ذلك الأمر ، فقد انتسخ الوعد والوعيد عليه

قال أبو محمد : فيقال له وبالله تعالى التوفيق : لم ينسخ الوعد ولا الوعيد ، لأنهما إنما كانا متعلقين بثبات ذلك الأمر لا على الإطلاق ، وانما يصبح النسخ فيهما لو بقي ذلك الأمر بحسبه ، ثم يأتي خبر باسقاط ذلك الوعد وذلك الوعيد . وهذا مالا سبيل اليه بعد ورود الخبر به ، ولا نسخ في الوعد ولا في الوعيد البتة ، لأنه كان يكون كذباً واختلافاً ، وقد تنزه الله تعالى عن ذلك . ولكن الآيات والاحاديث الواردة في ذلك مضمومة بعضها الى بعض ، ولا يجوز أن تقتصر منها على بعض دون بعض ، هلى ما بينا في كتاب الفصل . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : وقد غلط قوم غلطاً شديداً وأتوا بأخبار ولدها الكاذبون والملحدون، منها : أن الداجن أكل صحيفة فيها آية متأولة (١) فذهبت البتة .

(١) في الاصل منزلة وباللهامش « متأولة » كما أثبتناه

ومنها : أن قرآنا أخذه عثمان بشهادة رجلين ، وشهادة واحدة . ومنها : أن قرآت كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أسقطها عثمان ، وجمع الناس على قراءة واحدة

قال أبو محمد : وهذا كله ضلال نعوذ بالله منه ومن اعتقاده ، وأما الذى لا يحل اعتقاد سواه فهو قول الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . فمن شك فى هذا فقد كفر ، ولقد أساء الثناء على أمهات المؤمنين ووصفهن بتضييع ما يتلى فى بيوتهن ، حتى تأكله الشاة فيتلف ، مع أن هذا كذب ظاهر وباحال ممتنع ، لأن الذى أكل الداجن لا يخلو من أحد وجهين ، أما ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظا له ، أو كان قد أنسيه . فإن كان فى حفظه فسواء أكل الداجن الصحيفة أو تركها ، وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنسيه ، فسواء أكله الداجن أو تركه قد رفع من القرآن ، فلا يحل اثباته فيه . كما قال تعالى : « سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله » . فنص تعالى على أنه لا ينسى أصلا شيئا من القرآن ، إلا ما أراد الله تعالى رفعه بانسيائه ، فصيح أن حديث الداجن افك وكذب وفرية ، ولعن الله من جاوز هذا أو صدق به ، بل كل ما رفعه الله تعالى من القرآن فانما رفعه فى حياة نبيه صلى الله عليه وسلم ، قاصداً الى رفعه ، ناهياً على تلاوته إن كان غير منسى ، أو ممحواً من الصدور كلها . ولا سبيل الى كون شئ من ذلك بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز هذا مسلم ، لأنه تكذيب لقوله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . ولما كان ذلك أيضاً تكذيباً لقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » . ولما كان ما يرفع منه بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم خروفاً فى الدين ، ونقصاً منه ، وإبطالاً للحكم المضمون . ولما كان ذلك مبعثاً لهذه الفضيلة التى خصصناها بها ، والفضائل لا تنسخ . والحمد لله رب العالمين

وأما فعل عثمان رضي الله عنه : فلم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا
والقرآن مجموع ، كما هو مرتب ، لا مزيد فيه ولا نقص ولا تبديل ، والقرآآت التي
كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باقية كلها كما كانت ، لم يسقط
منها شيء ، ولا يحل حظر شيء منها قل أو كثر . قال الله تعالى : « ان علينا
جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه » . وليبان هذا وتقصي
الكلام فيه ، مكانه من باب الاجماع من كتابنا هذا . ان شاء الله تعالى
قال ابو محمد : وقد قال قوم في آية الرجم : انها لم تكن قرآنا ، وفي آيات
الرضعات كذلك

قال ابو محمد : ونحن لا نأبى هذا ، ولا نقطع انها كانت قرآنا متلوا في
الصوات ، ولكننا نقول : انها كانت وحيا أوحاه الله تعالى الى نبيه صلى الله
عليه وسلم مع ما أوحى اليه من القرآن ، فقرأ المثلثون مثبوتا في المصاحف
والصوات ، وقرأ سائر الوحي منقولا بحفظ معمول به ، كسائر كلامه
الذي هو وحى فقط ، ولنا نذكر رفع آيات في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من الصدور جملة . لقوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها
نأت بخير منها » . ولا نخير ذلك بعد موته . لقوله تعالى : « نأت بخير منها
أو مثلها » . فانما اشترط الله تعالى لنا رفعها معلقا بأن يأتينا بخير منها أو مثلها ،
وهذا مالا سبيل اليه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الاتيان
بآية بعده لاسبيل اليه ، اذ قد انقطع الوحي بموته . ومن أجاز ذلك فقد أجاز
كون النبوة بعده ، ومن أجاز ذلك فقد كفر ، وحل دمه وماله . ولا سبيل
الى أن ينسى عليه السلام شيئا من القرآن قبل أن يبلغه ، فاذا بلغه وحفظه
الناس ، فلنا نذكر أن ينساه عليه السلام ، لانه بعد محفوظ مثبت . وقد
جاء مثل ذلك في خبر صحيح : أنه سمع رجلا يتلو القرآن فدعاه بالرحمة ،
وأخبر عليه السلام أنه أذكره آية كان نسيها . ولانه قد بلغه كما أمر ، كما *

حدثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم ثنا ابو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا أبو سامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم : سمع رجلا يقرأ من الليل . فقال : رحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا . ورواه عبدة وأبو معاوية عن هشام : اذكرني آية كنت أنسيتها

فصل

هل يجوز نسخ النسخ

قال أبو محمد : ولا فرق بين أن ينسخ تعالى حكما بغيره ، وبين أن ينسخ ذلك الثاني بثالث ، وذلك الثالث برابع ، وهكذا كل ما زاد ، كل ذلك ممكن اذا وجد وقام برهان على صحته . وقد جاء في بعض الآثار : أحييت الصلاة ثلاثة أحوال ، وأحيل الصيام ثلاثة أحوال ، فكان عاشوراء فرضا ، ثم نسخ فرضه بصيام رمضان بشرط أن من شاء صام ومن شاء أطعم مسكينا وافطر هو ، ثم نسخ ذلك بإيجاب الصيام على الحاضر المطيق الصحيح البالغ العاقل . وكان من نام لا يحل له الا كل ولا الوطء ، ثم نسخ ذلك بإباحة كل ذلك في الليل والحظر لصيام الليل الى الفجر . وقد أوردنا في كتاب النكاح من ديواننا الكبير المسمى بالايصال - بأصح أسانيد - أن نكاح المتعة أباحه الله تعالى ، ثم نسخه ، ثم أباحه ثم نسخه ، ثم أباحه ثم نسخه الى يوم القيامة

فصل

في مناقل النسخ

قال أبو محمد : مراتب الاوامر في الشريعة كلها خمسة لاسادس لها ، وهي : حرام . وهو الطرف الواحد ، وفرض ، وهو الطرف الثاني . وبين هذين الطرفين ثلاثة مراتب ، فيلج الحرام مرتبة السكراهة . وهي الأشياء التي تركها خير من فعلها ، الا أن من تركها أجر ، ومن فعلها لم يأثم . وذلك نحو الاكل متسكنا ، والتمسح من الفسل في ثوب معدلذلك ، وما أشبه ذلك . ويلج مرتبة الفرض مرتبة الندب ، وهي الأشياء التي فعلها خير من تركها ، الا [أن] (١) من فعلها أجر ، ومن تركها غير راغب عنها لم يأثم . وفي هذا الباب يدخل التطوع كله بأفعال الخير . وبين هاتين المرتبتين مرتبة المباح المطلق ، وهو ما تركه وفعله سواء ، ان فعله لم يؤجر ولم يأثم ، وان تركه لم يؤجر ولم يأثم ، كجلوس الانسان مرعيا أو مرفوع الركبة الواحدة ، وصباغه ثوبه أخضر أو أسود ، وحسه الشيء بيده وما أشبه ذلك . فاذا نسخ الفرض نظر ، فان كان بلفظ « لا تفعل » بعد أن أمرنا بفعله فهو منتقل الى التحريم ، لأن هذه صيغة التحريم . وان نسخ بأن قال : « لا جناح عليكم » . أو بلفظ تخفيف ، أو بترك أو بفعل ، لم ينتقل الا إلى أقرب المراتب اليه ، وهو الندب ، وذلك مثل صيام عاشوراء ، فانه لما نسخ وجوبه انتقل الى الندب . وكذلك ان نسخ التحريم فان كان نسخه بلفظ : « افعل » ، انتقل الى الفرض ، لأن هذه صيغة الفرض . وان نسخ « بلا جناح » ، أو بتخفيف ، انتقل الى أقرب المراتب اليه وهي السكراهة . وإذا نسخ السكراهة أو الندب بلفظ : « افعل » انتقل الى الفرض ، فان نسخا بلفظ « لا تفعل » انتقل الى التحريم ، فان نسخا بتخفيف ، انتقل الى الاباحة المطلقة ، لأن الاباحة أقرب اليهما من الفرض والتحريم ، لأن المسكروه والمنسوب اليه مباحان ، ولكنهما معلتان

(١) سقط لفظ « أن » من الاصل خطأ

بشرط كما ترى . وقد نسخ تحريم وطء النساء بعد النوم في ليالى الصوم الى
الاباحة بالندب ، ونسخ المنع من القتال بإيجابه ، ونسخ فرض استقبال بيت
المقدس بالتحريم ، وقد نسخ فرض بفرض آخر ، كنسخ حبس الرواى الى الجلد
والرجم ، أو الجلد والتغريب

فصل

في آية ينسخ بعضها ، ما حكم سائرهما ؟

قال ابو محمد: اذا جمعت الآية أو الحديث حكيمين فصاعدا ، لجاء نص أو
اجماع ينسخ أحد الحكمين أو تخصيصه أو إخراجيه الى الندب ، وقف عنده ، ولم
يحل لمسلم أن يقول: ان الحكم الآخر منسوخ من أجل نسخ هذا الحكم المذكور
معه في الآية أو الحديث ، ولا: انه مخصوص ، ولا: انه ندب ، بل يبقى على حكمه
كما كان ، وعلى ما يوجب ظاهره ، لقول الله عز وجل: «ولا تقف ما ليس لك به علم» .
ومن ادعى ان هذا الحكم مرتبط بيبانه أو نسخه بحكم آخر ، فقد افتى على
الله عز وجل ، وادعى مالا دليل له عليه ، ولزمه أن متى وجد في سورة واحدة
آية منسوخة ، أن يقول: ان تلك السورة منسوخة كلها من أجل الآية المنسوخة
منها ، ولزمه ما هو أغش من هذا ، وهو أن يقول: ان القرآن كله منسوخ
من أجل وجوده فيه أحكاما كثيرة منسوخة ، ولا فرق بين عطف حكم على
حكم ، وبين عطف آية على آية ، ولا فرق بين ذكر حكيمين في آية ، وبين ذكرهما
في سورة ، فاذا وجب أن يكون أحد الحكمين المذكورين في الآية منسوخا ،
لزم مثل ذلك في أحكام السورة كلها ، لأن الحكم المذكور معها منسوخ أيضا
ولا فرق . وهذا ابطال الشريعة جملة ، وخروج عن الاسلام . ومن الله
تعالى العافية علينا من ذلك ، وبه التوفيق

قال أبو محمد : مثال ذلك . قوله تعالى : « واللّائى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » . ثم نسخ تعالى الامساك فى البيوت وأثبت استشهد الأربعة . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغى وحلوان السكاهن وكسب الحجام ونمن السكاب ، فخرج كسب الحجام عن التحريم بمحدثه عليه السلام : أطعمه رقيقك وناضحك . فيلزم من خالفنا أن يبيح من أجل ذلك مهر البغى وحلوان السكاهن ، وهذا مالا يقوله مسلم . وقد قال الطحاوى : ان النهى عن نمن السكاب منسوخ بنسخ ايجاب قتل السكاب

قال أبو محمد : ولا أدري فى أى عقل أم فى أى نص ، وجد هذا الرجل انه اذا حرم قتل حيوان حل بيعه ! أتراه جهول ان بيعه وبيع كل حر حرام وقتله حرام ، ما لم يقترب ما يحل دمه ؟ ان هذه لغباوة شديدة ، وعصبية لمذهبه الفاسد قبيحة . ونعوذ بالله من التقايد المؤدى الى القول على الله تعالى بمثل هذا بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . وليت شعري ما الفرق بينه وبين من عارضه فقال : بل لما حرم الله أكلها حرم بيعها ؟

فصل

فى كيف يعلم المنسوخ والناسخ مما ليس منسوخا

قال أبو محمد : لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول فى شىء من القرآن والسنة : هذا منسوخ ، الا بيقين ، لأن الله عز وجل يقول : « وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله » . وقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم » . فكل ما انزل الله تعالى فى القرآن أو على لسان نبيه ففرض اتباعه

فمن قال في شيء من ذلك . أنه منسوخ ، فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه . وهذه عصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله ، والا فهو مفتر مبطل . ومن استجاز خلاف ما قلنا فقله يقول إلى ابطال الشريعة كلها ، لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما أو حديث ما ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر . فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة ، وهذا خروج عن الاسلام . وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون ، ولا يجوز أن نسقط طاعة أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه ، فاذا قد صح ذلك وثبت ، فلنقل في الوجوه التي بها يصح نسخ الآية أو الحديث ، فاذا عدم شيء من تلك الوجوه ، فقد بطلت دعوى من ادعى النسخ في شيء من الآيات أو الاحاديث

قال ابو محمد : فاذا اجتمعت علماء الامة - كلهم بالاخلاف من واحد منهم - على نسخ آية أو حديث فقد صح النسخ حينئذ ، فان اختلفوا نظرنا : فان وجدنا الأمرين لا يمكن استعمالهما معاً ، أو وجدنا أحدهما كان بعد الآخر بلا شك ، أو وجدنا نصاً جليلاً على أنه منسوخ ووجدنا نصاً في ذلك من منى بعد أمر ، أو أمر بعد منى أو نقل من مرتبة إلى مرتبة على ما قدمنا - فقد أيقنا بالنسخ ، مثل قوله عليه السلام : نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن الانتباذ في الأسقية فانتبذوا ، وأباح الانتباذ في كل ظرف . ومثل قول جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ومثل ما روى : أنه رخص في الحجامة للصائم ، والترخيص لا يكون إلا بعد النهي والحجامة هكذا تقتضي فعل الحاجم والمحجوم معاً ، فهذان وجهان . أو نجد حالا قد أيقنا باطلهاوارتقاعها ، وحالا أخرى قد أيقنا بنزولها ووجوبهاورفعها للحال الاول ، ثم جاء نص من قرآن أو حديث موافق للحال المرفوعة التي قد سقطت بيقين ، إلا أننا لا ندري ، هل جاء هذا النص - الموافق لتلك الحال

المرفوعة قبل يحيى الحال الرافعة أو بعدها؟ فإذا كان مثل هذا ففرض ألا يترك ما قد أيقنا بوجوبه علينا ، وصح عندنا لزومه لنا ، وحرّم علينا ان نرجع الى حال قد أيقنا بارتفاعها عنا ، وصح عندنا بطلانها ، إلا بنص جلي رادّ لنا الى الحالة الاولى ، ورافع عنا الحال الثانية . ومن تعدى هذا فقد فها مالا علم له به ، وترك الحق واليقين ، واستعمل الشك والظنون ، وذلك مالا يحل أصلا . فكيف وقول الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . وقوله تعالى : « قد تبين الرشد من الغي » . وقوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » . شواهد قاطعة بأنه لا يجوز البتة أن يكون الله تعالى تركنا في عمياء وضلالة ، لا ندري أيها أبدأ ، هل هذا الحكم منسوخ أو غير منسوخ ؟ هذا أمر قد أمنّا وقوعه أبدأ . إذ لو كان ذلك لكان الدين قد بطل أ كثره ولكننا في شك متصل لا ندري أنعمل بالباطل في نصوص كثيرة من القرآن والسنة ، أم نعمل بالحق ؟ وهل نحن في طاعات كثيرة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على ضلال أم على هدى ؟ حاشا لله من هذا . فصح يقينا أن كل حكم تيقنا بطلانه فهو باطل أبدأ ، بلا شك ، حتى يأتي نص ثابت بأنه قد عاد بعد بطلانه هكذا ولا بد ، وإلا فلا ، والحمد لله رب العالمين

فمن هذا الباب : ما قد أيقنا من ان اباحة زواج أكثر من أربع نسوة قد ارتفعت ، وأن نكاح أكثر من أربع حرام على كل أحد - بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم - بيقين ، وقد جاء حديث بتخيير من أسلم وعنده أكثر من أربع ، فكان هذا الحديث موافقا لحال مانسخ من ترك التحريم لزواج أكثر من أربع ، وما كان عليه من أسلم وعنده أكثر من أربع ، لأنهم نكحوهن وذلك غير محظور عليهم ، فلما نزل التحريم خيروا في أربع منهن . وكان من ابتداء نكاح خامسة فصاعدا ، وأكثر من أربع معا ، أو أختين ،

أو أم وابنتها ، بعد نزول تحريم كل ذلك : -عاصياً لله عز وجل ، وعاملاً عملاً ليس عليه أمره فهو رد . ففعله ذلك كله مردود ، وعقده ذلك فاسد مفسوخ محلول غير ماض أصلاً ، فصيح بذلك ارتفاع التخيير ، وأنه إنما كان ذلك للذين نكحوا أكثر من أربع قبل أن يحظر ذلك . وأيضاً فلو صح تخيير من ابتداء نكاح خمس في كفره ، بعد ورود النهي عن ذلك : لما كان في ذلك اباحة تخيير من أسلم ، وعنده أختان أو حريمتان

ومن ذلك أيضاً : أننا قد أيقنا أنه قد كان في صدر الاسلام : اذا نام الرجل في ليل رمضان ، حرم عليه الوطء والأكل والشرب . ثم نسخ ذلك . وجاء حديث أبي هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : بأن من أدركه الصبح وهو جنب فقد أفطر ، فكان هذا الحديث موافقاً لتلك الحال المنسوخة ، وقد أيقنا برفعها وباباحة الوطء الى تبين طواع الفجر ، فلا سبيل الى الرجوع الى حظر الوطء ، إلا ببيان جلي

ومن ذلك : أننا قد أيقنا بأن الوصية لم تكن مدة من صدر الاسلام فرضاً ، ثم أيقنا نزول وجوب الوصية للوالدين والأقربين ، ثم جاء حديث عمران بن الحصين في الستة الأعبد ، فكان هذا الحديث موافقاً للحال المرفوعة من أن لا يازم المرء أن يوصي لوالديه وأقربيه . فلم يجوز لنا أن نرفع به حكم الآية التي قد أيقنا أنها ناسخة للحال الاولى ، ولا جاز لنا أن نرجع الى حالة قد أيقنا أنها حظرت علينا ، إلا بنص جلي أن هذا الحديث كان بعد نزول الآية ، وبأن اولئك الأعبد لم يكونوا أقارب الموصي بعقبتهم ، ولا سبيل الى وجود بيان بذلك ابداً ، وبالله تعالى التوفيق .

فصح أن كل ما كان في معنى الحال المتقدمة - من اباحة ترك الوصية للوالدين والأقربين - منسوخ بيقين ، ولم يصح أنه عاد بعد أن نسخ ، ولا يحل الحكم بالظنون . وأيضاً فقد ملك قوم من العرب أقاربهم ، وقد

كان هراسة (١) أخوا عنقرة ، واستلحق شداد عنقرة ، وكان هراسة عبداً
لأخيه . وقد كان في نساء الصحابة رضى الله عنهم من باعها معها أخو أبيها
وهى أم ولد أبي اليسر (٢) الانصارى

قال أبو محمد : ومن استجاز أن يترك اليقين من الآية المذكورة ، بأن
يقول : لعل حديث مهران في الأعباء الستة نسخها ، فليقتنعوا من أصحاب أبي
حنيفة بقولهم : لعل حكم المرايا نسخ بالنهي عن المزينة ، وبقولهم : لعل
القصاص بغير الحديد نسخ بالنهي عن المثلة ، وليقولوا بقول من منع أن
يمسح على الخمين ، وقال : لعل ذلك نسخ بآية الوضوء التي بالمائدة . وليأخذوا
بقول ابن عباس في اباحة الدرهم بالدرهمين ، ويقولوا : لعل النهي عن ذلك
نسخ بقوله عليه السلام : إنما الربا في النسيئة . وليأخذوا بقول عثمان البتي
في ابطال العاقلة . ويقولوا : لعل حكم العاقلة نسخ بقوله تعالى : « ولا تكسب
كل نفس إلا عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى » . وليبطلوا السلم ويقولوا :
لعله نسخ بنهييه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . وبستحلوا أكل الحمير
والسباع ، ويقولوا : لعل النهي عنها منسوخ بقوله تعالى : « قل لا أجد فيما
أوحى الى محرماً » . الآية

فإن أبوا من كل ما ذكرنا ، وقالوا : لا نقول في شيء من ذلك : انه منسوخ
إلا يمينين ، فيمكن ذلك يلزمهم أن يقولوا أيضاً بقول ابن عباس : ان الآية
التقصري نسخت الآية الطولى ، فيوجبوا خلود القاتل من المسلمين في نار
جهنم أبداً ، فإن أبوا لزمتهم مثل ذلك في آية الوصية ولا فرق . وكذلك
القول فيمن قال في رضاع سالم ، فإنه لما كان مرتبطاً بالتبني ، وكان التبني

(١) بفتح الهاء وتخفيف الراء

(٢) بفتح الياء المثناة التحتيّة وفتح السين المهملة صحابى شهير شهيد

بدرأ وما بعدها واسمه كعب بن عمرو

منسوخا ، بطل الحكم المتعلق به لبطلانه ، وكل سبب بطل ، فان مسببه يبطل بلا شك . فان هذا أيضاً خطأ ، لانه لم يأت نص ولا اجماع ولا ضرورة مشاهدة بأن هذا الحكم مخصوص به التبنى فقط ، بل هو عموم على ظاهره لا يجوز تخصيصه بالدعوى بلا نص ولا اجماع .

فهذه الوجوه الأربعة لا سبيل إلى أن يعلم نسخ آية أو حديث بغيرها أبداً ، إما اجماع متيقن ، وإما تاريخ متأخر أحد الأمرين عن الآخر مع عدم القوة على استعمال الأمرين ، وإما نص بأن هذا الأمر ناسخ للأول وأمر بتركه ، وإما يقين لنقل حال ما فهو نقل لـكل ما وافق تلك الحال أبداً بلا شك . فن ادعى نسخا بوجه غير هذه الوجوه الأربعة ، فقد افترى اثماً عظيماً وعصى عصياناً ظاهراً ، وبالله تعالى التوفيق .

فما تبين بالنص أنه منسوخ ، قوله تعالى : « وما جعلنا القبلة التي كنتم عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه » . ثم قال تعالى : « فلنولينك قبلة ترضاها » . فهذا تأخير لائح ان القبلة التي كانت قبل هذه منسوخة ، وأن التوجه الى الكعبة كان بعد تلك القبلة ، وهذا أيضاً له اجماع . ومثل قوله تعالى : « فالآن باشروهن » . فنسخ بذلك النهي عن الوطء في ليل رمضان . ومثل قوله تعالى : « فنشهد منكم الشهر فليصمه » . نسخ به قوله تعالى : « وعلى الذين يطيعونه فدية طعام مساكين (١) » فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » . وهذا نقل مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم باجماع ، يعنى نسخ إباحة الفطر والاعطام من ندب الى فرض . ومثل نسخ قيام الليل ، فانه نسخ بالنص المنقول باجماع من فرض الى ندب .

(١) هذه قراءة نافع وابن ذكوان وأبي جعفر والحسن والمطوعى وهشام وقرأ الباقر : « مسكين » بأفراد

قال أبو محمد : وقد ادعى قوم في قوله تعالى : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً » . انه نسخ لقوله تعالى : « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لانه ليس إجماعاً ، ولا فيه بيان نسخ ، ولا نسخ عندنا في هذه الآيات أصلاً ، وإنما هي في فرض البراز الى المشركين . وأما بعد اللقاء فلا يحل لواحد منا أن يولى دبره جميع من على (١) وجه الارض من المشركين ، إلا متحيزاً لقتال أو متحيزاً الى فئة — على ما تبين في موضعه إن شاء الله تعالى — أو من كان مريضاً أو زمناً ، بقوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا الله ورسوله » . فان قالوا : ان الضعيف القلب معذور لانه داخل في جملة الضعفاء . قيل لهم : هذا خطأ لأن من رضى أن يكون مع الخوالب سضعف قلبه ، ملوم بالنقص غير معذور . وأيضاً فان ضعف القلب قد ينفعه بقوله تعالى : « ولا تهنوا » . ولا يجوز أن يكون تعالى اراد وهن البدن ، لانه لا يستطيع (٢) على دفعه أصلاً والله تعالى لا يكلف إلا ما يطيق ، وضعف القلب مقدور على دفعه ، ولو اراد الجبان أن يثبت لثبت ، ولكنه أثر هواء والفرار ، على ما لا بد له من دراكه من الموت الذي لا يعدو وقته ، ولا يتقدم ولا يتأخر ، وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق . والمعجب ممن يقول : إن هذه الآية مبيحة لهروب واحد أمام ثلاثة فليت شعري من أين وقع لهم ذلك ؟ وهل في الآية ذكر فرار أو تولية دبر بوجه من الوجوه ، أو إشارة اليه ودليل عليه ؟ ما في الآية شيء من ذلك البتة ، وإنما فيها إخبار عن الغلبة فقط ، بشرط الصبر ، وتبشير بالنصر مع الثبات . ولقد كان ينبغي أن يكون أشد الناس حياء من الاحتجاج بهذه (١) في الاصل « أهل » وهو خطأ ظاهر (٢) استعماله متعدياً بالحرف ولم أجده له وجها لانه متعد بنفسه

الآيات في إباحة الفرار عن ثلاثة - : أصحاب القياس المحتجين علينا بقول الله تعالى : « ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده اليك » . ويقولون لنا: ان ما فوق القنطار بمنزلة القنطار ، فهلا جعلوا ههنا ما فوق الاثنين بمنزلة الاثنين ، ولكن هكذا يفعل الله بمن ركب ردعه (١) واتبع هواه ، وأضرب عن الحقيقة جانباً ، وأما نحن ، فلورأينا في الآيات المذكورة ذكر إباحة فرارقلنا به . ولعلنا لا نمر ربنا ، ولسكننا لم نجد فيها لإباحة الفرار أثراً ولا دليلاً بوجه من الوجوه . وإنما وجدنا فيها أننا إن صبرنا غلب المائة منا المائتين ، وصدق الله عز وجل ، فليس في ذلك ما يمنع أن يكون أقل من مائة أو أكثر من مائة يغلبون المشرة آلاف منهم وأقل وأكثر ، كما قال تعالى : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين » . وهكذا كله اخبار عن فعل الله تعالى ونصره عز وجل لمن صبر منا ، فتلك الآية التي فيها أن المائة منا تغلب المائتين ، هي إخبار عن بعض ما في الآية التي فيها أن المائة منا تغلب الالف ، وهاتان الآيتان معاً هما اخبار عن بعض ما في الآية الثالثة التي فيها : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة » فلم يخص في هذه الآية عددا من عدد ، بل عم عموماً تاماً .

فان قال قليل التحصيل : فأى معنى لتكرار ذلك ومافائده؟

قيل له : قد ذكرنا الجواب عن هذا الفضول من السؤال السخيف ، في باب دليل الخطاب من ديواننا هذا ، ولكن لا بد من ايراد بعض ذلك ، لورود هذا السؤال . فنقول وبالله تعالى التوفيق : هذا اعتراض منك على الله عز وجل ، والمعنى في ذلك والفائدة ، كالمعنى والفائدة في تكرار قصة موسى عليه السلام في عدة مواضع ، بعضها أتم في الخبر من بعض ، وبعضها مساو (١) بفتح الراء واسكان الدال أى لم يردعه شئ فيمنعه عن وجهه ولكنه ركب ذلك فضى لوجهه وردع فلم يرتدع

لبعض . وكما كرر تعالى العنب والرمان والنخل بعد ذكر الناكهة ، وكما كرر تعالى : « أقيموا الصلاة والصلاة الوسطى » . بعد ذكر المحافظة على جميع الصلوات ، وكما كرر تعالى : « فبأى آلاء ربكما تكذبان » . في سورة واحدة إحدى وثلاثين مرة ، ولم يكررها ثلاثين مرة ، ولا ثمانية وعشرين مرة ، ولا كررها أيضاً في غير تلك السورة ، وكما أخبر تعالى في مكان بأنه رب السماوات والأرض وما بينهما ، وفي مكان آخر بأنه رب السمري ، ولم يذكر معها غيرها ، ولا يسئل رب العالمين مما قال ولا ما فعل . وإنما علينا الايمان بكل ما أتى من عند الله وقبوله كما هو ، واعتقاده في موجهه ولا تنعده ، ولنا الأجر على الأقرار به وعلى تلاوته وعلى قبوله كما ذكرنا . فأى حظ أعظم من هذا الحظ المؤدى الى الجنة وفوز الابد ، وهل يبتنى أكثر من هذا الأمر إلا من لا عقل له ولا يسأل الله عما يفعل إلا ملحد أو جاهل أو سيخيف أو فاسق ، لابد من أحد هذه ، وما فيها حظ المختار

فان قال قائل : فما معنى قول الله تعالى : « الآن خفف الله عنكم » . في الآيات المذكورات ، وما هذا التخفيف ؟ وهو شئ قد خاطبنا الله تعالى به وامتن به علينا ، فلا بد من طلب معناه والوقوف على مقدار النعمة علينا في ذلك ، وما هذا الشئ الذى خفف عنا ، لنحمد الله تعالى عليه ، ونعرف وجه الفضل علينا فيه

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن هذا السؤال صحيح حسن ، ووجه ذلك أن أول الآية يبين وجهه النعمة علينا وموضع التخفيف ، وهو قوله تعالى : « حرض المؤمنین على القتال إن یکن منکم عشرون صابرون یغلبوا مائتین » . فكان في هذه الآية التحريض لنا على قتالهم ، وإيجاب نهوضنا اليهم وهجومنا على ديارهم ، ونحن في عشر عددهم ، هذا هو ظاهر الآية ، ومفهومها الذى لا يفهم منها أحد غير ذلك . ثم خفف عنا تعالى ذلك وجعلنا

في سعة من ترك التعرض للقصد إلى محالهم ، إذا كان المقاتلون من الجهة المقصودة أكثر من ضعفينا . وكذا بالآية الأولى في حرج إن لم نفزهم ونحن في عشر عددهم ، فنحن الآن في حرج إن لم نقصدهم إذا كان المقاتلون من الجهة المقصودة مثلينا فأقل ، فإن كانوا ثلاثة أمثالنا فصاعداً فنحن في سعة من أن لا نقصدهم ما لم ينزلوا بنا ، وما لم يستنفروا الامام أو أميره ، إلا أن نختار النهوض اليهم وهم في أضعاف عددنا . فأى هذه الوجوه الثلاثة كان فقد حرم علينا الفرار جملة ، ولو أنهم جميع أهل الأرض والملاقى لهم مسلم واحد فصاعداً ، فهذا هو وجه التخفيف . وبهذا تتألف الآيات المذكورة مع قوله تعالى : « ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرراً لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم » . ومع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : وإذا استنفرتهم فانفروا . ومع اجماع الامة على أنه إذا نزل العدو بساحتنا ، ففرض علينا الكفاح والدفاع . وأيضاً فقول الله عز وجل : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً » . يبين وجه التخفيف وإنما هو ضمن فيه ضعف فقط ، فصار هذا التخفيف إنما هو عن الضعفاء فقط . كقوله تعالى : « غير أولى الضرر » . وكقوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى » الآية . ومن النسخ الذى بينه النص قول رسول الله صلى الله عليه وسلم المنقول بالاجماع : لا وصية لوارث . فنسخ بذلك الوصية للوالدين والاقربين الذين يرثون ، وبقي الوالدان والاقربون الذين لا يرثون على وجوب فرض الوصية لهم قال أبو محمد : وقد بينا في كتابنا هذا في باب الكلام في الأخبار المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم — في فصل أفردناه للكلام فيما ادعاه قوم من تعارض الأخبار — كلاماً استغفينا عن تكراره ههنا ، فيه بيان غلط قوم فيما ظنوه نسخاً وليس بنسخ ، ولسكن اكتفينا بأن نهينا عليه ههنا لا أنه لا غنى بمزيد معرفة فقه النسخ عنه . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال أبو محمد : ولا يضر كون الآية المنسوخة - في ترتيب المصحف في الخط والتلاوة - متقدمة في أول السورة أو في سورة متقدمة في الترتيب ، وتكون النسخة لها في آخر السورة أو في سورة متأخرة في الترتيب ، لأن القرآن لم ترتب آياته وسوره على حسب نزول ذلك ، لكن كما شاء ذو الجلال والاكرام منزله . لا إله إلا هو . ومرتبته الذي لم يكل ترتيبه إلى أحد دونه . فأول ما نزل من القرآن : « اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم » ثم : « يا أيها المدثر فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر » . وهما متأخرتان قرب آخر المصحف في الخط والتلاوة ، وآخر ما نزل آية الكلاله ، وهي في سورة النساء ، وسورة براءة ، وهما في صدر المصحف في الخط والتلاوة ، فلا يجوز مراعاة رتبة التأليف في معرفة النسخ والمنسوخ البتة ، وقد نسخ الله قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير اخراج » بقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » . باجماع الأمة كلها ، والنسخة في المصحف في الخط والتلاوة والترتيب والتأليف قبل المنسوخة ، وفي هذا كفاية . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في نسخ الأخف بالأثقل والأثقل بالأخف

قال قوم من أصحابنا ومن غيرهم : لا يجوز نسخ الأخف بالأثقل قال أبو محمد : وقد أخطأ هؤلاء القائلون . وجائز نسخ الأخف بالأثقل

والأثقل بالأخف، والشئ بمثله، ويفعل الله ما يشاء ولا يسئل عما يفعل .
وإن احتج محتج بقول الله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .
وبقوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا » . وبقوله
تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » . وبقوله تعالى : « ما ننسخ
من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » . فلا حجة لهم في شئ من ذلك . أما
قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ، وما جعل عليكم في
الدين من حرج » . فنعم ، دين الله كله يسر ، والعسر والحرج هو ما لا يستطيع
أما ما استطيع فهو يسر . وأما قوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم »
فنعم ، ولا خفيف في العالم إلا وهو ثقيل بالاضافة الى ما هو أخف منه ،
ولا ثقيل البتة إلا وهو خفيف بالاضافة الى ما هو أثقل منه . هذا امر يعلم
حسا ومشاهدة ، ولا يشك ذو عقل ان الصاوات الخمس المفروضة علينا ،
أخف من خمسين صلاة ، وانها لو كانت صلاة واحدة كانت اخف علينا من
الخمس . وقد خفف الله تعالى عن المسافرين فجعلها ركعتين ، وعن الخائف فجعلها
ركعة واحدة ، ولو شاء أن لا يكلفنا صلاة أصلا لكان اخف بلا شك ، وقد
نص الله تعالى في الصلاة على انها كبيرة إلا على الخاشعين . ولا يشك ذو
عقل وحس أن صيام شهر أخف من صيام عام ، وأن صيام ساعة أخف من
صيام يوم ، فكل ما كلفنا الله تعالى فهو يسر وتخفيف بالاضافة الى ما هو أشد
مما حمله من كان قبلنا . كما قال الله تعالى آمراً لنا أن ندعوه فنقول : « ولا تحمل
علينا اصرأ كما حملته على الدين من قبلنا ربنا ولا تحمّلنا مالا طاقه لنا به » .
وكما نص تعالى انه وضع بنبيه صلى الله عليه وسلم الاصر الذي كان عليهم ،
والاغلال التي كانوا يعلقونها . إذ يقول تعالى : « الذين يتبعون الرسول النبي
الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف
وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم

والا غلال التي كانت عليهم « . فهذا هو عين اليسر ، وعين التخفيف واسقاط الحرج ، وأين يقع ما كلفناه نحن مما كلفه بعض قوم موسى ، من قتل أنفسهم بأيديهم . فكل شيء كلفناه يهون عند هذا . وكذلك ما في شرائع اليهود من انه من خطر (١) على ميت تنجس يوماً الى اليل ، وسائر الثقائل التي كلفوا جرم عليهم ، وخفف عنا ذلك كله ، والله الحمد والمنة . وأما قوله تعالى : ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها « . فانما معناه بخير منها لكم ، وكلام الله لا يتفاضل في ذاته ، فمعناه أكثر أجراً

ولو احتج بهذه الآية من يستجير أن يقول : لا ينسخ الا خف الا بالانقل لكننا أقوى شعباً ممن خالفه ، لأنه لا خلاف أن الاثقل فاعله أعظم أجراً وقد قال عليه السلام لما أشبه في العمرة : هو على قدر نصبك وتفقتك . فاذا كانت النسخة أعظم أجراً ، فلا يكون ذلك إلا لثقلها ، فهذه الآية عليهم لا لهم فسقط احتجاجهم بكل ما شغبوا به . ثم نقول : ان من قال : ان الله تعالى إنما يلزمنا أخف الاشياء ، فانه يلزمه إسقاط الشرائع كلها لانها كلها ثقال بالاضافة الى ترك عملها ، والاقتصار على عمل جزء من كل عمل منها ، وهذا شيء يعلم بالحس والمشاهدة . فصار قول من خالفنا مؤدياً الى الخروج عن الاسلام جهلة ، ولا عمل في الدنيا إلا وفيه كلفة ومشقة . وقد قال الشاعر :

هل الولد المحبوب (٢) الا تملأ وهل خاوة الحسنة إلا أذى البعل

وفي الاكل والشرب مشقة ، فلو ان الانسان يعزل الى ذوق الطعوم المستطابة والشبع ، دون تكلف تناول ومضغ وبلع ، لكان أخف عليه وأقل مشقة وأيسر غرراً . فرب محتقن بأكلة كان في ذلك حنقه ، أو الاشراف على الختف . ورب متأذ بما يدخل من ذلك في جوفه ، وبما يدخل بين أضراسه

(١) كذا بالأصل (٢) في نسخة « المولود » والتعلة بفتح التاء وكسر الميم

ما يتعمل به أى يتلمهي به ويتشاغل كالماللة

ومثّل لمعدته فينتقياً فيألم لذلك . ومن ملوث لثوبه بما يسقط من يده . ولو
تبعنا ما في اللذات من عسر ومشقة لطال ذلك جداً ، فكيف بالاعمال
المكلفة . ولكن العسر والمشقة تتفاضل ، فانما رفع الله عز وجل عنا في بعض
المواضع ما لا نطيق ، وخفف تعالى في بعضها تخفيفاً أكثر من تخفيف آخر
وقد جاء في الأثر : حفت الجنة بالمكاره . فبطل بهذا الحديث نصاً قول من
قال : إن الله تعالى لا ينسخ الاخف بالاثقل . وصح أن الله تعالى يفعل ما يشاء
فينسخ الاخف بالاثقل ، والاثقل بالاخف ، والشئ بمثله ، والشئ باسقاطه
جملة ، ويزيدنا شريعة من غير أن يخفف عنا أخرى . لا معقب لحكمه ولا يسئل
عما يفعل

فان اعترضوا بقوله تعالى : « الآن خفف الله عنكم » . فهذه حجة
عليهم بيّنة لا يحيد عنها . لأن التخفيف لا يكون إلا بعد تثقيل ، فاذا ثقل
علينا تعالى أولاً فما الذي يمنع من أن يثقل علينا آخراً إن شاء . وقد كنا برهة
خالين من ذلك التثقيل الاول ثم ثقلنا به ، فما المانع من أن يعود علينا ثانية كما
كان أولاً ، وأن نزيد تثقيلاً آخر أشد منه ، ويكفي من هذا كله وجودنا ما لا
سبيل لهم في دفع نسخه تعالى أشياء خفافاً بأشياء ثقال . فمن ذلك نسخه
تعالى صيام يوم عاشوراء بصيام شهر رمضان ، ونسخ إبادة الافطار في رمضان
واطعام مساكين - بدل ما يفطر من إيامه - بوجوب صيامه فرضاً على كل حاضر
صحيح بالغ عاقل عالم بالشهر ولزوم الصيام فيه ، ونسخ سقوط الغسل عن
المولج العامد اذا كر لطهارته بإيجاب الغسل عليه . ونسخ تعالى إبادة الكلام
للمصلي بعد أن كان حلالاً بتحريمه ، وقد كان الكلام فيها فيما ناب الانسان
أخف بلا شك . ونسخ تعالى سقوط فرض الجهاد وبمعة المسلمين لرسول الله
صلى الله عليه وسلم على بمعة النساء بإيجاب القتال . وحرم الخمر بعد احلالها
وقال تعالى : « كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل إلا ما حرم اسرائيل على

نفسه . فصح انه تعالى حرم عليهم أشياء كانت لهم حلالا . وقد كان المنسوخ من كل ما ذكرنا أخف من الناسخ بالحس والمشاهدة . وقد بين الله تعالى ذلك باخباره أن في الحر والميسر منافع للناس . فإبطال تعالى علينا تلك المنافع ، ولا يشك ذو عقل ان عدم المنفعة أثقل من وجودها . ونسخ تعالى الأذى والحبس عن الزواني والزناة بالجلد والرجم ، والجلد والتغريب ولا شك عند من له عقل ان الحجارة والسياط أثقل من السب والسجن وقد اعترض بعض من يخالف أقولنا في هذه المسألة بان قال في نسخ الحبس عن الزواني : إن الحبس لم يكن مطلقا ، وإنما كان مقيدا بوقت منتظر . لقوله تعالى : « أو يجعل الله لهن سبيلا »

قال أبو محمد : وهذا الاعتراض ساقط من وجوه ثلاثة . أحدها : أنه لا يجد مثل هذا الشرط في أذى الزناة وتبكييتهم ولا في سائر ما ذكرنا من الخفائف المنسوخة بالثقاتل . والثاني . أن كل نسخ في الدنيا فهذه صفة ، إنما هو مقيد عند الله تعالى بوقت محدود في علمه تعالى : كما قالت عائشة في فرض قيام الليل : إنه تعالى أمسك خاتمة الآية في السماء اثني عشر شهرا ثم أنزلها . ولا فرق بين أن يبدى إلينا ربنا تعالى أنه سينسخ ما يأمرنا به بعدمدة وبين أن لا يبدى إلينا ذلك حتى ينسخه ، وكل ذلك نسخ . ولا فرق بين معجل النسخ ومؤجله ، في أن كل ذلك نسخ . والثالث : أن السبيل الذي انتظر بهن هو أثقل مما كان عليهن أولا ، لأنه شديخ بالحجارة حتى يقع الموت . بعد الأيلام بالسوط ، أو فني في الأرض بعد الأيلام بالسوط ، فكانت السبيل المجهولة لهن سبيل الهلاك أو البلاء ، وكل ذلك أشد من الحبس . وهذا نفس ما اختلفنا فيه فأجزناه نحن وأبوه هم

وقد اعترض بعضهم في نسخ البيعة علىبيعة النساء بإيجاب القتال بأن

قال : كان القتال أثقل علينا في صدر الاسلام لقلتنا ، فلما كثر عددنا صار تركه أثقل

قال ابو محمد : ولو كان لهذا القائل علم بكيفيات الاسماء وحدود الكلام لم يأت بهذا الهذر . ويقال له : أخبرنا ، أزد الناس حين نزول آية إيجاب القتال زيادة قوا بها قوة ثانية أكثر مما كانوا أم لا ؟ . فان قال : لا . نقض قوا وتبراً منه ، وأخبر أن الحال بعد نزول هذه الآية الموجبة للقتال - بعد أن كان غير واجب - كالحال التي كانت قبل نزول إيجاب القتال . وبطل ما قدر من التفاضل في القوة الموجبة لنزول إيجاب القتال ، وإن قال : نعم اجمع أمرين أحدهما : أنه يقفو ما ليس به علم ويكذب ، والثاني : أنه لم يتخلص بعد من الزمان . ويقال له : لا بد أنه قد كان بين بلوغهم العدد الذي بلغوه حين نزول آية إيجاب القتال عليهم ، وبين نزول الآية وقت ما لا بد منه ، فقد كان العدد موجوداً ولا قتال عليهم ، ثم نسخ بإيجاب القتال . وأيضاً فإنه ليس في المقول أصلاً ، ولا في الوجود عدد إذا بلغته الجماعة قويت على محاربة أهل الأرض كلهم ، وقد أزم الله تعالى المسلمين إذ أمرهم بالقتال مجاهدة كل من يسكن مسمور العالم من الناس . والمسلمون يومئذ لم يبلغوا الالف ، وقد علم كل ذي عقل أنه لا فرق في القوة - على محاربة أهل الأرض كلهم - بين الف والثنين وبين واحد واثنتين . وإنما ههنا نزول النص . فاذا أنزله الله تعالى على الانسان الواحد قوى ذلك الواحد على محاربة أهل الأرض كلهم ، وعجزوا كلهم عنه ، كما قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : « والله يعصمك من الناس » . وأيقنا بذلك لو بارزوه كلهم لسقطوا أمامه ، ولقدر على جميعهم .

وقد قال بعض المخالفين لقولنا : إن الصبر على القتال أثقل لدى النفس الانفة قال أبو محمد : ويكفيينا من الرد على هذه المقالة تكذيب الله عز وجل لها ، فإنه تعالى خاطب الصحابة رضي الله عنهم ، وهم آنف الناس نفوساً وأحماهم

قلوباً وأعزهم همما . أو خاطب أيضاً كل مسلم يأتي الى يوم القيامة ، وهم أحرز الأئمة نفوساً وأفرها عن الضيم . بأن قال تعالى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم » . وكفانا عز وجل الشغب والتعب ، وبين أن القتال مكروه عندنا ، والمكروه أثقل شئ . وأخبرنا سبحانه وتعالى أن المكروه - الذي هو أثقل - قد يكون لنا فيه خيراً أكثر مما في الأخف ، فقد حكم الله تعالى لنا في هذه المسألة حكماً جليلاً ، لا يسوغ لأحد أن يتكلم بعد سماعه في هذا المعنى بكلمة مخالفة لقولنا . والحمد لله رب العالمين

واعترض بعضهم بأن قال : لم تكن الحمر مباحة ، بل كانت حراماً بالعقل ،

فلم ينسخ إباحتها

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن هذا القائل لو اشتغل بقراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك أولى به من الكلام في الدين قبل التفقه فيه . وقد روينا في الحديث الصحيح تحليلها قبل أن تحرم كما « نا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن محمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج قال نا عبيد الله بن همر القواريري نا أبو همام عبد الأعلى نا سعيد الجريري عن أبي أنسرة عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أيها الناس إن الله يمرض بالحر ، ولعل الله سينزل فيها أمراً ، فمن كان عنده منها شئ فليبيعه ولينتفع به . قال : فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال صلى الله عليه وسلم : إن الله حرم الحر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شئ فلا يشرب ولا يبيع . وروينا من الأطراف الصحاح شرحها معلناً بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم — أكثر ذلك — عن هزة ، وسعد ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وسهيل بن بيضاء ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي أيوب ، وأبي طلحة ، وأبي دجانة سمالك

ابن خرشة ، وأبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم من المهاجرين والانصار
رضى الله عنهم . فكيف يقول هذا الجاهل : انها لم تكن حلالا ، وان العقل
حرمها . وأين عقل هذا المجنون العديم العقل - على الحقيقة - من عقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذى كان يراهم يشربونها - ولا ينكر ذلك عليهم -
أزيد من ستة عشر عاما بعد مبعثه عليه السلام . فان الحجر لم تحرم الا بعد
أحد ، وأحد كانت فى العام الثالث من الهجرة . وتنادم الصحابة فى المدينة
بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما وقع لبعضهم من العريضة على
بعض ومن الجنايات فى شارفى (١) على ، ومن التخليط فى الصلاة - أشهر من
أن يجله من له علم بالاخبار ، وكل ذلك يعلمه ولا ينكره عليه السلام . ولا يحل
لأحد أن يقول إنه عليه السلام أقر على حرام أصلا ، ويكفى من هذا ما قدمنا
من أمره عليه السلام ببيعها قبل أن تحرم ، وبأن ينتفع بها ، والشرب يدخل فى
الانتفاع وبالله تعالى التوفيق

فصل

فى نسخ الشئ قبل أن يعمل به

قال ابو محمد : أكثر المتقدمون فى هذا الفصل . وما ندرى أن لطالب
الفقه اليه حاجة . ولكن ما تكلموا لزمنا بيان الحق فى ذلك بحول الله وقوته .
والصحيح من ذلك : أن النسخ بعد العمل به وقبل العمل به جائز كل ذلك ،

(١) الشارف من الابل المسن والمسننة ، جمعه شوارف وشرف - بضم الشين
وتضم واؤها وتسكن تخفيفا - وكان لعلى رضى الله عنه شارفان ، فسكروهمزة
رضى الله عنه وجب أسمئتها وبقر خواصرها وأخذ من أكبادهما . والقصة
فى صحيح مسلم ٢ : ١٢٣

وقد نسخ تعالى عنا إجابة (١) خمسة وأربعين صلاة في كل يوم وليلة ، قبل أن يعمل بها أحد

قال أبو محمد: ومن جعل هذا بدء فقد جعل النسخ بدء ولا فرق . وكل ما أدخلوه في نسخ الشيء قبل أن يعمل به راجع عليهم في نسخه بعد أن يعمل به ولا فرق . والله تعالى يفعل ما يشاء . والذي نقدر أن الذي حداهم إلى الكلام في هذه المسألة مذهبهم الفاسد في المصالح ، ونحن لا نقول بها ، بل نقوض الأمور إلى الله عز وجل يفعل ما يشاء ، ليس عليه زمام ولا له متعقب ، وسنبين ذلك في باب العلل من هذا الديوان أن شاء الله تعالى . فإن قال قائل : فإذا أراد الله عز وجل منا إذ قال : صلوا خمسين صلاة في كل يوم وليلة ، ثم نسخها وردها إلى خمس قبل أن نصلي الخمسين . قيل له وبالله تعالى التوفيق : إنه أراد منا الطاعة والانقياد ، والعزيمة على صلاتها ، والاعتقاد لوجوبها علينا فقط ، ولم يرد تعالى قط منا كون تلك الصلوات ، ولا أن نعملها . ونحن لا نذكر أن يأمر تعالى بما لم يرد قط منا كونه ، بل يوجب ذلك . ونقول : إنه تعالى أمر أبا طالب بالإيمان ، ولم يرد قط تعالى كون إيمانه موجوداً . وقد نص تعالى على ذلك بقوله : « أولئك الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم » . وقوله تعالى « إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » . فأخبر تعالى أنه لم يحب هداية أبي طالب ، وأنه أراد أن لا يهدي قوماً ، وكلهم مأمور بالاهتداء وقد بينا هذا في كتاب الفصل . ولو أنه تعالى لم ينسخها حتى نهى عنها ، لعلمنا حينئذ أنه تعالى أراد كونها منا ، كما علمنا أنه تعالى أراد إسلام أبي بكر وعمر وسائر من أسلم . وإنما نعلم ما أراد تعالى كونه بعد ظهوره ، أو أخبرنا الله تعالى بأنه سيكون ، والله أعلم ، وهو الذي أطلعنا عليه من غيبه . ونحن كلنا مأمورون (١) بمصدر أنفعل الافعال . وإذا أردت الواحدة منه أدخلت الهاء فقلت إدخالاً وإخراجاً

بالصلاة ، وقد يموت كثير من الناس قبل أن يتأتى عليه وقت صلاة بحد بلوغه ، إنه تعالى إنما أراد من هؤلاء الانقياد والمزجة فقط ، والله تعالى لم يرد قط ممن مات قبل حلول وقت الصلاة أن يصلّيها

واحتج بعض من تقدم في اجازة نسخ الشيء قبل أن يعمل به - بحديث الزبير : إذ خاصم الانصارى في سيل مهزور ومذنب (١) ، وجعل الأمر الآخر منه عليه السلام ناسخاً للأول ، وأبطل قول من قال : كان الأمر الأول على سبيل الصلح ، وترك الزبير بعض حقه . وقال : إن هذا لا يحل أن يقال ، لأن حكمه عليه السلام كله حق واجب . لقول الله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم » . فلم يخص أمراً دون أمر ولو ساغ ذلك في هذا الحديث ، لساغ لكل أحد أن يقول في أي حكم حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا على سبيل الصلح لا على سبيل الحقيقة وهذا كفر من قائله

قال أبو محمد : وقد صدق هذا المحتج فيما قال .

وقال بعضهم : لو جاز النسخ قبل العمل لجاز قبل الاعتقاد

قال أبو محمد : وهذا قياس ، والقياس باطل ، ولو كان القياس حقاً لكان هذا فاسداً ، إذ ليس سقوط الفعل موجباً لسقوط الاعتقاد ، وقد يعتقد

(١) مهزور - بفتح الميم واسكان الهاء وتقديم الزاي على الراء - هو وادي قريظة بالقرب من المدينة يسهل بماء المطر خاصة . ومذنب - بضم الميم واسكان الباء وكسر النون بحد باء موحدة وفي الأصل بزائدة ياء بين النون والباء وهو خطأ واد بالمدينة أيضاً . انظر الخراج ليعحي بن آدم بشرحنا رقم ٣٠٩ - ٣١٢ ، ٣٢٧ وفتوح البلدان (١٦ ، ١٧) والموطأ (٣١١) ونيل الأوطار (٦ : ٥) وفتح الباري (٥ : ٢٢ ، ٢٥ ، ١٩٥ ، ٨ : ١٩١) وشرح أبي داود (٣ : ٢٥٢)

وجوب الشيء وتصحيحه من لا يفعله من المسلمين المصافة ، وقد يفعله من لا يمتدحه من المنافقين والمرائين ، هذا أمر يعلم بالمشاهدة . فبطل أن يكون الاعتقاد مرتبطاً بالعمل ، وبطل ما موّه به هذا المعترض من أنه لو جاز النسخ قبل العمل لجاز قبل الاعتقاد . فان قالوا: لو جاز نسخ الشيء قبل العمل به لكان اعتقاده حسناً وطاعة ، وفعله قبيحاً ومعيباً ، وهذا محال . فالجواب : ان هذا شغب ضعيف لا تنهم جمعوا بين حكم زمانين مختلفين ، وانما يكون اعتقاد الشيء حقاً - ان فعل - إذا لم ينسخ ، فأما إذا نسخ فأنما الواجب اعتقاد أنه معصية إن فعل ، واعتقاد أنه قد كان طاعة في وقت آخر ، وهذا ليس محالاً . فان قالوا : الاعتقاد فعل . قيل لهم : الاعتقاد فعل النفس منفردة لا شركة للجسد معها فيه ، والعمل فعل النفس بتحريك الجسد فهو شيء آخر غير الاعتقاد ، وقد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم : العمل بالنيات . فحمل النية وهي الاعتقاد غير العمل قال أبو محمد : وقد احتج القدماء - من القائلين بقولنا في هذه المسألة - بحجج ، منها أمره تعالى إبراهيم عليه السلام بذبح ولده ، وقول إبراهيم عليه السلام : « إن هذا هو البلاء المبين (١) » . وقالوا : هذا بيان جلي ان الذي أمر به نسخ قبل أن يكون ، لأن قوما قالوا : إنما أمر بتحريك السكين على حلق ولده فقط ، فأبطل تعالى قولهم بقول إبراهيم : « ان هذا هو البلاء المبين » ولو لم يؤمر بقتله لما كان في تحريك السكين على حلقه بلاء ، فصح بقول إبراهيم عليه السلام انه إنما أمر بقتل ولده واماتته بالدبح ، ثم نسخ ذلك قبل فعله . قال أبو محمد : وهذا احتجاج صحيح لا ينفعك منه أصلاً .

فان قال قائل : عرفونا ما الذي أراد الله تعالى منا اذ أمرنا بالشيء ثم

(١) فهم المؤلف أن هذه الآية حكاية قول إبراهيم وسياق الآية يأباه ، بل هو من قول الله عز وجل امتداحاً لإبراهيم على صبره وقوة عزمه عليه السلام

نسخه قبل فعله ، أراد العمل به ثم بدا له قبل فعله ؟ أم أراد ان لا يعمل به ؟
والشيء اذا لم يردده تعالى فقد نسخته وكرهه ولم يرضه ، فعلى قولكم انه تعالى
يأمرنا بما يكره ويسخط ويلزمنا ما لا يرضى كونه منا

قال ابو محمد: فيقال وبالله تعالى التوفيق . إنه تعالى أمر بما أمر من ذلك
ولا مراد له إلا الانقياد من المأمور فقط ، ولم يرد قط وقوع الفعل ، بل
نهانا عنه قبل أن يكون منا ، ولا يسئل عما يفعل ، ولسنا ننكر أن يأمرنا
تعالى الآن بأمر قد علم أنه بعد مدة ينهى عنه ويسخطه ، وإنما الذى ننكر
أن يأمر تعالى بما هو ساخط له فى حين أمره ، فهذا لاسبيل اليه . وأما
أن يأمرنا بأمر قد علم انه سينهانا عنه فى ثأنى الأمر ويسخطه بعد وقت
مرور وقت الأمر به ، فهذا واجب . وهذه صفة كل نسخ وكل أمر يرتبط
بكل وقت ، وبالله تعالى التوفيق . وقد اعترض بعضهم فى أمره تعالى بخمسين
صلاة ثم جعلها تعالى الى خمس بأن قال : إنما يلزمنا الأمر اذا بلغنا ، وكان
ذلك الأمر لم يبلغ بعد الى المسلمين . فأجاب بعض من سلف من القائلين
بقولنا : انه تعالى قد بلغ امره بذلك الى رسوله ، فهو سيدنا واهل اماناه
فكانت الخمسون لازمة له لبلوغ الأمر بها اليه ، ثم نسخت عنه قبل
أن يعمل بها

قال ابو محمد: فان قالوا : لم يرد الله تعالى قط بالخمسين إلا خمسا ، يعطى بكل
واحدة عشر حسنات . واحتجوا بما فى آخر الحديث من قوله تعالى : هى خمس
وهى خمسون لا يبدل القول لدى . فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان هذا
الكلام هو بيان قولنا لا قولهم ، لأن الخمس لا تكون خمسين فى العدد أصلا
وإنما هى خمس فى العدد وخمسون فى الأجر ، وكنا ألزمتنا أولا خمسين فى
العدد وهى خمسون فى الأجر فقط ، فأسقط عنا التعمب وبقي لنا الأجر ،
فصح أن الساقط غير اللازم ضرورة . وبرهان ذلك : حطه تعالى الى خمس

وأربعين وإلى أربعين ثم إلى خمس وثلاثين ثم إلى ثلاثين، وهكذا خمساً وخمساً حتى بقيت خمساً، وهذا لا إشكال فيه، في أن الملتزم أو لا غير المستقر آخره، فبطل اعتراضهم، والحمد لله رب العالمين .

ومن طريق ما اعترض به بعضهم أن قال : لعله عليه السلام قد صلى الخمسين صلاة قبل نسخها، أو لعل الملائكة صلتها قبل نسخها

قال أبو محمد : وهذا جهل شديد، ولو كان لقائل هذا أدنى علم بالأخبار لم يقل هذا الهجر . لأن الأسراء إنما كان في جوف الليل ولم يأت الصباح إلا وهو عليه السلام قد رجع إلى مكة، وكان بها قبل مغيب الشفق وبعد غروب الشمس وقبل طلوع الشمس من صباح تلك الليلة، وإنما لزمت الخمسون في يوم وليلة . وأيضاً فهو عليه السلام، يذكر بلفظه في ذلك الحديث : انه لم ينفك راجعاً وآتياً من ربه تعالى إلى موسى عليه السلام . وأما الملائكة فلم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم، بل بعضهم هم الرسل من الله تعالى إليه، وإنما بعث إلى الجن والانس الساكنين دوت سماء الدنيا . هذا مالا خلاف فيه بين المسلمين، مع النصوص الواردة في القرآن والحديث في خطاب هذين النوعين فقط، وإنما بعث إليهما فقط، والملائكة في مكان لا ليل فيه، وإنما هي في السماوات التي هي الافلاك، وفي الكرسی وتحت العرش وحوله . والليل إنما يبلغ إلى فلك القمر الذي هو سماء الدنيا فقط، والجن مرجعون بالشهب ان دنوا منها بنص القرآن بقوله تعالى : « ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين » . فصح يقيناً ان الملائكة لا تلزمهم صلاتنا، لانهم لا ليل عندهم ولا نهار، وإنما هم في أنوار بسيطة صافية وإنما تلزم الصلوات في أوقات الليل والنهار

وقد احتج في هذا بعض من تقدم بأن قال : يقال لمن أبى ذلك : ما الذي أنكرتم؟ أنسخ ما قد فعل، أم نسخ ما لم يفعل، أم نسخ الأمر الوارد بالفعل؟

ولا سبيل الى قسم رابع . فان قالوا : نسخ ماقد فعل ، أحوالوا ، ولا سبيل الى نسخ ماقد فعل ، لأنه قد فعل وفنى ، فلا سبيل الى رده . وإن قالوا : نسخ ما لم يفعل ، فقد أثبتوا نسخ الشئ قبل فعله ، وهذا هو نفس ما أبطلوا ، لأن الذى لم يفعل هو غير الذى فعل ضرورة .

فان قالوا : نسخ الأمر فلا فرق بين نسخ الأمر قبل أن يفعل الناس ما أوجب ذلك الأمر ، وبين نسخه بعد أن يفعل الناس ما أوجب ذلك الأمر ، والفعل المأمور به على كل حال غير الأمر به ، فلا يتعلق الأمر بالفعل لأنه غيره ، لأن الأمر هو فعل الله مجرداً ، والفعل هو فعلنا نحن فبينهما فرق كما ترى قال ابو محمد : وهذه حجة ضرورية لا محيد عنها .

واحتج أيضاً بان قال : إن الأمر اذا ورد ففعله فاعلون ثم نسخ فلا خلاف في جواز ذلك ، ولا شك في أنه قد بقى خلق كثير لم يعملوا به ممن لم يأت بعد ، وقد كانوا كلهم مخاطبين بذلك الأمر حين نزوله ، فقد نسخ قبل أن يعمل به هؤلاء الذين لم يعملوا به ، ولا فرق بين أن يجوز نسخه قبل أن يعمل به بعض المأمورين وبين نسخه قبل أن يعمل به أحد منهم

قال ابو محمد : وهذه أيضاً حجة ضرورية لا محيد عنها

قال ابو محمد : وسألنى سائل فقال : لو أمر الله تعالى بأمر فقال : اعملوا بهذا الأمر ثمانية أيام متصلة أو قال . أبداً ، أيجوز نسخ هذا أم لا ؟ فقلت : إن النسخ جائز في هذا لأنه من باب نسخ الشئ قبل أن يعمل به ، ولا فرق بين أن يأمرنا بخمسين صلاة نصليها ، وبين أن يأمرنا بعمل ما أبداً ، أو ثمانية أيام ثم ينسخه عنا قبل أن يتم عمل ذلك . وليس للكذب في الأمر والنهى مدخل وإنما يدخل الكذب في الاخبار . فلو أن الأمر خرج بهذا التحديد بلفظ الخبر لم يجوز نسخه ، لأنه كان يكون كذباً مجرداً ، إذ في الاخبار يقع الكذب وهذا بخلاف الأمر اذا خرج بلفظ الخبر غير مرتبط بتحديد وقت ، فالنسخ

جائز فيه ، لأنه ليس يكون حينئذ كذبا ، وإنما يكون النسخ حينئذ بيانا للوقت الذي لزمنا فيه ذلك العمل . فمما جاء بلفظ الخبر على التأييد فلا يجوز نسخه قول الله : هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى ، فلو بدل لكان هذا القول كذبا ، ومنه لا بد الأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، والقول في المتعة ، فهي حرام بمحرمة الله ورسوله إلى يوم القيامة ، فلو نسخ هذان الأمران لكان هذان القولان كذبا ، إذ كان يبطل وجودهما أخبرنا بوجوده إلى يوم القيامة . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن

قال أبو محمد : اختلف الناس في هذا بعد أن اتفقوا على جواز نسخ القرآن بالقرآن ، وجواز نسخ السنة بالسنة . فقالت طائفة : لا تنسخ السنة بالقرآن ولا القرآن بالسنة . وقالت طائفة : جائز كل ذلك والقرآن ينسخ بالقرآن وبالسنة . والسنة تنسخ بالقرآن وبالسنة .

قال أبو محمد : وبهذا نقول وهو الصحيح ، وسواء عندنا السنة المنقولة بالتواتر ، والسنة المنقولة بأخبار الآحاد ، كل ذلك ينسخ بعضه بعضاً ، وينسخ الآيات من القرآن ، وينسخه الآيات من القرآن . وبرهان ذلك ما بيناه في باب الأخبار من هذا الكتاب ، من وجوب الطاعة لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن ولا فرق ، وأن كل ذلك من عند الله بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فإذا كان كلامه وحياً من عند الله عز وجل ، والقرآن وحى ، فنسخ الوحي بالوحي جائز ، لأن كل ذلك سواء في أنه وحى .

واحتج من منع ذلك بقوله تعالى : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه » .

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأننا لم نقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدله من تلقاء نفسه ، وقائل هذا كافر . وإنما نقول : إنه عليه السلام أبدله بوحى من عند الله تعالى ، كما قال - أمرأله أن يقول - : « إن أتبع إلا ما يوحى الى » . فصح بهذا نصاً جواز نسخ الوحي بالوحي ، والسنة ووحى جواز نسخ القرآن بالسنة ، والسنة بالقرآن

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثأها » . قالوا : والسنة ليست مثأ للقرآن ولا خيراً منه

قال ابو محمد : وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه ، لأن القرآن أيضاً ليس بعضه خيراً من بعض ، وإنما المعنى نأت بخير منها لكم أو مثأها لكم . ولا شك أن العمل بالناسخ خير من العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، وقد يكون الأجر على العمل بالناسخ مثل الأجر على العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، وقد يكون أكثر منه ، إلا أن فائدة الآية أننا قد أمتأ أن يكون العمل بالناسخ أقل أجراً من العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، لكن إنما يكون أكثر منه أو مثله ، ولا بد من أحد الوجهين ، تفضلاً من الله تعالى - لا إله إلا هو - علينا ، وأيضاً فالسنة مثل القرآن فى وجهين . أحدهما : أن كلاها من عند الله عز وجل على ما تلونا آنفاً من قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » والثانى : استواءها فى وجوب الطاعة بقوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . وبقوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » . وإنما افترقا فى أن لا يكتب فى المصحف غير القرآن ، ولا يتلى معه غيره مخلوطاً به ، وفى الإعجاز فقط . وليس فى العالم شيأان إلا وهما يشتهان من وجه ، ويختلفان من آخر لا بد من ذلك ضرورة . ولا سبيل الى أن يختلفا من كل وجه ، ولا أن يتأالا

من كل وجه . وإذ قد صح هذا كله ، فالعمل بالحديث الناسخ أفضل وخير من العمل بالآية المنسوخة ، وأعظم أجراً كما قلنا قبل ولا فرق . وقد قال تعالى : « ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » . وقد تكون المشركة خيراً منها في الجلال ، وفي أشياء من الاخلاق ونحوها ، وإن كانت المؤمنة خيراً عند الله تعالى . وهذا شيء يعلم حساً ومشاهدة . والله تعالى التوفيق واحتجوا أيضاً بقوله الله تعالى : « يعجوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فالله عز وجل هو المثبت له ، وهو تعالى المأخوذ به لما شاء أن يعجوا من أوامره ، وكل من عند الله . وهذه الآية حجة لنا عليهم في أنه تعالى يعجوا ما شاء بما شاء على العموم ، ويدخل في ذلك السنة والقرآن واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . قالوا : والمبين لا يكون ناسخاً

قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين . أحدهما : ما قد بينا في أول الكلام في النسخ ، من أن النسخ نوع من أنواع البيان ، لأنه بيان ارتقاع الأمر المنسوخ ، وبيان اثبات الأمر الناسخ . والثاني : أن قولهم : إن المبين لا يكون ناسخاً ، دعوى لا دليل عليها ، وكل دعوى تعرت من برهان فهي فاسدة ساقطة واحتجوا بقوله تعالى : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل » . قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه لم يقل تعالى : إني لا أبدل آية إلا مكان آية ، وإنما قال لنا : إنه يبدل آية مكان آية ، ونحن لم ننكر ذلك ، بل أثبتناه ، وقلنا إنه يبدل آية مكان آية ، ويفعل أيضاً غير ذلك ، وهو تبديل وحى غير متلو مكان آية ، ببراهين آخر . وكل ما أبطلنا به أقوالهم الفاسدة في دليل الخطاب ، فهو مبطل لا يحتاجهم بهذه الآية

واحتجوا بقوله تعالى : « ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك
وحيه » . قالوا : فإذا منعه الله تعالى من أن يبين القرآن من قبل أن يقضى
إليه وحيه ، فهو من نسخه أشد منعاً

قال أبو محمد : وهذا شغب وتمويه ، لأننا لم نجز قط أن يكون الرسول
عليه السلام ينسخ الآيات من القرآن قبل أن يقضى إليه وحي نسخها ، وقائل
ذلك عندنا كافر . وإنما قلنا : أنه عليه السلام إذا قضى إليه ربه تعالى وحيًا
غير متلو بنسخ آية ، أبداه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس حينئذ
بكلامه ، فكان سنة مبلغة وشريعة لازمة ووحياً منقولاً ، ولا يضره أن لا
يسمى قرآنًا ولا يكتب في المصحف ، كما لم يضر ذلك سائر الشرائع التي ثبتت
بالسنة ولا بيان لها في القرآن ، من عدد ركوع الصلوات ، ووجوه الزكوات ،
وما حرم من البيوع وسائر الأحكام . وكل ذلك من عند الله عز وجل
واحتج بعضهم بقوله تعالى : « قل نزله روح القدس من ربك » . قال
: وهذا لا يطاق إلا على القرآن

قال أبو محمد : وهذا كله كذب من قائله وافتراء ، وكل وحي أتى إلى
النبي صلى الله عليه وسلم بشريعة من الشرائع ، فانما نزل به الروح القدس من
ربه ، وقد جاء نص الحديث : بأن جبريل عليه السلام نزل فصلى فصلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
هكذا ، حتى علمه الصلوات الخمس . وليس هذا في القرآن ، وقد نزل روح
القدس كما ترى

قال أبو محمد : فبطل كل ما احتجوا به وبالله تعالى التوفيق .

وقد قال الشافعي رحمه الله عليه : إذا أحدث الله تعالى لنبيه عليه السلام
أمرًا رفع سنة تقدمت ، أحدث النبي عليه السلام سنة تكون ناسخة لتلك
السنة الأولى . فأنكر عليه بعض أصحابه هذا القول . فقال : لو جاز أن يقال

في وحى نزل ناسخاً لسنة تقدمت فعمل بها النبي صلى الله عليه وسلم : إن عمله هذا نسخ السنة الاولى ، لسكان إذا عمل عليه السلام سنة فنسخ بها سنة سالفة له فعمل بها الناس ، إن عمل الناس نسخ السنة الاولى ، وهذا خطأ قال أبو محمد : وهذا اعتراض صحيح ، والرسول عليه السلام مفترض عليه الانقياد لأمر ربه عز وجل . فانما الناسخ هو الأمر الوارد من الله عز وجل ، لا العمل الذى لا بد منه ، والذى انما يأتي انقياداً لذلك الأمر المطاع قال أبو محمد : فيقال لمن خالفنا في هذه المسألة : أيفعل الرسول عليه السلام أو يقول شيئاً من قبل نفسه دون أن يوحى اليه به ؟ فان قال : نعم ! كفر وكذبه ربه تعالى بقوله عز وجل : « أو ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . وبقوله تعالى أمراً له أن يقول : « ان أتبع إلا ما يوحى إلي » . فلما بطل أن يكون فعله عليه السلام أو قوله إلا وحياً ، وكان الوحي ينسخ بعضه بعضاً ، كانت السنة والقرآن ينسخ بعضها بعضاً قال أبو محمد : ومما يبين نسخ القرآن بالسنة بياناً لا خفاء به . قوله تعالى : « فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً » . ثم قال عليه السلام : خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم . فكان كلامه عليه السلام الذى ليس قرآناً ناسخاً للحبس الذى ورد به القرآن . فان قال قائل : ما نسخ الحبس إلا قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . قيل له : أخطأت ، لأن هذا الحديث يوجب بنهه أنه قبل نزول آية الجلد ، لأنه يبان السبيل الذى ذكر الله تعالى ، وأمر لهم باستماع تلك السبيل . وأيضاً فان في الحديث التغريب والرجم ، وليس ذلك في الآية التى ذكرت ، فالحديث هو الناسخ على الحقيقة ، لا سيما إذا كان خصمنا من أصحاب أبي حنيفة والشافعي أو مالك ، فانهم لا يرون

على الثيب جلدًا ، انما يرون الرجم فقط . فوجب على قولهم الفاسد ، أن لا مدخل للآية المذكورة أصلاً في نسخ الأذى والحبس الذي كان حد الزناة والزواني . فان قال قائل منهم : ما نسخ الأذى والحبس إلا ما روى مما كان نازلاً ، وهو : الشيخ والشيخة فارجهما البتة . قيل له وبالله تعالى التوفيق : قد تركت قولك ووافقتنا على جواز نسخ القرآن المتلو بما ليس مثله في التلاوة ، وبما ليس مثله في أن يكتب في المصحف ، فاذا جوزت ذلك ، فكذلك كلامه عليه السلام بنص القرآن وحى غير متلو ، وليس ذلك بمانع من أن ينسخ به

وقد بلغ بعضهم ههنا فقال : انما عني بقوله : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . غير المحصنين فقط . وقال : كما خرج العبد والآمة من هذا النص ، فكذلك خرج المحصن والمحصنة منه قال أبو محمد : فيقال له : إذا جوزت خروج حكم ما بدعواك من أجل خروج حكم آخر بدليل ، فلا تنكر على أبي حنيفة قوله : من تزوج أمه وهو يعلم أنها أمه فوطئها خارج عن حكم الزناة . ولا تنكر على مالك قوله : إن من وطئ عمته وخالته بملك اليمين ، وهو يعلم أنهما محرمتان عليه خارج عن حكم الزناة . ولا تدخل أنت فيهم اللوطى ولا ذكر له فيهم ، وهذا من غلطهم أن يخرجوا من الزناة من وقع عليه اسم زانى ، وأن تدخلوا فيهم من لا يقع عليه اسم زانى ، وهذا جهار بالمعصية لله تعالى وخلاف أمره ، وتحكم في الدين بلا دليل . نعوذ بالله من ذلك

قال أبو محمد : وما نسخت فيه السنة القرآن . قوله عز وجل : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » . فان القراءة بخفض أرجلكم وبفتحها ، كلاهما لا يجوز إلا أن يكون معطوفا على الرؤس في المسح ولا بد ، لأنه لا يجوز البتة أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بخبر غير الخبر عن

المعطوف عليه ، لأنه اشكال وتلبيس وإضلال لا بيان ، لا تقول : ضربت
محمداً وزيداً ، ومررت بخالد وصمراً ، وأنت تريد أنك ضربت صمراً أصلاً . فلما
جاءت السنة بغسل الرجلين صبح أن المسح منسوخ عنهما ، وهكذا حمل
الصحابة رضي الله عنهم ، فانهم كانوا يمسحون على أرجلهم ، حتى قال عليه
السلام : ويل للأعقاب والعراقيب من النار ، وكذلك قال ابن عباس : نزل
القرآن بالمسح

قال أبو محمد : والنسخ تخصيص بعض الازمان بالحكم الوارد دون سائر
الازمان ، وهم يميزون بالسنة تخصيص بعض الاعيان ، مثل قوله عليه السلام
لا قطع إلا في ربيع دينار فصاعداً ، وما أشبه ذلك . فما الفرق بين جواز
تخصيص بعض الاعيان بالسنة ، وبين جواز تخصيص بعض الازمان بها ؟ وما
الذي أوجب أن يكون هذا ممنوعاً ، وذلك موجوداً ؟ فان قالوا : ليس التخصيص
كالنسخ ، لأن التخصيص لا يرفع النص ، والنسخ يرفع النص كله . قيل لهم :
إذا جاز رفع بعض النص بالسنة - وبعض النص نص - فلا فرق بين رفع
بعض نص آخر بها ، وكل ذلك سواء ، ولا فرق بين شيء منه

قال أبو محمد : وقد أقرؤا وثبت الخبر ، بأن آيات كثيرة رفع رسمها البتة ،
ولا يجوز أن ترفع بقرآن ، إذ لو رفعت بقرآن لكان ذلك القرآن موجوداً
متلوأ ، وليس في شيء من المتلو ذكر رفع لآية كذا مما رفع البتة ، فوجب
ضرورة أن ما أرتفع رسمه من القرآن فانما رفعته سنته عليه السلام ، وإخباره
أن ذلك قد رفع ، وهذا نفس ما أجزنا من نسخ القرآن بالسنة . فان قالوا :
إنما رفع بالانساء . قيل لهم : الا نساء ليس قرآناً ، وإنما هو فعل منه تعالى
وأمره ، بأن لا يتلى

قال أبو محمد : ومما نسخ من القرآن بالسنة . قوله تعالى : « إن ترك خيراً
الوصية للوالدين والاقربين » . نسخ بعضها قوله عليه السلام : لا وصية لوارث
(٨ - رابع)

وقد قال قوم : إن آيات المواريث نسخت هذه الآية
قال أبو محمد : وهذا خطأ محض ، لأن النسخ هو رفع حكم المنسوخ
ومضاده ، وليس في آية المواريث ما يمنع الوصية للوالدين والأقربين ، إذ
جائز أن يرثوا ويوصى لهم مع ذلك من الثلث . ومن بديع ما يقع لمن قال : إن
القرآن لا تنسخه السنة ، أنهم نسوا أنفسهم . فجعلوا حديث عمران بن الحصين .
في الستة الأعمد ، ناسخاً للوصية للوالدين والأقربين . فأثبتوا ما نقوا ،
وصححوا ما أبطلوا . وقد تكلمنا في بطلان ذلك فأغنى عن تردادده ، ولا فرق
بينهم في دعواهم لذلك ، وبين من قال : بل الآية نسخت حديث الستة الأعمد .
ومما نسخ من السنة بالقرآن ، صلحه عليه السلام أهل الحديبية الى المدة التي
كانت ، ثم نسخ الله تعالى ذلك في سورة براءة ، ولم يحز لنا صلح مشرك إلا على
الاسلام فقط ، حاشا أهل الكتاب ، فانه تعالى أجاز صلحهم على أداء الجزية
مع الصغار ، وأبطل تعالى تلك الشروط كلها ، وتلك المدة كلها . وبالله تعالى
التوفيق

فصل

في نسخ الفعل بالأمر والأمر بالفعل

قال أبو محمد : قد بينا أن كل ما فعله عليه السلام من أمور الديانة ، أو قاله
منها فهو وحى من عند الله عز وجل . بقوله تعالى : « إن أتبع إلا ما يوحى
الى » . وبقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » .
والله تعالى يفعل ما يشاء ، فمرة ينزل أوامره بوحى يتلى ، ومرة بوحى ينقل
ولا يتلى ، ومرة بوحى يعمل به ولا يتلى ولا ينقل ، لكنه قد رفع رسمه
وبقى حكمه ، ومرة أن يرى نبيه عليه السلام في منامه ما شاء ، ومرة يأتيه

جبريل بالوحي ، لا معقب لحكمه . فجائز نسخ أمره عليه السلام بفعله ، وفعله بأمره ، وجائز نسخ القرآن بكل ذلك ، وجائز نسخ كل ذلك بالقرآن ، وكل ذلك سواء ولا فرق . وكذلك الشيء إذا رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقره ولا ينكره ، وقد كان تقدم عنه تحريم جلي ، فإن ذلك نسخ لتحريمه ، لأنه مفترض عليه التبليغ ، وانكار المنكر ، وإقرار المعروف ، وبيان اللوازم ، وهو معصوم من الناس ، ومن خلاف ما أمره به ربه تعالى . فلما صح كل ما ذكرنا أيقنا أنه إذا علم شيئاً كان قد حرّمه ثم علمه ولم يغيره : — أن التحريم قد نسخ وأن ذلك قد عاد حقاً مباحاً ومعروفاً غير منكر . وأما إن كان قد تقدم في ذلك الشيء نهى فقط ، ثم رآه عليه السلام أو علمه فأقره ، فإنما ذلك بيان أن ذلك النهي على سبيل الكراهة فقط . لأنه لا يحل لأحد أن يقول في شيء من الأوامر : إن هذا منسوخ ، إلا ببرهان جلي ، إذ كلها على وجوب الطاعة لها ، وما تيقنا وجوب طاعتنا له ، فحرام علينا مخالفته لقول قائل : هذا منسوخ . ولو جاز قبول ذلك ممن ادعاه بلا برهان ، لسقطت الشرائع كلها . لأنه ليس قول زيد وعمر ومالك والشافعي وأبي حنيفة : هذا منسوخ ، بأولى من قول كل من على ظهر الأرض — فيما يستعمله من ذكرنا — : هذا أيضاً منسوخ ، وقد قال تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . ومن قال في شيء من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله صلى الله عليه وسلم : هذا منسوخ ، أو هذا متروك ، أو هذا مخصوص أو هذا ليس عليه العمل . فقد قال : دعوا ما أمركم به ربكم ونبيكم ولا تعملوا به ، وخذوا قولي وأطيعوني في خلاف ما أمرتم به .

قال أبو محمد : حق من قال ذلك أن يعصى ، ولا يلتفت إلى كلامه ، إلا أن يأتي ببرهان من نص أو إجماع ، كما قد قدمنا في فصل كيفية معرفة المنسوخ من المحكم

قال أبو محمد : ومما ذكرنا أنه نهى عنه عليه السلام ، ثم رآه فلم ينكره .
نهيه المصلين خلف الجالس عن القيام ، ثم صلى عليه السلام في مرضه الذي
مات فيه جالسا ، والناس وراءه قيام ، ولم ينكر عليه السلام ذلك . فصح أن
ذلك النهي الأول ندب ، إلا من فعل ذلك اعظاما للامام ، فهو حرام على
ما بين عليه السلام يوم صلاته اذ ركب فرس أبي طلحة فسقط

فصل

في متى يقع النسخ ممن بعد عن موضع نزول الوحي

قال أبو محمد : قال قوم : النسخ يقع حين نزول الوحي ، لأن المنسوخ - على
ما بيننا - إنما هو أمر الله المتقدم ، لا أفعال المأمورين ، إلا أن الغائب لا تقع عليه
الملامة ولا الوعيد إلا بعد بلوغ الأمر الناسخ اليه ، وكذلك سائر الأوامر
التي لم تنسخ ، هي لازمة لسكل من قرب وبعد ، ولا سكل من لم يخلق بعد ،
لكن الملامة والوعيد مرفوعان ممن لم يبلغه حتى يبلغه ، فاذا بلغته فأطاع
حمد وأجر ، وإن عصى ليم واستحق الوعيد . وأجره على فعل ما نسخ - مما لم
يبلغه نسخه - أجر واحد ، لأنه مجتهد مخطئ كما نص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك . والذي نقول به : أن النسخ لا يلزم الا اذا بلغ ،
وبين ما قلنا قوله تعالى : « لا نذكركم به ومن بلغ » . فانما أوجب الحكم بعد
البلوغ ، فلو أن من بلغه المنسوخ - ممن بعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم لم يبلغه الناسخ - أقدم على ترك المنسوخ الذي بلغه دون علم الناسخ وعمل
بالنسخ ، كان عليه اثم المستعمل لترك الفرض ، لا اثم تارك الفرض ، إلا أنه
لا يجوز لمن علم نسخ الحكم أن ينقض عليه حكم تارك الحكم ، لأن كل
واحد منهما له حكم ما بلغه . ومن بلغه تحريم الحكم على الجاهل لم يجز

له أن يحكم عليه بحكم العالم

مثال ذلك : رجل لقي رجلاً فقتله على نية الحراقة ، فاذا بذلك المقتول هو قاتل والد الذي قتله ، أو وجده مشركاً محارباً ، فهذا ليس عليه إثم قاتل مؤمن عمداً ، ولا قود عليه ولا دية ، لانه لم يقتل مؤمناً حرام الدم عليه ، وإنما عليه إثم سرية قتل المؤمن عمداً ولم ينفذ ما أراد ، وبين الاثنين بون كبير ، لأن أحدهما هام ، والآخر فاعل . وكالسان لقي امرأة فظنها أجنبية فوطئها . فاذا بها زوجته ، فهذا ليس عليه إثم الزنا ، ومن قذفه حدّ حدّ القذف ، لكن عليه إثم مريد الزنا ، ولا حدّ عليه ، ولا يقع عليه إثم فاسق بذلك . وقد صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه . ولو أن رجلاً من بلغه فرض استقبال بيت المقدس ولم يبلغه نسخ ذلك ، وصلى إلى الكعبة لكان مفسداً لصلاته بعبثه فيها ، لا بصلاته إلى غير القبلة ، ولأن الاثمار إنما يكون بعد العلم بالأمر اللازم له لا قبل . ولا تكون طاعة أصلاً إلا بنية وقصد إلى عمل بعد ما أمر به بعد علمه بأنه لازم له ، وإلا فهو عبث ، لا يسمى ذلك في اللغة طائلاً أصلاً ، ولكتب عليه إثم المستسهل للصلاة إلى غير القبلة ، ومثاله الآف : بينما رجل في صحراء اداه اجتهد به إلى جهة ما ، فخالفها متعمداً ، فوافق في الوجهة التي صلى إليها أن كانت القبلة على حق ، فهذا ثابت في صلاته فاسق ، وليس مصلياً إلى غير القبلة .

قال أبو محمد : كذلك كانت صلاة أهل قباء (١) ومن كان بارض الحبشة إلى بيت المقدس صلاة تامة ، وإن كان النسخ قد وقع بالقبلة إلى الكعبة على من بلغه ، لأنهم لم يعلموا ذلك ، ولكن أجرهم على صلاتهم كذلك أجران ، وأما من بلغه ذلك ثم نسيه أو تأول فيه ، فأجرهم على صلاتهم كذلك أجر واحد .

(١) بضم القاف وآخره همزة ويجوز حذفها

لأنهم يجتهدون أخطأوا ما عند الله عز وجل ، وهم مأمورون باستقبال الكعبة
ولكنهم غير ملومين ولا آثمين في ترك ذلك ، لأنهم معذورون بالجهل ، وهذا
بين . وبالله تعالى التوفيق . وليس كذلك أهل قباء ومن كان بارض الحبشة ،

لأن فرضهم البقاء على ما بلغهم ، حتى ينتقل بلوغ النسخ اليهم

قال ابو محمد : وقد تبين بهذا ما قلناه في غير موضع من كتابنا ، أن المجتهد
المخطئ أفضل عند الله من المقلد المصيب ، وكذلك قولنا في جميع العبادات .
فإن سأل سائل عن قولنا في الوكيل يعزله موكله أو يموت ، فينفذ الوكيل ما كان
وكل عليه بعد عزله ، وهو لا يعلم أنه معزول ، أو بعد موت الذي وكله وهو
لا يعلم بموته ، قلنا له وبالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل : « ولا تكسب كل
نفس الا عليها » . وقال عليه السلام : دماؤكم واموالكم واعراضكم وابشاركم
عليكم حرام . فكل أمر أنفذه الوكيل بعد عزله وهو غير عالم فنافذ ، لأن
حازله ولا يعلمه مضار . وقد قال عليه السلام : من ضار أضر الله به . فهو منهي
عن المضارة ، واما ما أتخذ بعد موت موكله -- وهو عالم أو غير عالم -- فهو
مردود مفسوخ لأنه كاسب على غيره بغير نص ولا اجماع ، ولا يجوز القياس
أصلاً ولكل حكم حكمه . وليست هذه الامور باباً واحداً فيستوى الحكم
فيها إلا أن يكون وكله على دفع وديعة أو دين أو حق لا آخر ، فهذا نافذ
عزله أو مات ، علم الوكيل انه عزله أو أنه مات أو لم يعلم ، لأن الذي فعل حق
للحدفوع اليه لا للدافع ، فليس كاسباً على غيره ، بل فعل فعلاً واجباً على كل
احد أن يفعله ، أمر بذلك أو لم يؤمر ، لانه قيام بالقسط . قال الله تعالى :
« كونوا قوامين بالقسط » . وقال تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » .

ومن البر ايصال كل احد حقه

واما القاضى والامين يعزله الأمير ، فليس للامام أن يضيع أمور المسلمين
فيبيقهم دون من ينفذ أحكامهم ، لكن يكتب أو يوصى الى القاضى او الوالى :

إذا أتاك عهدى فاعتزل عملنا . فان لم يفعل كذلك فسل حكم أنفذه المزعول
قبل أن يعلم العزل بحق فهو نافذ ، لانه لم يكلف علم الغيب ، وقد ظلم الامام
إذ عزله دون تقديم غيره ، والظلم مردود . ومن باع مال غيره أو تأمر
بفعل فوافق أن صاحب ذلك المال المبيع قد كان وكله قبل أن يبيع ما باع
ولم يعلم الوكيل بذلك ، أو وافق ان الامام قد كان ولاه ما تأمر عليه ولم يعلم
هو بذلك ، فسل ما فعل فردود مفسوخ ، لأنهما غير مطيعين بما فعلا ، بل
هما عاصيان لأن الطاعة عمل من الاعمال ، والاعمال بالنيات ، ولا نية لهذين
فيما فعلا ، لانهما لم يفعلا كما أمرا ، بل كما لم يؤمرا ، كما قلنا قبل فيمن صلى الى
جهة لا يشك أنها غير القبلة ، فوافق أنها القبلة ، فصلاته فاسدة ، لأنه لم ينو
الطاعة للمأمور بها . وكذلك من باع فوافق انه ماله ولا يعلم ، او قدورته أو
استحققه فبيعه ذلك مردود أبدا . وكذلك هبته وصدقته ، لو وهبه أو تصدق
به وكذلك لو كان عبدا فاعتقه ، ويرد كل ذلك لانه عمل لم يعمل بالنية التي أبيع
له ان يعمل بها ، ولا عمل الا بنية ، واما من لقي امرأة فظنها اجنبية فوطئها
فاذا بها زوجته ، فانها تستحق بذلك جميع المهر وتحل لمطامعها اثلاثا ، لأن الوطء
لا يحتاج فيه الى نية . وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم بوطء في الكفر ،
ولو تزوجها وهو عاقل ثم جن فوطئها في حال جنونه لاستحقت في ماله جميع
الصداق بلا خلاف ، ويحقق به الولد بلا خلاف . فصيح ان الوطء لا يحتاج فيه
الى نية باجماع . واما من صام رمضان وهو لا يدري فوافق رمضان فلا يجزيه
وكذلك الصلاة يصلحها وهو لا يدري ادخل وقتها أم لا ، لان هذه الاعمال
تقتضى نية مرتبطة بها لا يصح العمل الا بها . فان امتزجت بغير تلك النية
أو عدمت ارتباط النية بها بطلت ، وكذلك الصلاة خاصة ، فانها قد دخل
فيها عمل يبطلها وهو العبث ، وكذلك الزكاة يبطئها بغير نية أنها زكاة
قال أبو محمد : وموت الموكل عزل لو كيله البتة ، وموت الامام بخلاف ذلك ،

وليس موته عزلاً لعمالة الأخي يعزهم الإمام الزاى بعده ، لان مال الموكل قد انتقل الى وارثه ووارثه غيره ، وقد قال تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » . ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات وله عمال باليمن والبحرين وغيرهما ، فلم يختلف مسلمان فى أن موته عليه السلام لم يكن عزلاً لمن ولى ، حتى عزل ابوبكر من عزل منهم ، والقياس باطل . وهاتان مسألتان قد فرق بينهما النص والاجماع ، ولا سبيل الى الجمع بينهما

فصل

فى النسخ بالاجماع

قال أبو محمد : النسخ بالاجماع المنقول عن النبى صلى الله عليه وسلم جائز لان الاجماع اصله التوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم ، اما بنص قرآن أو برهان قائم من أى مجموعة منه ، أو بنص سنة أو برهان قائم منها كذلك ، أو بفعل منه عليه السلام ، أو باقرار منه عليه السلام لشيء عامه ، فاذا كان الاجماع كذلك فالنسخ به جائز .

قال أبو محمد : وقد ادعى قوم ان الاجماع صح على ان القتل منسوخ عليه شارب الخمر فى الرابعة

قال أبو محمد : وهذه دعوى كاذبة ، لان عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو يقولان بقتله . ويقولان : جيئونا به فان لم نقتله فنحن كاذبان قال أبو محمد : وبهذا القول نقول . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال أبو محمد : وقد أجاز قوم نسخ القرآن والسنة بالقياس قال أبو محمد : وهذا قول تقشعر منه الجلود ، والقياس باطل ، ولا كلام

في ابطاله مكان من هذا الديوان ان شاء الله تعالى . ومن العجب العجيب أن القائلين بهذا الامر العظيم يمنعون من نسخ القرآن بالسنة ، فهل في عكس الحقائق اعظم من هذا . واذا كان القياس باطلا فالباطل لا يحل استعماله ، ولا ترك الحقائق له

وقد اجاز قوم نسخ السنة بقول صاحب

قال أبو محمد : وهذا كفر من قائله ، وخروج عن الاسلام . لقوله تعالى : « تلك حدود الله فلا تعتدوها » . ولقوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم » . فهذا تكذيب للبارئ تعالى ، ومن كذب واجاز لاحد أن يزيد في الدين او يبدله أو ينقص منه فقد كفر . فمن اضل ممن دان بأن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم يبطل برأيه وارادته دينا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل ، وبالله تعالى التوفيق . وايضا فان الامة مجمعة بلا خلاف ، على أن خبر التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يحل لاحد أن يعارضه بنظر وخبر الواحد اذا صح عند القائلين به كخبر التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب الطاعة ولا فرق ، فمن اجاز نسخه بنظر أو معارضته بقياس ، فقد تناقض وخرج عن الاجماع ، وفي هذا ما فيه ، وبالله تعالى التوفيق

الباب الحادى والعشرون

في المتشابه من القرآن والفرق بينه وبين المتشابه في الاحكام

قال الله تعالى : « هو الذى انزل عليك الكتاب » . الآية * وأنبأنا عبد الله ابن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسامة القعنبي نايزيد بن ابراهيم التستري عن عبد الله بن أبى ملكية عن القاسم بن محمد عن عائشة . قالت : تلا

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله الا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب » . قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء بهم الله (١) تعالى فاحذروهم . وبه * الى مسلم قال ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم الهمداني قال ثنا ابى قال ثنا زكريا عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال سمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :- واهوى النعمان باصبعيه الى اذنيه - ان الحلال بين ، وان الحرام بين ، وبينهما مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وان لكل ملك حمى ، ألا وان حمى الله محارمه . وقال تعالى : « افلا يتدبرون القرآن » . وقال تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين » .

قال ابو محمد : فوجدناه تعالى قد حض على تدبر القرآن ، وأوجب التفقه فيه ، والضرب فى البلاد لذلك . ووجدناه تعالى قد نهى عن اتباع المتشابه منه . ووجدناه عليه السلام قد اخبر بان المتشابهات - التى بين الحرام البين والحلال البين - لا يعلمها كثير من الناس ، فكان ذلك فضلا لمن علمها . فايقنا ان الذى نهى عز وجل عن تتبعه ، هو غير الذى امر بتتبعه وتدبره والتفقه فيه . وأيقنا بلا شك ان المشتبه الذى غبط عليه السلام طامه ، هو غير المتشابه الذى حذر من تتبعه . هذا الذى لا يقوم فى المقول سواء ، إذ لا يجوز أن يكلفنا

(١) فى صحيح مسلم ٣ : ٣٠٣ - ٣٠٤ « الذين ساء بهم الله » بحذف الضمير وكذلك رواه المؤلف مرة أخرى فى ص ١٢٦ من هذا الجزء

تعالى طلب شيء، وينهانا عن طلبه في وقت واحد، فلما علمنا ذلك وجب علينا طلب المتشابه الذي امرنا بطلبه، لنتفقه فيه. وأن نعرف أى الاشياء هو المتشابه الذى نهينا عن تتبعه، فتمسك عن طلبه. فنظرنا فى القرآن وتدبرناه كما أمرنا تعالى فوجدناه جاء بأشياء منها التوحيد والزامه، فكان ذلك مما أمرنا باعتقاده والفكرة فيه، فعلمنا انه ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها صحة النبوة والزمانا الايمان بها، فعلمنا ان ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها الشرائع المفترضة والمحرمة والمندوب اليها والمكروهة والمباحة، وذلك كله مفترض علينا تتبعه وطلبه، فأيقنا ان ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها تنبيهه على قدرة الله تعالى وذلك مما أمرنا بالتفكر فيه بقوله تعالى « أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ». وبقوله تعالى: « ويتفكرون في خلق السماوات والارض ». مثنيا عليهم، فأيقنا ان ذلك ليس من المتشابه. ومنها اخبار سائلة جاءت على معنى الوعظ لنا، وهى مما أمرنا بالاعتبار به بقوله تعالى: « لقد كان في قصصهم عبرة لاولى الالباب ». فأيقنا ان ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها وعد امرنا وحضضنا على العمل لاستحقاقه، ووعيد حذرنا منه. وكل ذلك مما أمرنا بالفكرة فيه لنجتهد فى طلب الجنة، ونفر عن النار، فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. فلما علمنا أن كل ما ذكرنا ليس متشابهاً، وعلمنا يقيناً أنه ليس فى القرآن إلا محكم ومتشابه، أيقنا أن كل ما ذكرنا محكم. فلما أيقنا ذلك ضرورة، علمنا يقيناً أن ما عدا ما ذكرنا هو المتشابه، فنظرنا لنعلم أى شئ هو فنجتنبه ولا نتبعه :- وإنما طلبناه لنعلم ماهيته لا كيفية ولا معناه، فلم نجد فى القرآن شيئاً غير ما ذكرنا، حاشا الحروف المقطعة التى فى أوائل بعض السور، وحاشا الأقسام التى فى أوائل بعض السور أيضاً، فعلمنا يقيناً أن هذين النوعين هما المتشابه الذى نهينا عن اتباعه، وحذر النبي صلى الله

عليه وسلم من المتبعين له . وكذلك وجدنا عمر رضى الله عنه ، قد أوجع صبيغاً (١) ضرباً على سؤاله عن تفسير والذاريات ، فصيح ضرورة أن هذين القسمين هما المتشابه الذى نهينا عن ابتغاء تأويله ، إذ لم يبق بعد ما ذكرنا مما أمرنا بتتبعه إلا هذان النوعان ، ولابد من متشابه ، فلم يبق غيرهما . فحرام على كل مسلم أن يطلب معانى الحروف المقطعة التى فى أوائل السور . مثل : كهيعص ، وحى عسق ، ون ، والم ، وص ، وطسم . وحرام أيضاً على كل مسلم أن يطلب معانى الأقسام التى فى أوائل السور . مثل : والنجم ، والذاريات ، والطور ، والمرسلات عرفاً ، والعاديات ضبحاً . وما أشبه ذلك قال أبو محمد : وقد قال قوم : إن المتشابه هو ما يختلف فيه من أحكام القرآن

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأن هذا القول دعوى ورأى من قائله ، لا برهان على صحته . وأيضاً فإن ما يختلف فيه ، فلا بد من أن الحق فى بعض ما قيل فيه موجود واضح لمن طلبه . برهان ذلك قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . وقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . فالبیان مضمون موجود ، فمن طلبه طلباً صحيحاً وفقه الله تعالى . وأيضاً فإن الأحكام المختلف فيها فرض علينا تتبعها ، وابتغاء تأويلها ، وطلب حكمها الحق فيها ، والعناية بها والعمل بها . وأما المتشابه فحرام علينا بالنص . تتبعه وطلب معناه ، فبطل بذلك أن يكون المختلف فيه متشابهاً ، وإذا بطل ذلك صح أنه محكم ، ولا يضر الحق جهل من جهل ، ولا اختلاف من اختلف فيه . وقال آخرون : المتشابه هو ما تقابلت فيه الأدلة

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأنه دعوى من قائله بلا برهان ، (١) بفتح الصاد المهملة وآخره غين معجمة ابن عسل بكسر العين واسكان السين المهملتين تابعى ترجمته فى الاصابة ٣ : ٢٥٨

ورأى فاسد ، ولأن تقابل الأدلة باطل ، وشئ معدوم لا يمكن وجوده أبداً
 في الشريعة ولا في شئ من الأشياء ، والحق لا يتعارض أبداً . وإنما أتى من
 أتى في ذلك لجهله ببيان الحق ، ولاشكال تمييز البرهان عليه مما ليس ببرهان ،
 وليس جهل من جهل حجة في إبطال الحق ، ودليل الحق ثابت لا معارض له
 أصلاً . وقد بينا وجوه البراهين في كتابنا التقريب ، وكتابنا الموسوم
 بالتمصيل ، وفي كتابنا هذا . ولا سبيل إلى أن يأمرنا تعالى بطلب أدلة قد
 ساوى فيها بين الحق والباطل ، ومن نسب هذا إلى الله تعالى فقد ألحد ،
 وأكذبه ربه تعالى إذ يقول : « تبياناً لكل شئ » . وإذ يقول تعالى :
 « قد تبين الرشيد من النبی » . وبقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم
 عليكم » . فصح أن متشابه الأحكام الذي ذكر عليه السلام أنها لا يعلمها
 كثير من الناس ، مبينة بالقرآن والسنة ، يعلمها من وفقه الله تعالى لفهمه
 من الفقهاء الذين أمر عز وجل بسؤالهم إذ يقول تعالى : « فاسألوا أهل الذكر
 إن كنتم لا تعلمون » . وقد قال قوم إن قوله تعالى : « والراسخون في العلم » .
 معطوف على الله عز وجل

قال أبو محمد : وهذا غلط فاحش ، وإنما هو ابتداء وخبره في « يقولون »
 والواو لمطف جملة على جملة . وبرهان ذلك أن الله حرم تتبع ذلك المتشابه ،
 وأخبر أن متبعه وطالب تأويله زائف القلب مبتغى فتنة ، وحذر النبي صلى
 الله عليه وسلم ممن اتبعه ، ولا سبيل إلى علم معنى شئ دون تتبعه وطلبه
 معناه . فإذا كان التتبع حراماً فالسبيل إلى علمه مسدودة ، وإذا كانت
 مسدودة فلا سبيل إلى علمه أصلاً . فصح أن الراسخين لا يعلمونه أبداً .
 وأيضاً فإن فرضاً على العلماء بيان ما علموا للناس كلهم . بقول الله تعالى :
 « ليبيننه للناس ولا يكتمونه (١) » . وبقوله عز وجل : « إن الذين يكتمون
 (١) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر وابن محيصن . وقرأ

ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك
يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون »

قال أبو محمد : فلو علمه الراسخون في العلم ، لكان فرضاً عليهم أن يبينوه
للناس ولولم يبينوه لكانوا ملعونين ، ولو بينوه لعلمه الناس ، ولو علمه
الناس لكان محكماً لا متشابهاً . ولتساوى فيه الراسخون وغيرهم ، وهذا ضد
ما قال تعالى . فبطل بذلك قول من ظن أن الراسخين يعلمونه . وأما ذمه
عليه السلام من جهل تلك المتشابهات إن رتب حولها ، فانما ذلك بنص الحديث
خوف موازنة الحرام البين ، فصح أن تلك المتشابهات ليست حراماً في ذاتها
على من جهلها خاصة ، ليست حراماً عليه ، إذ لم يعلمه تفصيل تحريمها عليه ،
ولكن الورع أن يتركها خوف وقوعه في الحرام البين

قال أبو محمد : ويبين صحة قولنا في هذا الباب ما * حدثناه عبد الله بن
يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد
ابن علي عن مسلم ثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب ثنا يزيد بن ابراهيم التستري
عن عبد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة . قالت : تلا رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
هن أم الكتاب وآخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم
يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الأبواب » . قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه ،
فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم

قال أبو محمد : فقد حذر عليه السلام ممن اتبع ما تشابه من القرآن ، وقد
علمنا أن اتباع احكامه كلها فرض ، فصح أن المتشابه هو غير ما أمرنا بتدبره

الباقون » لتبينه للناس ولا تكتُمونه » بالخطاب

والتفقه فيه كما ذكرنا .

وقد تأول قوم في قوله تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » . ان ذلك نزل في قوم من المنافقين كانوا يعترضون على النازل من القرآن ويقولون لعله سينزل غدا نسخته ، فيحملون معنى تأويله على أنه مآله ، أى لا يعلم مآكل النازل من القرآن أينسخ ام لا إلا الله تعالى

قال أبو محمد : وهذا فاسد لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بيقين . لقول الله تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . وتخصيص ما يقتضيه كلام الله تعالى مالم يقل وكذب عليه ، نفوذ بالله من هذا وليكن هذا تخصيصا للآية بلا دليل ، وقد أبطنا تخصيص الظواهر بلا دليل فيما خلا من كتابنا هذا ، لأننا الآن قد علمنا ما لكل آية في القرآن وغيرها ما قد نسخ منها وما لم ينسخ بعد أبدا .

وقال قوم أيضا : ان معنى « وما يعلم تأويله الا الله » ، أى وما يعلم علته نزول الآيات إلا الله

قال أبو محمد : وهذا أيضا فاسد كالذى قبله ، لأنه دعوى بلا برهان وتقويل لله مالم يقل ، واخبار عنه تعالى بما لم يخبر به عن نفسه ، ولأنه لو كان كما ذكروا لكان لنزول الآيات علل لا يعلمها الا الله عز وجل ، وقد أبطنا قول من قال : إن الله تعالى يفعل لعله في باب ابطال العلل من كتابنا هذا . وبالله تعالى التوفيق .



الباب الثاني والعشرون (١)

في الاجماع ، وعن أى شى* يكون الاجماع ، وكيف ينقل الاجماع

قال أبو محمد : اتفقنا نحن وجميع اهل الاسلام - جنهم وانسهم - في كل زمان اجماعا صحيحا متيقنا ، على ان القرآن الذى انزله الله على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل ما قاله محمد صلى الله عليه وسلم ، فانه حق لازم لكل أحد ، وانه هو دين الاسلام . ثم اختلفوا في الطريق المؤدية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاعلموا رحمكم الله ان من اتبع نص القرآن ، وما أسند من من طريق الثقات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد اتبع الاجماع يقينا . وأن من عاج عن شى* من ذلك فلم يتبع الاجماع ، وكذلك اجماع اهل الاسلام كلهم جنهم وانسهم في كل زمان وكل مكان ، على ان السنة واجب اتباعها ، وأنها ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك اتفقوا على وجوب لزوم الجماعة . فاعلموا رحمكم الله ، ان من اتبع ما صح برواية الثقات مسندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد اتبع السنة يقينا ، ولزوم الجماعة وهم الصحابة رضي الله عنهم ، والتابعون لهم باحسان ، ومن أتى بعدهم من الائمة . وان من اتبع أحدا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يتبع السنة ، ولا الجماعة . وأنه كاذب في ادعائه السنة والجماعة ، فنحن - معشر المتبعين للحديث المعتمد عليه - أهل السنة والجماعة حقا بالبرهان الضروري ، واننا أهل الاجماع كذلك . والحمد لله رب العالمين

ثم اتفقنا نحن وأكثر المخالفين لنا ، على أن الاجماع من علماء أهل الاسلام حجة وحق مقطوع به في دين الله عز وجل . ثم اختلفنا ، فقالت

(١) هذا الباب جميعه منقول عن النسخة الا* ندلسية فقط

طائفة : هو شئ غير القرآن وغير ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه : أن يجتمع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه ، لكن برأى منهم أو بقياس منهم على منصوص . وقلنا نحن : هذا باطل ، ولا يمكن البتة أن يكون اجماع من علماء الأمة على غير نص - من قرآن أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - يبين في أى قول المختلفين هو الحق ، لا بد من هذا فيكون من وافق ذلك النص ، هو صاحب الحق المأجور مرتين ، مرة على اجتهاده وطلبه الحق ، ومرة ثانية على قوله بالحق واتباعه له . ويكون من خالف ذلك النص - غير مستعجز لخلافه ، لكن قاصداً الى الحق بخطئاً - مأحوراً أجراً واحداً على طلبه للحق ، مرفوحاً عنه الاثم إذ لم يمد له . وقد تيقن أيضاً أن لا يختلف المسلمون في بعض النصوص ، ولكن يوقع الله عز وجل لهم الاجماع عليه ، كما أوقع تعالى بينهم الاختلاف فيما شاء أن يختلفوا فيه من النصوص

واحتجت الطائفة المخالفة لنا بأن قالت : قال الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . قالوا : فافترض الله طاعة أولى الأمر ، كما افترض تعالى طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكما افترض طاعة نفسه عز وجل أيضاً ولا فرق . فلو كان عز وجل إنما افترض طاعتهم فيما نقلوه اليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما كان لتكرار الأمر بطاعتهم معنى ، لأنه يكتفى عز وجل بذكر طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فقط ، لأنهما على قولكم معنى واحد . فصبح أنه إنما افترض عز وجل طاعتهم فيما قالوه برأى أو قياس ، مما ليس فيه نص عن الله تعالى ، ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم

قال أبو محمد : وجمعوا في استدلالهم بهذه الآية الى تصحيح الاجماع ،
(٩ - رابع)

تصحيح القول بالرأى والقياس فيما ظنوا . وقالوا أيضاً : قال الله عز وجل : « ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » . قالوا : وهذه كالتى قبلها . وقالوا أيضاً : قال الله عز وجل : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم » . قالوا : فتوعدوا على مخالفة سبيل المؤمنين أشد الوعيد ، أفصح فرض اتباعهم فيما أجمعوا عليه ، من أى وجه أجمعوا عليه ، لأنه سبيلهم الذى لا يجوز ترك اتباعه . وذكروا * ما ثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سميد بن منصور وأبو الربيع العتكي وقتيبة ، قالوا : ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله ، — زاد العتكي . وسعيد في روايتهما — : وهم كذلك * وبه الى مسلم ثنا منصور بن أبي مزاحم ثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثني عمير بن هاني . قال : سمعت معاوية على المنبر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم (١) . حتى يأتى أمر الله وهم ظاهرون على الناس * ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الثوري ثنا البخاري ثنا الحميدى ثنا الوليد — هو ابن مسلم — ثنا ابن جابر — هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر — حدثني عمير بن هاني . قال : سمعت معاوية يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تزال طائفة من أمتي قائمة (٢) بأمر الله لا يضرهم من خذلهم

(١) في صحيح مسلم (٢ : ١٠٦) : « أو خالفهم »

(٢) في البخاري (فتح ٦ : ٤١٠) : « لا تزال من أمتي أمة قائمة »

ولا من خالفهم حتى يأتي (١) أمر الله وهم على ذلك . قالوا : فصح أنه لا تجتمع
أمة محمد صلى الله عليه وسلم على غير الحق أبداً ، لأنه عليه السلام قد أُنذر بأنه
لا يزال منهم قائم بالحق أبداً

قال أبو محمد : وقد روى أنه عليه السلام قال : لا تجتمع أمتي على ضلالة ،
وهذا وإن لم يصح لفظه ولا سنده فعنايه صحيح بالخبرين المذكورين آنفاً
قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ، ما لهم حجة غير هذا أصلاً

قال أبو محمد : وكل هذا حق ، لا ينكره مسلم . ونحن لم نخالفهم في صحة
الاجماع ، وإنما خالفناهم في موضعين من قولهم ، أحدهما : تجوزهم أن يكون الاجماع
على غير نص . والثاني : دعواهم الاجماع في مواضع ادعوا فيها الباطل ، بحيث
لا يقطع أنه اجماع بلا برهان ، إما في مكان قد صح فيه الاختلاف موجوداً ،
وإما في مكان لا نعلم نحن فيه اختلافاً إلا أن وجود الاختلاف فيه ممكن . نعم
وقد خالفوا الاجماع المتيقن على ما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى . فاذ الأمر
هكذا فلا حجة لهم في شيء من هذه النصوص أصلاً فيما أنكرناه عليهم ،
أما الأخبار التي ذكرناها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنما فيها أن أمة
عليه السلام لا تجتمع ولا ساعة واحدة من الدهر على باطل ، بل لا بد أن يكون
فيهم قائل بالحق وقائم به ، وهكذا نقول ، وهذا الخبر إنما فيه بنص لفظه
وجود الاختلاف فقط ، وأن مع الاختلاف فلا بد فيهم من قائل بالحق . وأما
قوله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم » . فأنها حجة قائمة عليهم والحمد لله
رب العالمين ، وذلك أن الله تعالى لم يتوعد في هذه الآية متبوع غير سبيل
المؤمنين فقط ، إلا مع مشاقته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن تبين له

(١) في البخاري : « يأتيهم » ورواه البخاري بإسناد آخر في الاعتصام

(فتح ١٣ : ٢٢٩)

الهدى . وهذا نص قولنا والحمد لله رب العالمين
واعلم أنه لا سبيل للمؤمنين البتة إلا طاعة القرآن والسنن الثابتة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما إحداث شرع لم يأت به نص فليس سبيل
المؤمنين ، بل هو سبيل الكفر . قال الله تعالى : « إنما كان قول المؤمنين
إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا »

قال أبو محمد : هذه سبيل المؤمنين بنص كلام الله تعالى ، لا سبيل لهم
غيرها أصلاً . فعادت هذه الآية حجة لنا عليهم . وأما قوله تعالى : « أطيعوا
الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . وقوله تعالى : « ولو رده إلى
الرسول وإلى أولى الأمر منهم » . فإن هذا مكان قد اختلف الصدر الأول
فيه في من هم أولوا الأمر كما * ثنا أحمد بن محمد الطائفي (١) ثنا محمد بن
مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سعيد
ابن منصور ثنا أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن أبي
صالح عن أبي هريرة في قوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم » . قال : هم الأمراء . وروينا عن مجاهد والحسن وعكرمة وعطاء
قال : هم الفقهاء : وروينا ذلك بالسند المذكور إلى سعيد بن منصور عن
هشيم وسفيان بن عيينة . قال هشيم : أخبرنا أبو معاوية ومنصور وعبد الملك
ابن معاوية عن الأعمش عن مجاهد ، ومنصور عن الحسن ، وعبد الملك عن عطاء ،
وقال سفيان : عن الحكم بن أبان عن عكرمة

قال أبو محمد : فإذا لم يأت قرآن يبين أنهم العلماء المجمعون ، ولا صح
بذلك اجماع ، فالواجب حمل الآيتين على ظاهرهما ، ولا يحل تخصيصهما بدعوى
بلا برهان له لأنه مع ذلك تقويل لله عز وجل ما لم يقل . ونحن نقطع بأنه تعالى

(١) بفتح الطاء واللام والميم واسكان النون نسبة إلى طائفة مدينة

بالاندلس انظر مصحح البلدان (٦ : ٥٥)

لو أراد بعض أولى الأمر دون بعض لبيته لنا ، ولم يدعنا في لبس . فوجب ما قلناه من حمل الآيتين على عمومهما . فنقول : ان أولى الأمر المذكورين في الآيتين هم الأمراء والعلماء ، لأن كلتا الطائفتين أولو الأمر منا ، وإذ هذا هو الحق فن الباطل المتيقن أن يقول قائل : ان الله تعالى أمرنا بقبول طاعة الأمراء والعلماء فيما لم يأمر به الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . فصيح أن طاعة العلماء والأمراء إنما تجب علينا فيما أمرنا به ، بما أمر به الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فقط . وأما قولهم : ان الله تبارك وتعالى لو أراد هذا لاكتفى بالأمر بطاعة الرسول عليه السلام عن أن يذكر تعالى أولى الأمر :- فكللام فاسد . لأنه يقال لهم : إذا قلتم إن ذكره تعالى طاعة أولى الأمر منا فيما قالوا برأى أوفياس لا فيما نقلوه إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ قد أغنى أمره تعالى بطاعة الرسول عن تكراره :- فيلزمكم سواء سواء أن تقولوا أيضاً : ان أمره تعالى بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بعد أمره بطاعة نفسه عز وجل ، دليل على أنه عز وجل إنما أمرنا بطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قاله من عند نفسه ، لا فيما أتانا به من عند ربه عز وجل ، إذ قد أغنى أمره تعالى بطاعة نفسه عن تكراره لا فرق بين القولين . فان أبيتم من هذا ظهر تناقضكم وتحكمكم بالباطل بلا برهان . وإن جسرتم وقلتموه أيضاً كنتم أبيتم بعظائم مخالفة للقرآن والرسول عليه السلام وللإجماع المتيقن ، إذ جوزتم أن يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع لم يوح (١) الله تعالى بشئ منها إليه قط . والله تعالى قد أكذب هذا القول إذ أمره أن يقول : « ان أتبع إلا ما يوحى إلي » . وإذ يقول عز وجل نخبأ عنه عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فأخبر تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق بالبدعة إلا بوحى يوحى إليه ، وأنه لا يتبع البدعة إلا ما يوحى الله تعالى

(١) في الاصل « يؤمر » وهو خطأ

اليه فقط . فمن كذب ربه فليمنظر أين مستقره . وإذا جوزتم أن يجمع الناس على شرائع يحدثونها لم يوح بها الله تعالى الى رسوله صلى الله عليه وسلم ولا بينها رسوله صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى يكذب من قال هذا ، إذ يقول : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » . فالدين قد كمل ، وما كمل فلا مزيد فيه أصلاً ، وأما تكرار الله تعالى الأمر بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بعد أمره بطاعة نفسه تعالى ، وتكراره الأمر بطاعة أولى الأمر بعد أمره بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن كان كل ذلك ليس فيه إلا طاعة ما أمر الله تعالى به فقط لا مالم يأتي به الوحي منه عز وجل : فوجه ذلك واضح وهو بيان زائد ، لولا بجيئته لالتبس على بعض الناس فهم ذلك الأمر ، وذلك أنه لو لم يأمرنا الله تعالى إلا على الأمر بطاعته فقط ، لتوهم بعض الجهال أنه لا يلزمنا إلا ما قاله تعالى في القرآن فقط ، وأنه لا يلزمنا طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما جاءنا به مما ليس في نص القرآن . فلما أمر تعالى مع طاعته بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ليظهر البيان ، ولم يمكن أن يمتنع من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمرنا إلا معاند له ، ولو لم يأمرنا تعالى إلا على الأمر بطاعة أولى الأمر منا ، لا يمكن أن يهمل جاهل فيقول : لا يلزمنا طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فيما سمعنا منه مشافهة ، فلما أمرنا تعالى بطاعة أولى الأمر منا ظهر البيان في وجوب طاعة ما نقله إلينا العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم فقط ، فبطل أن يكون لهم في الآيتين متعلق . والحمد لله رب العالمين

فان قالوا : لو كان هذا لما كان لقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . معنى ، لأن ما جاءنا عن الله تعالى وعن النبي صلى الله عليه وسلم فواجب قبوله ، اتفق عليه أو اختلف فيه ، فأى معنى للفرق بين أمره تعالى بطاعة أولى الأمر ، ثم أمره بالرد عند التنازع الى الله والى الرسول ؟ قلنا : ليس في قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » .

خلاف لأمره تعالى بطاعة أولى الأمر، بل كل ذلك ليس فيه إلا طاعة القرآن والسنة المبلغة إلينا فقط . لكن في قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . معنى زائد ليس فيما تقدم من الآية ، وهو نهيه تعالى عن تقليد أحد واتباعه ، والأمر بالاعتصام على القرآن والسنة فقط ولا مزيد . وأيضاً والسكل من المسلمين متفقون على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بأن نصلي الى بيت المقدس مدة ، ثم أمرنا بترك تلك القبلة وبالصلاة الى مكة ، فوجب ذلك ، وانه عليه السلام لو نهانا عن أن نصلي الخمس وعن صوم رمضان لحرم علينا ان نصليها أو تصومه ، وهكذا في سائر الشرائع ، أفهكذا القول عندكم لو أمرنا بذلك بعده جميع أهل الارض ؟ فان قالوا : نعم ! كفروا . وان قالوا : لا ، فرقوا بين طاعته عليه السلام وطاعة أولى الامر . فان قالوا : هذا محال ، لا يجوز أن يجمع الناس على ذلك لانه كفر وضلال . قلنا : صدقتم وكذلك أيضاً محال لا يجوز أن يجمعوا على احداث شرع لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . رأى أو بقياس ، ولا فرق . فبطل أن يكون لهم في شئ من النصوص المذكورة متعلق بوجه من الوجوه . والحمد لله كثيراً . (١)

(١) تهافت المؤلف في معنى «أولى الأمر» كثيراً - تبعاً لما يراه وينصره من ابطال الرأي والقياس - وكاد يبطل معنى الآية في طاعتهم ولو كان ما رآه صحيحاً لكان الأمر لنا في الآية بتصديقهم فقط لا بطاعتهم ، كما تهافت من استدل بها على الاجماع ، والحق أن المراد بهم من ولائهم المسلمون أمورهم كالأمراء والحكام والقضاة - اذا كانوا مسلمين - فان طاعتهم واجبة على المسلم بينه وبين ربه فيما أمروا به مما لم يرد فيه نص قرآن أو سنة صحيحة مالم يأمروا بمعصية أو بما خالف النص ، ويدل لهذا المعنى أن الآية نزلت في عبد الله بن حذافة اذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية كما ثبت في الصحيحين وغيرهما . ويدل له أيضاً ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث

وقالوا لو كان الاجماع لا يكون الا عن نص وتوقيف لكان ذلك النص محفوظا لأن الله تعالى قال : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . فلما لم يوجد ذلك النص علمنا أن الاجماع ليس على نص

قال أبو محمد : وهذا كلام أوله حق وآخره كذب ، ونحن نقول : لا اجماع إلا عن نص ، وذلك النص : إما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولا بد محفوظ حاضر ، وإما عن فعل منه عليه السلام فهو منقول أيضاً كذلك . وإما اقراره - إذ علمه فأقره ولم ينكره - فهي أيضاً حال منقولة محفوظة . وكل من ادعى اجماعاً على غير هذه الوجوه كلفناه تصحيح دعواه ، في أنه اجماع ولا سبيل الى برهان على ذلك أبداً بأكثر من دعواه ، وما كان دعوى بلا برهان فهو باطل . فان لجأ الى ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . قلنا له : هذا تدبر من الكذب والدعوى الأفيكة (١) بلا برهان ، وتعام هذه المسألة ان شاء الله تعالى في باب بعد هذا - مفرد لبعض قول من قال : إن ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . - ولا قوة الا بالله العلي العظيم . فكيف وفيما ذكرنا ههنا من أنها دعوى بلا برهان كفاية

قال أبو محمد : وإذ قد بطل كل ما اعترضوا به ، فانتقل بعون الله تعالى على إيراد البراهين على صحة قولنا . قال الله عز وجل : « اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء » . فامرنا تعالى أن نتبع ما أنزل ونهانا عن أن نتبع أحداً دونه قطعاً ، فبطل بهذا أن يصح قول أحد لا يوافق النص ، وبطل

عبد الله بن عمر مرفوعاً : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » وما رواه البخاري من حديث أنس مرفوعاً : « اسمعوا وأطيعوا وأن أمر عليكم عبد حبشي » . أنظر صحيح مسلم (٢ : ٨٥ - ٩٠) وتفسير ابن كثير (٤ : ٤٩٤ - ٤٩٧) طبع المنار (١) الأفك والأفيكة الكذب

بهذا أن يكون اجماع على غير نص ، لأن غير النص باطل ، والاجماع حق ،
والحق لا يوافق الباطل . وقد ذكرنا قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم
دينكم » . فصح أنه لا يحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيء من الدين ،
وهذا باطل أن يجمع على شيء من الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ، وصح
بضرورة العقل أنه لا يمكن أن يعرف أحد ما كلفه الله تعالى عباده إلا بخبر
من عنده عز وجل ، وإلا فالخبر عنه تعالى بأنه أمر بكذا ، ونهى عن كذا
كاذب على الله عز وجل ، إلا أن يخبر بذلك عنه تعالى من يأتيه الوحي من
عند ربه فقط . وصح أيضاً بضرورة العقل ، أن من أدخل في الدين حكماً يقر
بأنه لم يأت به وحى من عند الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم فقد (١)
شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، وقد ذم الله تعالى ذلك وأنكره في
نص القرآن . فقال : « شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله »

قال أبو محمد : ومن طريق النظر الضروري الرجوع الى العقل والمشاهدة
والحس ، أننا نسأل من أجاز أن يجمع علماء المسلمين على ما لا نص فيه ، فيكون
حقاً لا يسع خلافه . فنقول له وبالله تعالى التوفيق : أفي الممكن عندك أن يجتمع
علماء جميع الاسلام في موضع واحد ، حتى لا يشذ عنهم منهم أحد بعد
افتراق الصحابة رضي الله عنهم في الأمصار ؟ أم هذا ممتنع غير ممكن البتة ؟ فإن
قال : هذا ممكن ، كابر العيان ، لأن علماء أهل الاسلام (٢) قد افترق الصحابة
رضي الله عنهم في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وهلم جرا لم
يجتمعوا منذ افترقوا ، فصار بعضهم في اليمن في مدنها ، وبعضهم في عمان ،
وبعض في البحرين ، وبعض في الطائف ، وبعض بمكة ، وبعض بنجد ، وبعض
بجبل طي ، وكذلك في سائر جزائر العرب . ثم اتسع الأمر بعده عليه السلام ،

(١) في الاصل « بغير » وهو خطأ (٢) كذا بالأصل

فصاروا من السند وكابل ، الى مغارب الاندلس ، وسواحل بلاد البربر ، ومن سواحل اليمن الى ثغور أرمينية ، فابين ذلك من البلاد البعيدة . واجتماع هؤلاء ممنوع غير ممكن أصلاً لكثرتهم ، وتناهي أقطارهم . فان قال : ليس اجتماعهم ممكناً . قلنا : صدقت ! وأخبرنا الآن كيف الأمر إذا قال بعضهم قولاً لا نص فيه ، أقطع على أنه حق ، وأنت لا تدري أجمع عليه سائرهم أم لا ؟ أم تقف فيه ؟ فان قال : أقطع بأنه حق . قلنا : حكمت بالغيب وبمالة تدري ، وحكمت بالباطل بلا شك . فان قال : بل أقف فيه حتى يجمع عليه سائرهم . قلنا : فانما يصح إذا قال به آخر قائل منهم ، فلا بد من نعم ! فيقال لهم : فلو خالفهم فعلى قولك لا يكون حقاً ، فن قوله نعم ! فيقال له : فكيف يكون حقاً ما يمكن أمس أن يكون باطلاً . وهذا حكم على الله تعالى ، وليس هذا حكم الله . وكفى بهذا بيانا .

وأيضاً فان اليقين قد صح : بأن الناس مختلفون في فهمهم ، واختيارهم وآرائهم وطبائعهم الداعية الى اختيار ما يختارونه ، وينفرون عما سواه متباينون في ذلك تبايناً شديداً متفاوتاً جداً . ففهم رقيق القلب يميل الى الرفق بالناس ، ومنهم قاسى القلب شديد يميل الى التشديد على الناس ، ومنهم قوى على العمل مجهد الى العزم والصبر والتفرد ، ومنهم ضعيف الطاقة يميل الى التخفيف ، ومنهم جانح الى لين العيش يميل الى الترفيه ، ومنهم مائل الى الخشونة مجنح الى الشدة ، ومنهم معتدل في كل ذلك يميل الى التوسط ، ومنهم شديد الغضب يميل الى شدة الانكار ، ومنهم حلیم يميل الى الاغضاء ، ومن المحال اتفاق هؤلاء كلهم على إيجاب حكم رأيهم أصلاً ، لاختلاف دعاويهم ومذاهبهم فيما ذكرنا ، وإنما يجمع ذوو الطبائع المختلفة على ما استووا فيه من الادراك بحواسهم ، وعلموه ببدياهة عقولهم فقط . وليست أحكام الشريعة من هذين القسمين ، فبطل أن يصح فيها اجماع على غير توقيف ، وهذا برهان

تقاطع ضرورى . وأما الاجماع على القياس ، فيبطل من قرب . لأنهم لم يجمعوا على صحة القياس ، فكيف يجمعون على ما لم يجمعوا عليه

قال أبو محمد : فاعترض فيها بعض المخالفين فقال : قد اختلف الناس

فى القول بخبر الواحد ، وقد أجمع على بعض ما جاء به خبر الواحد

قال أبو محمد : وهذا باطل ومخرقة ضعيفة ، لأن المسلمين لم يختلفوا قط

فى وجوب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما اختلفوا فى الطريق المؤدية اليه عليه السلام ، والذين لا يقولون بخبر الواحد ، ثم أجمعوا على حكم ما جاء من أخبار الأحاد فانهم يقولون : إنما قلنا به لأنه نقل كافة ، لا لأنه

خبر واحد . فان قلتم : ان من القياس ما يرافق النص . قلنا لكم : المتبع

حينئذ إنما هو النص ولا نبالى وافقه القياس أو خالفه ، فلم تتبع القياس قط

وافق النص أو خالفه ، وكذلك لا يجوز الاجماع على قول انسان دون النبي

صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا أحد بعده إلا وقد خالفه طوائف من المسلمين

فى كثير من قوله . وأيضاً فان كان من بعده عليه السلام فممكن أن يصيب

وأن يخطئ ، فاتباع خطأ من أخطأ باطل ، وأما صواب المصيب فى الدين فانما

هو باتباعه النص ، فالنص هو المتبع حينئذ لا قول الذى اتبع النص ، وإنما

يجب اتباع النص سواء وافقه الموافق أو خالفه المخالف .

وأيضاً فانه يقال لمن أجاز الاجماع على غير نص من قرآن أو سنة عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخبرونا عما جازتم من الاجماع - بمدر رسول الله

صلى الله عليه وسلم على غير نص ، هل يخاف من أربعة أوجه لا خامس لها :

إما أن يجمعوا على تحريم شئ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحرمه ،

أو على تحليل شئ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حرمه ، أو على

إيجاب فرض مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوجبه ، أو على إسقاط

فرض مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أوجبه . وكل هذه الوجوه

كفر مجرد ، وإحداث دين بدل به دين الاسلام . ولا فرق بين هذه الوجوه ، وبين من جوز الاجماع على اسقاط الصلوات الخمس أو بعضها أو ركعة منها ، أو على إيجاب صلوات غيرها أو ركوع زائد فيها ، أو على ابطال صوم رمضان ، أو على إيجاب صوم شهر رجب ، أو على ابطال الحج الى مكة ، أو على إيجابه الى الطائف ، أو على إباحة الخنزير ، أو على تحريم الكبش ، كل هذا كفر صراح لا خفاء به . فان قالوا : كل هذه نصوص ، وإنما جوزنا الاجماع على ما لا نص فيه . قلنا : وكل ما ذكرنا لا نص فيه ، وإنما هي شرائع زائدة في دين الله تعالى أو ناقصة منه ، هذه صفة ما لا نص فيه . لا سبيل الى أن يكون حكم لا نص فيه يخرج من أحد هذين الوجهين . فان قالوا : هذا لا يجوز ، رجعوا الى قولنا من قرب ، ومن أجاز شيئاً من هذا كفر وبالله تعالى التوفيق . وهذا أيضاً برهان قاطع في ابطال القول بالقياس وبالرأى وبلاستحسان لا تخلف منه واعلموا أن قولهم : هذه المسألة لا نص فيها ، قول باطل وتدليس في الدين ، وتطريق الى هذه العظائم ، لأن كل ما لم يحرمه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم الى أن مات عليه السلام ، فقد حله بقوله تعالى : « خلق لكم ما في الارض جميعاً » . وقوله : « قد فصل لكم ما حرم عليكم » . وكل ما لم يأمر به عليه السلام فإم يوجب به ، هذه ضرورة لا يمكن أن يقوم في عقل أحد غيرها . وأما كل ما نص عليه السلام بالأمر به أو النهي عنه (١) فقد حرمه أو أوجبه ، فلا يحل لأحد مخالفته ، فصح أنه لا شيء إلا وفيه نص جلي . فصح أنه لا إجماع إلا على نص ، ولا اختلاف إلا في نص ، كما ذكرنا ، ولا قياس يوجب ما ليس في نص إلا وهو زائد في الدين أو ناقص منه ولا بد

ثم نقول لهم أيضاً : أخبرونا عن الاجماع جملة ، هل يخلو من أحد ثلاثة

(١) في الاصل « عليه »

أوجه لا أربع لها بضرورة العقل؟: إما أن يجمع الناس على ما لا نص فيه كما ادعيتم ، فقد أرينا كم بطلان ذلك ، وأنه محال وجوده لصحة وجود النصوص في كل شيء من الدين ، أو يكون اجماع الناس على خلاف النص الوارد من غير نسخ أو تخصيص له ورداً قبل موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا كفر مجرد كما قدمنا . أو يكون اجماع الناس على شيء منصوص فهذا قولنا . وهذه قسمة ضرورية لا محيد عنها أصلاً ، وإذ هو كما ذكرنا فاتباع النص فرض ، سواء أجمع الناس عليه أو اختلفوا فيه ، لا يزيد النص مرتبة في وجوب الاتباع أن يجمع الناس عليه ، ولا يوهن وجوب اتباعه اختلاف الناس فيه ، بل الحق حق وإن اختلف فيه ، وإن الباطل باطل وإن كثر القائلون به ، ولولا صحة النص عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته لا يزال منهم من يقوم بالحق ويقول به - فبطل بذلك أن يجمعوا على باطل - لقلنا : والباطل باطل وإن أجمع عليه ، لكن لا سبيل إلى الاجماع على باطل قال أبو محمد : فاذا الأمر كذلك ، فانما علينا طلب أحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ ليس الدين في سواهما أصلاً ولا معنى لطلبنا هل أجمع (١) على ذلك الحكم أو هل اختلف فيه لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

فان قيل : فقد صححتم الاجماع آنفاً ، ثم توجبون الآن أنه لا معنى له . قلنا : الاجماع موجود كما اختلف موجود ، إلا أننا لم يكلفنا الله تعالى معرفة شيء من ذلك ، انما كلفنا اتباع القرآن وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نقله إلينا أولوا الأمر منا ، على ما بينا فقط ، ولأن أحكام الدين كلها من القرآن والسنة لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما : إما وحى مثبت في المصحف ، وهو القرآن ، وإما وحى غير مثبت في المصحف . وهو بيان رسول

(١) في الأصل « لطلبنا هذا اجماع » : الخ

الله صلى الله عليه وسلم . قال تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . وقال تعالى : « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » : ثم ينقسم كل ذلك ثلاثة أقسام لا رابع لها ، إما شئ نقلته الامة كلها عصر بعد عصر ، كالايمان والصلاوات والصيام ونحو ذلك ، وهذا هو الاجماع . ليس من هذا القسم شئ لم يجمع عليه وأما شئ نقل نقل تواتر كافة عن كافة من عندنا كذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ككثير من السنن ، وقد يجمع على بعض ذلك ، وقد يختلف فيه . كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً بجميع الحاضرين من أصحابه وكدفعه خيبر الى يهود بنصف ما يخرج منها من زرع أو تمر ، يخرجهم اذا شاء وغير ذلك كثير . وأما شئ نقله الثقة عن الثقة كذلك مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه ما أجمع على القول به ، ومنه ما يختلف فيه . فهذا معنى الاجماع الذى لا اجماع فى الديانة غيره البتة ، ومن ادعى غير هذا فانما يضبط فيما لا يدري ، ويقول ما لا علم له ، ويقول بما لا يفهم ، ويدين بما لا يعرف حقيقة . وبالله تعالى التوفيق ، وبه نعوذ من التخليط (١) فى الدين بما لا يعقل

(١) هذا الذى ذهب اليه المؤلف هو الحق فى معنى الاجماع والاحتجاج به ، وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة . وأما الاجماع الذى يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه ولا يكون أبداً وما هو الا خيال . وكثيرا ما ترى الفقهاء اذا حزبهم الأمر وأعوزتهم الحجة ادعوا الاجماع ، ونبذوا مخالفه بالكفر ، وحاش لله . انما الاجماع الذى يكفر مخالفه هو المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة وما أحسن ما قاله الامام أبو الوليد بن رشد الفيلسوف فى كتابه (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) قال : « وقد يدلك على أن الاجماع لا يتقرر فى النظريات بطريق يقينى كما يمكن أن يتقرر فى العمليات :— أنه ليس يمكن أن يتقرر الاجماع فى مسألة ما فى عصر ما إلا بأن يكون ذلك العصر عندنا محصورا ، وأن يكون جميع العلماء الموجودين فى ذلك العصر معامرين

فصل

قال أبو محمد : ثم اختلف الناس في وجوه من الاجماع ، لا علينا ان
عندنا ، أعني معلوماً أشخاصهم ومبلغ عددهم ، وأن ينقل اليها في المسئلة مذهب
كل واحد منهم فيها نقل تواتر ، ويكون مع هذا كله قد صح عندنا أن
العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على أنه ليس في الشرع ظاهر وباطن
وأن العلم بكل مسئلة يجب أن لا يكتم عن أحد ، وأن الناس طريقهم واحد
في علم الشريعة . وأما وكثير من الصدر الأول قد نقل عنهم أنهم كانوا يرون
أن للشرع ظاهراً وباطناً ، وأنه ليس يجب أن يعلم بالباطن من ليس من أهل
العلم به ولا يقدر على فهمه ، مثل ما روى البخاري عن علي رضي الله عنه أنه
قال : حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله . ومثل ما روى
من ذلك عن جماعة من السلف ، فكيف يمكن أن يتصور اجماع منقول اليها
عن مسئلة من المسائل النظرية ؟ ونحن نعلم قطعاً أنه لا يخلو عصر من الأعصار
من علماء يرون أن في الشرع أشياء لا ينبغي أن يعلم بحقيقتها جميع الناس وذلك
بخلاف ما عرض في العمليات فإن الناس كلهم يرون افشاءها لجميع الناس على
السواء . ويكتفى حصول الاجماع فيها بأن تنتشر المسئلة فلا ينقل اليها فيها
خلاف ، فإن هذا كاف في حصول الاجماع في العمليات بخلاف الامر في العمليات .
ونحن لانوافق على الكلمة الأخيرة التي معناها الاجماع السكوتي إلا إن كان
يريد به التواتر العملي فقط وأما أن يفتى مفت أو يحكم حاكم بأمر من أمور
الشريعة ثم لا يخالفه - فيما يصل اليها - أحد من أهل عصره فليس هذا اجماعاً
ولا شبيهاً به وهو واضح

وقال الامام العلامة عز الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن المرتضى
اليميني المعروف بابن الوزير - مؤلف الروض الباسم - في كتابه (اينار الحق على

نذكرها ان شاء الله تعالى، وان كئند قد بينا آتفا أنه لا حاجة بأحد الى طلب
اجماع او اختلاف ، وانما الفرض على الجميع والذي يحتاج اليه الكل ، فهو
معرفة أحكام القرآن ، وما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط ، كما
بيننا ان اهل العلم ، مالوا الى معرفة الاجماع ، ليعظموا خلاف من خالفه
وليزجروه عن خلافه فقط . وكذلك مالوا الى معرفة اختلاف الناس ،
لنكذيب من لا يبالي بادعاء الاجماع - جرأة على الكذب حيث الاختلاف
موجود - فيردعونه بايراده عن الاجماع في كذبه فقط ، وبالله تعالى التوفيق
قال أبو محمد : فقالت طائفة : الاجماع اجماع الصحابة رضى الله عنهم فقط
وأما اجماع من بعدهم فليس اجماعا . وقالت طائفة : اجماع أهل كل عصر اجماع
صحيح ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة منهم : اذا صح اجماع كل عصر ما
فهو اجماع صحيح ، وليس لهم ولا لأحد بعدهم أن يقول بخلافه . وقالت
طائفة منهم أخرى : بل يجب مراعاة ذلك العصر ، فان انقضوا كلهم ولم
يحدثوا ولا أحد منهم خلافا لما اجمعوا عليه ، فهو اجماع قد انعقد ولا يجوز
لأحد خلافه ، وان رجع أحد منهم عما اجمع عليه مع اصحابه فله ذلك ، ولا
يكون ذلك اجماعا . وقالت طائفة : اذا اختلف أهل عصر في مسألة ما فقد
ثبت الاختلاف ، ولا ينبغي في تلك المسألة اجماع أبداً . وقالت طائفة : بل
الخالق) : « اعلم أن الاجماعات نوعان : أحدهما تعلم صحته بالضرورة من الدين
بحيث يكفر بخالفه ، فهذا اجماع صحيح ولكنه مستغنى عنه بالعلم الضروري
من الدين . وثانيهما ما نزل عن هذه المرتبة ولا يكون الا ظنا لأنه ليس بعد
التواتر الا الظن ، وليس بينهما في النقل مرتبة قطعية بالاجماع . وهذا هو حجة
من يمنع العلم بمحصل الاجماعات بعد انتشار الاسلام ، ولعلك بعد هذا
اقتنعت بما رسمنا لك من معنى الاجماع . والله الهادى الى الحق . وكتبه
أبو الاشبال احمد بن محمد شاكر عفا الله عنه

إذا اختلف أهل عصر ما ، في مسألة ما ، ثم أجمع أهل العصر الذي بعدهم على بعض قول بعض أهل العصر الماضي ، فهو اجماع صحيح لا يسع أحداً خلافه أبداً . وقالت طائفة : إذا اختلف أهل العصر على عشرة أقوال مثلاً أو أقل أو أكثر ، فهو اختلاف فيما اختلفوا فيه ، وهو اجماع صحيح على ترك ما لم يقولوا به من الأقوال ، فلا يسع أحداً الخروج على تلك الأقوال كلها ، وله أن يتخير منها ما اذاه إليه اجتهاده . وقالت طائفة : ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع صحيح لا يجوز خلافه لأحد . وقالت طائفة : ليس هذا اجماعاً وقالت طائفة : إذا اتفق الجمهور على قول ، وخالفهم واحد من العلماء فلا يلتفت إلى ذلك الواحد ، وقول الجمهور هو اجماع صحيح . وهذا قول محمد ابن جرير الطبري . وقالت طائفة : ليس هذا اجماعاً . وقالت طائفة : قول الجمهور والاكثر اجماع ، وإن خالفهم من هو أقل عدداً منهم . وقالت طائفة : ليس هذا اجماعاً . وقالت طائفة : اجماع أهل المدينة هو الاجماع ، وهذا قول المالكيين . ثم اختلفوا فقال ابن بكير منهم وطائفة معه : سواء كان عن رأي أو قياس أو نقلاً . وقال محمد بن صالح الأبهري منهم وطائفة معه : إنما ذلك فيما كان نقلاً فقط . وقالت طائفة : اجماع أهل الكوفة ، وهذا قول بعض الحنفيين . وقالت طائفة : إذا جاء القول عن صاحب الواحد أو أكثر من واحد من الصحابة ولم يعرف له مخالف منهم ، فهو إجماع ، وإن خالفه من بعد الصحابة رضي الله عنهم . وهو قول بعض الشافعيين وجمهور الحنفيين والمالكيين . وقال بعض الشافعيين : إنما يكون اجماعاً إذا اشتهر ذلك القول فيهم وانتشر ، ولم يعرف له منهم مخالف ، وأما إذا لم يشتهر ولا انتشر فليس اجماعاً ، بل خلافه جائز

ثم ههنا أقوال هي داخلة في باب الهوس أن سلم أصحابها من القصد إلى (١)

(١) في الأصل «من» وهو خطأ ، تقول : قصده وقصده له وقصده إليه ، بمعنى .

التلاعب بالدين . كقول بعض الحنفيين : ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد ، وإن اختيارات الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداود بن علي وسائر العلماء - : شذوذ وخرق الاجماع . وكقول بكر بن العلاء القشيري المالكي : إن بعد سنة مائتين قد استقر الأمر ، وليس لأحد أن يختار . وكقول انسان ذكره أبو ثور في رسالة له ورد عليه ، وكان قوله : أنه ليس لأحد أن يخرج عن اختيارات الاوزاعي وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح قال أبو محمد : أصناف الحق أكثر من أصناف التمر . ويكفي من بطلان كل قول في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - : قول الله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » وقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فصيح أنه لا برهان في الدين إلا ما حده الله تعالى ، وأن حدود الله ليست إلا في كلامه ، وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط . وأن من لم يأت في قوله في الدين ببرهان - من القرآن أو حكم مستند ثابت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فليس من الصادقين ، بل هو كاذب آفك ضال مضل ، وبالله تعالى التوفيق . إلا أنه لا بد - بحول الله تعالى - من بيان شبه هذه الاقوال الفاسدة ، التي قد عظم خطأ أهلها وكثر اتباعها ، لعل الله تعالى يهدي بهداه لنا أحدا - فيكون خيراً لنا من حمر النعم ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - وما توفيقنا الا بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

واعلموا ان جميع هذه الفرق ، متفقة على ان اجماع الصحابة رضي الله عنهم اجماع صحيح ، وقائلون بان كل ما اشتهر فيهم رضي الله عنهم ، ولم يقع منهم تكبير له ، فهو اجماع صحيح . فاعلموا أن اجماع هذه الفرق على ذكرنا ، حاكم لنا عليهم ، وموجب لنا أننا المتبعون للاجماع ، وأن مخالفتنا كلهم

مخالفون للاجماع باقرارهم ، والحمد لله رب العالمين . كما نذكر في الباب المتصل بهذا إن شاء الله تعالى

ذكر الكلام في الاجماع اجماع من هو ؟ أ إجماع الصحابة
رضي الله عنهم أم الأئصار بعدهم ؟ وأي شيء هو الاجماع ،
وبأي شيء يعرف أنه اجماع

قال أبو محمد : قال أبو سليمان وكثير من اصحابنا : لا إجماع إلا إجماع
الصحابة رضي الله عنهم ، واحتج في ذلك بأنهم شهدوا التوقيف من رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وقد صح أنه لا إجماع (١) إلا عن توقيف . وايضاً فانهم
رضي الله عنهم كانوا جميع المؤمنين ، لا مؤمن من الناس سواهم ، ومن
هذه صفة فاجماعهم هو اجماع المؤمنين ، وهو الاجماع المقطوع به . وأما
كل عصر بعدهم فانما هم بعض المؤمنين لا كلهم ، وليس اجماع بعض المؤمنين
اجماعاً ، انما الاجماع اجماع جميعهم . وايضاً فانهم كانوا عدداً محصوراً ،
يمكن أن يحاط بهم وتعرف أقوالهم ، وليس من بعدهم كذلك

قال أبو محمد : أما قوله : إنهم شهدوا التوقيف من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فهو كما قال . وهذا إنما هو حجة في أنه لا إجماع إلا عن توقيف
ولا شك في أن اجماع الصحابة رضي الله عنهم اجماع صحيح ، وإنما الكلام
في الأئصار بعدهم ، وقد عارضه مخالفوه بأن قالوا : قد يجوز أن يجمع أهل
عصر بعدهم على دليل من نص قرآن أو سنة ، فهذا يدخل في التوقيف .
وأما قوله : إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا جميع المؤمنين ، وإن من بعدهم
إنما هم بعض المؤمنين ، فقول صحيح يعرف صدقه بالعيان والمشاهدة ، إلا

(١) في الأصل هنا زيادة ونصه : « وقد صح أنه لا إجماع إلا إجماع الصحابة
رضي الله عنهم عن توقيف » : والمعنى فيه غير ظاهر ولا صحيح

أنه قد حارضه مخالفوه في نكتة من هذه الجملة ، وهو أنه قال : إن كان هكذا فإنه مذمات خديجة رضى الله عنها ، أو بعض قدماء الصحابة رضى الله عنهم ، فإن الباقيين منهم إنما هم بعض المؤمنين لا كلهم أيضاً ، فقل : إن الاجماع إنما هو إجماع من أسلم منهم بمكة قبل أن يموت منهم أحد ، فعارضه بعض أصحابنا بأن قال : نعم ! هذا حق ، ما جاء قط نص قرآن ولا سنة بتسمية ما اتفق عليه من بقى بعد من مات اجماعاً . قال بعض أصحابنا : لا ! ولكن نقول : إن كل من مات منهم رضى الله عنهم ، فنحن موقنون قاطعون بأنه لو كان حياً أسلم للوحي المنزل من القرآن ، أو البيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه لم يمت إلا مؤمناً بكل ما ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ، بلا شك ، وليس كذلك من بعدهم ، لأنه حدث فيمن بعدهم من لا يقول بخبر الواحد الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا تقطع عليهم بطاعة ما حكم به عليه السلام ، بخلاف الصحابة الذين مات منهم فهو داخل في الاجماع بهذه الجملة . فعارضه المخالف فقال : ان الأمر وإن كان كذلك ، فمع ذلك فقد كان يمكن أن يخالف الوحي متأولاً باجتهاده كما فعل عمر وخاله وأبو السنابل (١) وغيرهم ، فإن لم يعتد هذا خلافاً ، لأنه وهم من صاحبه ، فلا يعتد بخلاف أحد من أهل الاسلام للنص - إذا خالفه متأولاً باجتهاده - لأن كل مسلم كان أو يكون فإنه مسلم لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم به ، وإن خالف بعد ذلك متأولاً باجتهاده مخطئاً ، قاصداً الى الخير في تقديره ، فقد صار على هذا القول كل حكم اجماعاً وبطل الاختلاف قال ابو محمد : وهذا اعتراض غير صحيح ، ولا يمنع مما أوجبه ابو سليمان من أن من بعد الصحابة إنما هم بعض المؤمنين - لا كلهم - لأن كل حكم نزل

(١) بنون خفيفة ثم موحدة ثم لام صحابى مشهور اختلف في اسمه قيل اسمه عمرو وقيل لبيدوقيل غير ذلك . انظر تقريب التهذيب .

من الله تعالى بعد موت من مات من الصحابة رضى الله عنهم ، فلم يكلفوا قط أن لا يخالفوا ذلك الحكم ، لانه لم يبلغهم . وانما يلزم الحكم بعد بلوغه . قال الله عز وجل : « لا تُذركم به ومن بلغ » . وانما كان يراعى اجماعهم عليه ، أو خلافهم له ، لو بلغهم . وليس من بعدهم - اذا بلغهم الحكم - كذلك ، بل إن اتبعوه فقد أجمعوا عليه ، ومن خالفه منهم مجتهدا فقد وجب الاختلاف في ذلك الحكم . وأما قوله : ان عدد الصحابة رضى الله عنهم كان محصورا ، ممكننا جمعه وممكننا ضبط أقوالهم ، وليس كذلك من بعدهم . فانما كان هذا اذا كانوا كلهم بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تفرقهم في البلاد ، وأما بعد تفرقهم فالحال في تعذر حصر أقوالهم كالحال فيمن بعدهم سواء ولا فرق . هذا أمر يعرف بالمشاهدة والضرورة .

قال ابو محمد : وأما من قال : إن اجماع اهل كل عصر فهو اجماع صحيح ، فقول باطل ، لما ذكرنا من أنهم بعض (١) لا كلهم ، لكنه حق ، لما ذكرنا قبل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه لا تزال طائفة من امتي على الحق الى أن يأتي امر الله

قال ابو محمد : ونحن - ان شاء الله - مبينون كيفية الاجماع بيانا ظاهرا يشهد له الحس والضرورة ، وبالله تعالى التوفيق . فنقول : ان الاجماع - الذى هو الاجماع المتيقن ، ولا اجماع غيره - لا يصح تفسيره ولا ادعاؤه بالدعوى . لكن ينقسم قسمين ، احدهما : كل مالا يشك فيه أحد من أهل الاسلام ، في ان من لم يقل به فليس مسالما ، كشهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، وكوجوب الصلوات الخمس ، وكصوم شهر رمضان ، وكتحريم الميتة والدم والخنزير ، والاقرار بالقرآن ، وجملة الزكاة . فهذه أمور من بلغته فلم يقر بها فليس مسالما . فاذ ذلك كذلك فكل من قال بها فهو مسلم ، فقد صح أنها اجماع من جميع

(١) كذا بالأصل ولعله : « بعض المسلمين » .

أهل الاسلام . والقسم الثانى : شئ شهد به جميع الصحابة رضى الله عنهم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو تيقن انه عرفه كل من غاب عنه عليه السلام منهم ، كفعله فى خيبر اذ أعطاها يهود بنصف ما يخرج منها من زرع أو تمر ، يخرجهم المسلمون اذا شاؤا . فهذا لاشك عند كل أحد فى انه لم يبق مسلم فى المدينة إلا شهد الأمر أو وصل اليه ، يقع (١) ذلك الجماعة من النساء والصبيان والضعفاء ، ولم يبق بمكة والبلاد النائية مسلم إلا عرفه وسربه . على أن هذا القسم من الاجماع قد خالفه قوم بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم ، وهما منهم وقصدا الى الخير وخطأ باجتهادهم . فهذان قسمان للاجماع ، لا سبيل الى أن يكون الاجماع خارجا عنهما ، ولا أن يعرف اجماع بغير نقل صحيح اليهما ، ولا يمكن أحدا انكارها ، وما عداها فدعوى كاذبة . وبالله تعالى التوفيق . ومن ادعى انه يعرف اجماعا خارجا من هذين النوعين ، فقد كذب على جميع أهل الاسلام ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا

قال ابو محمد : * نا محمد بن سعيد بن عمر بن نبات ، نا محمد بن أحمد بن مفرج نا ابن الورد نا احمد بن حماد رغبة نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد حدثني هقييل بن خالد عن ابن شهاب . قال اخبرني أنس بن مالك : انه سمع عمر بن الخطاب القعد حين بايع المسلمون أبا بكر فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد استوى ابو بكر على المنبر ثم استوى - يعنى عمر - فشهد قبل ابى بكر فقال : أما بعد ، فأتى قلت لكم أمس مقالة وانها لم تكن كما قلت ، وإنى والله ما وجدت المقالة التى قلت لكم فى كتاب انزله الله تعالى ، ولا فى عهد عهده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنى كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا ، فاختر الله لرسوله الذى عنده على الذى عندكم ، وهذا الكتاب الذى هدى الله به رسوله ، فخذوا به تهتدوا

(١) كذا بالأصل

نما هدى له رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قال ابو محمد : فهذا امر رضى الله عنه على المنبر ، بحضور جميع الصحابة
رضى الله عنهم :- يعلن ويعترف بأنه يقول القول لم يجده في قرآن ولا في سنة
وانه ليس كما قال . ولا ينكر ذلك أحد من الصحابة ، ويأمر باتباع القرآن
ولا يخالفه في ذلك احد منهم . فصيح ان قولنا بان لا يتبع ما روى عن أحد
من الصحابة إلا أن يوجد في قرآن أو سنة هو اجماع الصحابة الصحيح ،
وان وجوب اتباع النصوص هو الاجماع الصحيح . وهو قولنا والحمد لله
رب العالمين . وأن من خالف هذين القولين ، فقد خالف الاجماع
الصحيح ، وكذلك من قلد انسانا بعينه في جميع اقواله ، أو جعل وكده (١)
الاحتجاج بجميع اقوال انسان بعينه ، كما فعل الخنفزيون والمالكيون
والشافعيون :- خلاف متيقن لجميع عصر الصحابة ، ولجميع عصر التابعين ،
ولجميع عصر تابعي التابعين أو لهم عن آخرهم . فنحن ولله الحمد المتبعون
للاجماع ، وهم المخالفون للاجماع المتيقن . نسأل الله تعالى أن يفي بمهم الى
الهدى ، وأن يثبتنا عليه آمين

فصل

وأما من قال : ان الاجماع لا يجوز لأحد خلافه ، فقول صحيح .
وضمونه موضع تلبيس ، واخرجه مخرج تدليس ، وصارت كلمة حق أريد بها
باطل . وذلك أنهم أوهموا ان مالا اجماع فيه ، فان الاختلاف فيه سائق جائز
(١) بفتح الواو واسكان الكاف ويجوز ضم الواو . يقال وكدا الأثرو وكدا اذا
مارسه وقصده ، وما زال ذاك وكدى - بفتح الواو - أى مرادى وهى وفعل
ودأبى وقصدى . وكذلك بضم الواو فكأن الوكد بالضم اسم وبالفتح المصدر
اه ملخصا من اللسان

قال ابو محمد: وهذا باطل ، بل كل ما اجمع عليه أو اختلف فيه فهما سواء في هذا الباب ، فلا يحل لأحد خلاف الحق أصلاً سواء اجمع عليه أو اختلف فيه . فان قيل : فهلا عذرتكم من خالف الاجماع ، كما عذرتكم من خالف فيما فيه خلاف . قلنا : كلا ! لعمري ما فعلنا شيئاً مما تقولون ، ولا فرق عندنا فيما نسبتم اليه الفرق بينه ، بل قولنا الذي ندين الله تعالى به هو انه لاحق في الدين الا فيما جاء به كلام الله تعالى في القرآن أو بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للوحى المنزل اليه ، وانه لا يحل لأحد خلاف شيء من ذلك ، فمن جهل واخطأ قاصدا الى الخير ، لم يتبين له الحق ولا فهمه ، خالف شيئاً من ذلك فسواء اجمع عليه ، او اختلف فيه ، هو مخطئ . معذور . أجور مرة ، كمن اسلم ولم ينفقه فرض الصلاة ، أو كمن اخطأ في القرآن الذي لا اجماع كالاجماع عليه ، فأسقط آية أو بدل كلمة أو زادها غير حامد ، لكنه مقدر أنه كذلك ، فهذا لا اثم عليه ولا حرج ، وهكذا في كل شيء . ومن عمد نخالف ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، غير مسلم بقلبه أو بلسانه انه كحكمه عليه السلام ، فهو كافر سواء كان فيما اجمع عليه ، او فيما اختلف فيه . قال تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً » . وان خالف ما صح عنده من ذلك بعلمه ، وسلم له بقلبه ولسانه ، فهو مؤمن فاسق ، كالزاني وشارب الخمر وسائر العصاة . سواء كان مما اجمع عليه ، او مما اختلف فيه . فهذه الحقائق التي لا يقدر احد على معارضتها ، لا الاقوال الموهمة . والله تعالى التوفيق

فصل

وأما من قال بمراعاة انقراض العصر في الاجماع ، فمن احسن قول قيل . لأن عصر الصحابة رضى الله عنهم ، اتصل مائة عام وثلاثة أعوام ، لأن سمية

ام حامر رضى الله عنهما ماتت في اول الاسلام ، ثم لم يزلوا يموت منها من بلغ اجله ،
 كابى امامة وخديجة وعثمان بن مظعون وقتلى بدر وأحد واهل البعوث ، عاما
 عاما . ومن مات في خلال ذلك ؛ الى أن مات أنس سنة احدى وتسعين من الهجرة ،
 وكان عصر التابعين مداخلا لعصر الصحابة رضى الله عنهم ، لانه لما أسلم
 الاثنا عشر رجلا من الانصار رضى الله عنهم ، قبل الهجرة بسنة وثلاثة أشهر
 كاملة لأنهم أسلموا في ذى الحجة في أيام الحج - وحملوا مع أنفسهم مصعب بن
 عمير رضى الله عنه معلمهم القرآن والدين ، وبقوا كذلك تمام عام ، ثم حج
 منهم سبعون مسلما وثلاث نسوة مسلمات - كلهم يعرف اسمه وحسبه - وهم
 أهل بيعة العقبة ، وتركوا بالمدينة اسلاما كثيرا فاشياء يتجاوز المؤمن من الرجال
 والنساء ، ثم هاجر عليه السلام في ربيع الأول ، فاشك في انه قد مات في تلك
 الخمسة عشرة شهرا منهم مولى من نساء ورجال ، لأنهم أعداد عظيمة ، وكلهم
 من جملة التابعين - وهم الجمهور - إلا من شاهد منهم النبي صلى الله عليه وسلم
 وهم الأقل ، وهكذا كل من أسلم ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم من جميع جزيرة
 العرب ، كبلاد اليمن والبحرين وعمان والطائف وبلاد مصر وقضاة وسائر
 ربيعة وجبلى طى والنجاشى ، فكل من يلق منهم النبي صلى الله عليه وسلم
 فهو من التابعين ، فلم يزل التابعون يموت منهم الواحد ، والاثنان والعشرات
 والمئون والآلاف ، من قبل الهجرة بسنة وشهرين ، الى أن مات آخرهم في
 حدود ثمانين ومائة من الهجرة ، كخلف بن خليفة الذى رأى عمرو بن حريث (١)
 وكن ذكر عنه انه رأى أنس بن مالك رضى الله عنه ، فن هذا الواهى دماغه
 الذى يتماطى مراعاة انقراض أهل عصر ، مقدار مائة عام وثلاثة أعوام ، ثم
 عصر آخر مقدار مائة سنة وثمانين سنة ، ويضبط أنفاسهم واجمعهم ، هل
 (١) أنكر سفيان بن عيينة واحمد بن حنبل أن يكون خلف رأى عمرو بن حريث ، قال
 احمد : ولكنه عندى شبه عليه . وقال سفيان : لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث .

اختلفوا بعد ذلك أم لا ؟ فكيف أن يوجب ذلك على الناس ، لاسيما وأهل
ذلك العصر متداخلان ، مضى كثير من أهل العصر الثاني ، قبل انقراض
العصر الاول بدهر طويل أكثر من مائة عام . وقد أفتى جمهورهم مع الصحابة ،
كعقمة ومسروق وشريح وسليمان وربيعة (١) وغيرهم ، ماتوا في عصر الصحابة
وهكذا تتداخل الاعصار الى يوم القيامة

وقد اعترض بعضهم في هذا بقول رسول الله صلى عليه وسلم : خيركم القرن
الذي بعثت فيه ، ثم الذين ياونهم ، ثم الذين ياونهم . فقلت : بين الأمرين فرق
كباين النور والظلمة ، لأن الذي تباينت به الاعصار المذكورة ، هو شقوق (٢)
في الفضل لا يلحقه الآخرون ، معروف لمن تأخر من قرن الصحابة ، على من
تقدم من قرن التابعين ، وليس كذلك جواز الفتيا ، لأنه ان لم تجز الفتيا
لتابع حتى ينقضى عصر الصحابة ، لم تجز فتيا من ذكرنا ممن مات من التابعين
في عصر الصحابة ، وهذا باطل . أو يقولون : انه يراعى انقراض عصر التابعين
مع عصر الصحابة معا ، ففي هذا مراعاة كل عصر الى يوم القيامة ، مع عصر
الصحابة لتداخل الاعصار ، وهذا محال . والذي يدخل هذا القول من الجنون
أكثر من هذا ، لانه يجب على قوهم أنه اذا لم يبق من الصحابة إلا أنس وحده
فانه كان له ولغيره من التابعين أن يرجعوا عما اجمعوا عليه قاطبا أنس انسد
عليهم هذا الباب والقيت المعلقة (٣) فخرم عليهم من الرجوع ما كان مباحا
لهم قبيل ذلك وكفى بهذا جنونا ، وليت شعري متى يمكنه التطوف عليهم في

(١) سليمان هو ابن طرخان التيمي مات سنة ١٤٣ عن ٩٩ سنة . وربيعة هو

ابن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي مات سنة ١٣٦ . وفي الأصل : « وسليمان

ابن ربيعة » : وهو خطأ بل هما اثنان (٢) الشف بفتح الشين وكسرها الفضل

والربح والزيادة وقد شف عليه يشف شفوا (٣) كذا بالأصل وهو

غير واضح

آفاقهم بل أن لا يزالهم الى ان يموتوا ، ومتى جمعوا له في صعيد واحد . ما في
الرغوة أكثر من هذا ، ولا في الهزل والتدين بالباطل ما يفوق هذا ،
ونعوذ بالله العظيم من الضلال .

فصل

وأما من قال : اذا اختلف أهل عصر ما ، في مسألة ما ، فقد ثبت الاختلاف
ولا ينعقد في تلك المسألة اجماع أبدا ، فانه كلام فاسد . لأن الاختلاف
لا حكم له ، إلا الانكار له ، والمنع منه ، وإيجاب القول على كل أحد بما أمر
الله تعالى به في كتابه ، او على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فقط ولا
مزيد . فالاختلاف لا يحل ان يثبت ، ولا يسمع أحدا خلاف الحق أصلا ، لكن
من خالفه جاهلا متأولا فهو مخطئ ممدود ، مأجور أجراً واحدا ، كما
ذكرنا آنفا . وفرض على كل من بلغه الحق أن يرجع اليه ، فان عانده بقلبه
او باسائه عالما بالحق فهو كافر ، وان عانده بفعله عالما بالحق ففاسق ، كما
قدمنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وأما من قال : اذا اختلف أهل عصر ما ، ثم أجمع أهل عصر ثان على
أحد الاقوال التي اختلف عليها أهل العصر الماضي ، فليس لأحد خلاف ما
أجمع عليه أهل العصر الثاني . فقد قلنا في تعذر علم هذا بما قلنا آنفا ، وسنزيد
في ذلك بيانا لا يحيل ان شاء الله تعالى عن ذي لب ، وقد قلنا إنه لا معنى
لمراعاة ما اجمع عليه مما اختلف فيه ، انما هو حق او خطأ ، والحق في الدين
ليس إلا في كلام الله تعالى ، أو بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه
بنقل الثقات مسندا فقط . وهذا لا يسمع أحدا خلافة ، ولا يقويه ولا يزيده

رتبة في أنه حق أن يجمع عليه ، ولا يوهنه أن يختلف فيه ، والخطأ هو خلاف النص ، ولا يحل لأحد أن يخطئ* ، لأنه يعذر بتأوله وجهله كما قدمنا ، أو يكفر بعناده بقلبه أو بلسانه ، أو يفسق بمخالفته بعمله فقط ، وبالله تعالى التوفيق ولا سبيل الى اجماع أهل عصر ما ، على خلاف نص ثابت ، لأن خلاف النص باطل ، ولا يجوز اجماع الامة على باطل ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، فصيح ان هذا القول - الذي صدرنا في الباب - فاسد

فصل

وأما قول من قال : ان افترق أهل العصر على أقوال كثيرة جدا ، أو أكثر من واحد ، فان ما لم يقولوه قد صح اجماع منهم على تركه . فقد قلنا في تعذر معرفة ذلك وحصره ، ونقول أيضا ان شاء الله تعالى . وقد قلنا : انه لا يمكن مع ذلك أن يجمع أهل عصر طرفة عين فما فوقها خطأ على خطأ ، لاخبار النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا تزال طائفة على الحق . فهذه الاقوال كلها متخاذلة غير موضوعة وضعا صحيحا ، خارجة عن الامكان الى الامتناع ، وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به

قال أبو محمد : فوهوا ههنا بان قالوا : قد صح اجماع من الصحابة رضي الله عنهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على المنع من بيع امهات الاولاد وكان بيعهن على عهده عليه السلام حلالا . وقد صح اجماعهم على جلد شارب الخمر ثمانين ، ولم يكن ذلك على عهده صلى الله عليه وسلم ، وقد صح اجماعهم على اسقاط ستة أحرف من جملة الاحرف السبعة التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا : كذبتكم وأفكتم ! أما جلد شارب الخمر ثمانين ، فبيد الله تعالى عمر من أن يشرع حدا لم يأت به وحى من الله تعالى ورسوله

صلى الله عليه وسلم ، ونحن نسألكم ما الفرق بين ما تدعونه بالباطل من إحداه
 حد لم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحمر ؟ وبين إثبات حد في
 اللياسة بقطع الذكر ؟ أو في الزنا بجلد مائتين ؟ أو بقطع يد الغاصب ؟ أو بقطع
 أضرار آكل الخنزير ؟ وما الفرق بين هذا كله وبين إسقاط صلاة وزيادة
 أخرى ؟ وإبطال صوم رمضان ، وإحداث شهر آخر ؟ ومن أجاز هذا فقد خرج
 عن الاسلام ، وكفر كفر صراحا ، ولحق بالباطنية وغلاة الروافض ، واليهود
 والنصارى الذين بدلوا دينهم . وإنما جلد عمر الأربعين الزائدة تعزيرا ، كما صح
 عنه أنه كان إذا أتى بمن تنابح في الحمر جلده ثمانين ، وإذا أتى بمن لم يكن له منه
 إلا الوهلة ونحوها جلده أربعين . وبما معشر من لا يستحي من الكذب ، أين
 الاجتماع الذى تدعونه ؟ وقد صح أن عثمان وعلياً وعبد الله بن جعفر - بحضرة
 الصحابة - جلدوا في الحمر أربعين بعد موت عمر . كما * ثنا عبد الله بن يوسف ثنا
 أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم
 ابن الحجاج ثنا إسحاق بن راهويه ثنا يحيى بن حماد (١) ثنا عبد العزيز بن المختار
 ثنا عبد الله بن فيروز الداناج - مولى ابن عامر - ثنا حنين (٢) بن المنذر
 أبو ساسان . قال : شهدت عثمان أتى بالوليد يشهد عليه رجلا . أحدهما همران
 أنه شرب الحمر ، والثاني أنه قاءها ، قال عثمان : يا على قم فاجلده . فقال على :
 يا حسن قم فاجلده . فقال الحسن : ول حارها من تولى قارها (٣) فكأنه وجد
 عليه ، فقال على : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده ، فجلده وعلى بعد حتى بلغ أربعين
 فقال : أمسك : جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ،

(١) فى الأصل « يحيى بن آدم » وصححه من صحيح مسلم

(٢) بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة (٣) معناه : ول شرها من

تولى خيرها ، ول شديدتها من تولى هينتها ، جعل الحر كناية عن الشر والشدة
 والبرد وكناية عن الخير واللين . قاله فى اللسان

وصهر ثمانين ، وكل سنة . فان كان ضرب الثمانين اجماعا ، فعثمان وعلي وابن جعفر والحسن ومن حضرهم خالفوا الاجماع ، ومخالف الاجماع عندهم كافر . فانظروا فيما تفحصهم آراؤهم ، وحاشا للأئمة الصحابة رضى الله عنهم من الكفر ومن مخالفة الحق ، ومن احداث شرع ، لم يأذن به الله تعالى . فان قيل : فما معنى قول على : وكل سنة . قلنا : صدق لأن التعزير سنة ، فان قيل : ان التعزير عندهم لا يتجاوز عشر جلدات . قلنا يمكن أن يجلبه عمر لكل كأس عشر جلدات تعزيرا ، فهذا جائز . وقد تعامل في هذا الخبر بعض من لا يبالي بما اطلق به لسانه في نصر ضلاله . فان ذكر ما « ثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الثوري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن عبد الوهاب ثنا خالد بن الحارث ثنا سفيان الثوري عن أبي حصين (١) . أنه حدث قال : سمعت حمير بن سعد النخعي قال سمعت على بن أبي طالب قال : ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت فأجد في نفسي إلا صاحب الحجر ، فانه لو مات وديته ، وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه (٢) قال أبو محمد : فاعجبوا لعمى هذا الانسان ، يعمل حديثا صحيحا لا يفتقر فيه ، بحديث مماوه عملا . أولها أن راويه يختلف فيه ، مرة حمير بن سعيد ، ومرة حمير بن سعد ، ومرة نخعي ، ومرة حنفي (٣) . ثم الطامة الكبرى كيف يعمل

- (١) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين وهو عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي
- (٢) بضم السين ويجوز في النون المشددة الفتح والضم وكذا هو بالضبطين في اليونينية (٣) ليس في الحديث علة وهو حديث صحيح رواه أيضا مسلم وابوداود وابن ماجه . وحمير لم يختلف في اسم أبيه بل هو « سعيد » بالياء . قال النووي فيما نقله عنه العيني في شرح البخاري (١١ : ١٢٨) : « هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيحين ، ووقع للحميدي في الجميع سعد بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب عمر بن سعد بخذف الياء

هذا المفتون حجة شيئاً يخبر على عن نفسه أنه يجد في نفسه منه ما لا يجد من سائر الحدود ، فإن كان حقاً وسنة ، فلم يجد في نفسه إذا حتى يؤدي دينه إن مات من ذلك الجلد ، وهلا وجد في نفسه ممن مات في سائر الحدود ، وفي هذا كفاية . ثم معاذ الله أن يثبت على في الدين ما لم يسنه عليه السلام ، ثم لو صح لكان وجهه بينا ، وهو : أنه إنما يجد في الأربعين الزائدة التي جلدوها تعزيراً

ثم نقول لهم : لو ادعى عليكم ههنا خلاف الاجماع ، لصدق مدعى ذلك عليكم ، لأنكم تقررون أن عمر أول من جلد في الحجر ثمانين ، وقد كان استقر الاجماع قبله على أربعين ، فقد أقررتم على أنفسكم بخلاف الاجماع ، ونسبتم عمر الى خلاف الاجماع ، وقد أعاده الله تعالى من ذلك . وأما أنتم فأنتم أعلم بأنفسكم ، وإقراركم على أنفسكم لازم لكم ، فإن لجأتم الى مراعاة انقراض العصر لو كنتم مثله في جلد عثمان وعلى في الحجر أربعين بعدهم ولا فرق .

وأما أمهات الاولاد فكذب في ذلك أفحش من كل كذب ، لأن عبد الله ابن الربيع قال : * نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الاعرابي نا أبو داود السجستاني نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله الانصاري قال : بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، فاما كان عمر نهانا فأنتهيننا . فهذا عمل الناس أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيام أبي بكر * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر - غندر - نا محمد بن سعيد عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب . قال : انطلقت أنا ورجل الى عبد الله بن مسعود نسأله عن أم الولد ، فإذا هو يصلي ورجلان قد اكتنفاه . فلما صلى

منهما وهو غلط فاحش » وقال النووي في تهذيب الاسماء (٤ : ١٦) :

« اتفقوا على توثيقه وجلالته »

سألاه فقال لاحدهما : من أقرأك قال أقرأنيها أبو عبدة وأبو الحكم المزني .
وقال الآخر : أقرأنيها عمر بن الخطاب ، فبكى ابن مسعود حتى بل الحصى بدموعه
وقال : إقرأ كما أقرأك عمر ، فانه كان للاسلام حصينا حصينا يدخل الناس فيه
ولا يخرجون منه ، فلما أصيب عمر انثلم الحصن فخرج الناس من الاسلام .
قال : وسألته عن أم الولد . فقال : تعتق من نصيب ولدها * ناحم نا ابن مفرج
نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا سفيان بن عيينه نا الاعشى نا زيد بن
وهب . قال : مات رجل منا وترك أم ولد ، فأراد الوليد بن عقبة بيعها في
دينه ، فاتينا ابن مسعود فوجدناه يصلي ، فانتظرناه حتى فرغ من صلاته ، فذكرنا
ذلك له ، فقال : إن كنتم لابد فاجعلوها في نصيب ولدها * وبه الى عبد الرزاق
عن ابن جريج أنه حدثه قال : أخبرنا عطاء بن أبي رباح أن ابن الزبير أقام أم حبيبي
أم ولد محمد بن صهيب في مال ابنها ، جعلها من نصيبه ، ويسمى ابنها خالدا . قال
عطاء : وقال ابن عباس : لا تعتق أم الولد حتى يلفظ سيدها بعقها * نا احمد بن
محمد الطائفي نا محمد بن احمد بن مفرج نا ابراهيم بن احمد بن فراس نا محمد بن علي
بن زيد نا سعيد بن منصور نا هشيم نا خبر نا مغيرة بن مقسم نا الشعبي نا عبيدة
الساماني . أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب أعتقا امهات الاولاد ،
قال علي بن أبي طالب : ففضى بذلك عمر حتى أصيب ، ثم قضى بذلك عثمان
حتى أصيب ، فلما وليت رأيت أن أرقهن .

قال أبو محمد : وهذا قول زيد بن ثابت وغيره . فيقال لهؤلاء الذين قد أعمى
الله تعالى أبصارهم : أتقرون أن عمر هو أول من منع من بيعهن ؟ فنقول لهم :
نعم . ويدعونه اجماعا من كل من معه من الصحابة رضي الله عنهم . فيقال لهم :
قد أقررتم أن عمر خالف الاجماع بهذا الفعل ، اذ قلتم إن المسلمين كانوا على
بيعهن حتى نهاهم عمر ، فهل في خلاف الاجماع أكثر من هذا ؟ أو كذبتم إذ قلتم
إن عمر أول من هرم بيعهن ، لابد من احداها . وقد أعاذ الله عمر من خلاف

الاجماع . وأما أنتم فأنتم أعلم بأنفسكم ، وإقراركم بذلك على أنفسكم لازم لكم ثم لو صح لكم أن عمر رضى الله عنه وكل من معه أجمعوا على ذلك غصار اجماها ، للزمكم أن ابن مسعود وعلى بن أبى طالب وابن عباس وابن الزبير وزيد بن ثابت ، خالفوا الاجماع ، وخلاف الاجماع عندكم كفر ، فانظروا أى مضايق تقترحمون ؟ ومن أى أجراف تتساقطون ؟ ولا بد من هذا أو من كذبكم فى دعوى الاجماع على حكم صمر بذلك ، لا يخرج من أحدها . وأما نحن فدعوى الاجماع عندنا فى مثل هذا افك وكذب ، وجراءة على التجليح (١) بالكذب على جميع أهل الاسلام ، ولا ينكر الوهم بالاجتهاد والخطأ مع قصد إلى طلب الحق والخير . على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا نقول فى شئ من الدين إلا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نبالى من خالف فى ذلك ، ولا نتكثر بمن وافق . ولولا * ما نا احمد بن قاسم قال نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا مصعب بن محمد (٢) نا عبيد الله ابن عمر الرقى عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس . قال : لما ولدت مارية ابراهيم ، قال النبى صلى الله عليه وسلم : أعتقها ولدها . مع دلائل من نصوص أخر ثابتة قد ذكرناها فى كتاب الايصال : ما قلنا إلا ببيع أمهات الاولاد ، لكن السنة الثابتة لا يحل خلافها ، وما نبالى خلاف

(١) جليح - بفتح اللام المشددة - على القوم تجليحا اذا حمل عليهم . قاله فى اللسان (٢) فى هذا الاسناد خطأ فقد قال الشوكانى فى نيل الأوطار (٦ : ٢٢١) : قال ابن حزم : صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس ، وتلقبه ابن القطان بأن قوله : عن محمد بن مصعب ، خطأ وإنما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصى وفيه ضعف »

ابن عباس لروايته ، فقد يخالفها متأولا أنه خصوص ، أو قد ينسى ما روى .
ولما كلفنا الله تعالى قط أن نراه أقوال القائلين ، إنما أمرنا بقبول رواية
النافرين ليتفقهوا في الدين ، المنذرين لمن خلفهم من المؤمنين ، بما بلغهم وصح
عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبالله تعالى التوفيق .
وأما دعواهم أن عثمان رضي الله عنه ، أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف
السبعة المنزلة بها القرآن من عند الله عز وجل ، فعظيمة من عظام الأفك
والكذب ، ويعيد الله تعالى عثمان رضي الله عنه من الردة بعد الاسلام ، ولقد
أنكر أهل التمسك على عثمان رضي الله عنه أنه أقل من هذا ، بما لا نكره فيه أصلا
فكيف لو ظفروا له بمثل هذه العظيمة ، ومعاذ الله من ذلك ، وسواء عند كل ذي
عقل اسقاط قراءة أنزلها الله تعالى ، أو اسقاط آية أنزلها الله تعالى ، ولا فرق
وتالله إن من أجاز هذا غافلا ثم وقف عليه وعلى برهان المنع من ذلك
وأصر ، فإنه خروج عن الاسلام لا شك فيه ، لأنه تكذيب لله تعالى في قوله
الصادق لنا : « أنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون » . وفي قوله الصادق :
« إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه » . فالكل
مأمورون باتباع قرآنه الذي أنزله الله تعالى عليه ، وجمعه به ، فمن أجاز خلاف
ذلك فقد أجاز خلاف الله تعالى . وهذه ردة صحيحة لا مرية فيها . وما رامت
غلاة الروافض وأهل الاتحاد الكائدون للإسلام إلا بعض هذا ، وهذه
الآية تبين ضرورة أن جميع القرآن كما هو من ترتيب حروفه ، وكلماته ، وآياته
وسوره . حتى جمع كما هو . فإنه من فعل الله عز وجل وتوليه وجمعه ، أو حتى
به إلى نبيه عليه السلام ، وبينه عليه السلام للناس ، فلا يسع أحدا تقديم مؤخر
من ذلك ، ولا تأخير مقدم أصلا ،
ونحن نبين فعل عثمان رضي الله عنه ذلك بيانا لا يخفى على مؤمن ولا على
كافر . وهو أنه رضي الله عنه : علم أن الوهم لا يعبرى منه بشر ، وأن في الناس

منافقين يظهرون الاسلام ويكونون الكفر هذا أمر يعلم وجوده في العالم ضرورة ، فجميع من حضره من الصحابة رضى الله عنهم على نسخ مصاحف مصححة كسائر مصاحف المسلمين ولا فرق . إلا أنها نسخت بحضرة الجماعة فقط ، ثم بعث الى أمصار المسلمين الى كل مصر مصحفا يكون عندهم ، فان وهم واهم في نسخ مصحف ، أو تعمد ملحد تبديل كلمة في المصحف أو في القراءة ، رجع الى المصحف المشهور المتفق على نقله ونسخه ، فعلم أن الذي فيه هو الحق ، وكيف كان يقدر عثمان على ما ظنه أهل الجهل ؟ والاسلام قد انتشر من خراسان الى بركة ، ومن اليمن الى اذربيجان ، وعند المسلمين أزيد من مائة ألف مصحف ، وليست قرية ولا حلة (١) ولا مدينة إلا والمعلمون للقرآن موجودون فيها ، يعلمونه من تعلمه من صبي أو رجل أو امرأة ، ويؤمهم به في الصلوات في المساجد . وقد حدثني يونس بن عبد الله بن مغيث قال : أدركت بقرطبة مقرئاً يعرف بالقرشي ، أحد مقرئين ثلاثة للعامة كانوا فيها ، وكان هذا القرشي لا يحسن النحو ، فقرأ عليه قارئ يوماً في سورة ق : « وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد » . فرده عليه القرشي تحيد بالتنوين ، فراجع القارئ وكان يحسن النحو ، فلج المقرئ وثبت على التنوين ، وانتشر ذلك الخبر الى أن بلغ الى يحيى بن مجاهد الفزاري الألبيري وكان منقطع القرين في الزهد والخير والعقل ، وكان صديقاً لهذا المقرئ ، فضى اليه فدخل عليه وسلم عليه ، وسأله عن حاله ، ثم قال له : إنه بعد عهدي بقراءة القرآن على مقرئ ، فأردت تجديد ذلك عليك ، فسارع المقرئ الى ذلك ، فقال له الفزاري : أريد أن أبتدىء بالمفصل ، فهو الذي يتردد في الصلوات ،

(١) الحلة بكسر الحاء وفتح اللام المشددة : جماعة بيوت الناس لأنها تجل وقال كراع : هي مائة بيت . والجمع حلال . قاله في اللسان . ولا تزال الحلة مستعملة بمعنى جماعة البيوت في بلاد السودان الى الآن .

فقال له المقرئ^١ : ماشئت ! فبدأ عليه من أول المفصل ، فلما بلغ سورة ق ، وبلغ الى الآية المذكورة ردها عليه المقرئ بالتنوين . فقال له يحيى بن مجاهد لا تفعل ما هي إلا غير منونة بلاشك ، فليج المقرئ : فلما رأى يحيى بن مجاهد لجاهه ، قال له : يا أخى إنه لم يحملنى على القراءة عليك ، إلا لترجع الى الحق فى لطف ، وهذه عزيمة أوقعك فيها قللة علمك بالنحو ، فان الافعال لا يدخلها تنوين البتة ، فتحير المقرئ إلا أنه لم يقنع بهذا ، فقال يحيى بن مجاهد : بينى وبينك المصاحف ، فبعثوا فاحضرت جملة من مصاحف الجيران ، فوجدوها مشكولة بالتنوين ، فرجع المقرئ الى الحق . وحدثني حماد بن احمد بن حماد قال حدثني عبد الله بن محمد بن على عن اللخمي الباجي قال نا محمد بن عمر بن لبانة . قال : أدركت محمد بن يوسف بن مطروح الاعرج ، يتولى صلاة الجمعة فى جامع قرطبة وكان عديم الورع ، بعيدا عن الصلاح ، قال : فخطبنا يوم الجمعة فتلا فى خطبته : « لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم » فقرأها بنونين « عنتم » . قال : فلما انصرف أتيناها وكنا نأخذ عنه رأى مالك ، فذكرنا له قراءته للإية وأنكرناها . فقال : نعم ! هكذا أقرأناها ، وهكذا هي . فليج فيها كناه الى المصحف ، فقام ليخرج المصحف ، ففتحه فى بيته وتأمله ، فلما وجد الآية بخلاف ماقرأها عليه ، أنف الفاسق من رجوعه الى الحق ، فأخذ القلم والحق ضرسا زائدا . قال محمد بن عمر : فوالله ؟ لقد خرج اليها والنون لم يتم بعد جفوف مدادها

قال أبو محمد : فالأول واهم مغفل ، والثانى فاسق خبيث ، فلولا كثرة المصاحف بايدي الناس ، لتشكك كثير من الناس فى مثل هذا ، اذا شاهدوه ممن يظنون (١) به خيرا أو علما ، وتلقى الخطأ والتعمد . فمثل هذا تخوف عثمان رضى الله عنه ، ولقد عظمت منفعة فعله ذلك أحسن الله جزاءه .

(١) فى الأصل « يظن »

وأما الأحرف السبعة ، فباقية كما كانت الى يوم القيامة ، مثبتة في القراءات المشهورة من المشرق الى المغرب ، ومن الجنوب الى الشمال ، فما بين ذلك . لأنها من الذكر المنزل الذي تكفل الله تعالى بحفظه ، وضمان الله تعالى لا يخيس أصلاً ، وكفالاته تعالى لا يمكن أن تضيع .

ومن البرهان على كذب أهل الجهل وأهل الافك على عثمان رضى الله عنه في هذا ما * ناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني نا ابراهيم بن احمد البليخي نا الفربري نا البخاري نا أمية - هو ابن بسطام (١) - نا يزيد بن زريع عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً » (قال قد) (٢) نسختها الآية الاخرى فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال : يا ابن أخي ، لا أغير شيئاً (منه) (٢) من مكانه * وبه الى البخاري نا موسى اسماعيل نا ابراهيم (٣) حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان : قدم على عثمان بن عفان وكان يغازي أهل الشام ، في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة [لعثمان] (٢) : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان الى حفصة أم المؤمنين أن أرسلني اليها بالصحف فنسخها في المصاحف ، ثم ردها اليك . فأرسلت بها حفصة الى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله ابن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف . وقال عثمان للرهط القرشيين (الثلاثة) (٢) : اذا اختلفتم

(١) في الاصل « هو ابن خالد » وهو خطأ صححناه من البخاري

(٢) الزيادة من البخاري (٦: ٢٩) طبعة السلطان عبد الحميد

(٣) في الأصل « ابراهيم بن شهاب » وهو خطأ

أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتموه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى اذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف الى حفصة ، وأرسل الى كل أفق بمصحف (١) مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في [كل] (٢) صحيفة أو مصحف أن يحرق . فهذان الخبران عن عثمان ، اذا جمعا صحيحا قولنا وهو : أنه لم يحل شيئا من القرآن عن مكانه الذي أنزله الله تعالى عليه ، وأنه احرق ما سوى ذلك مما وهم فيه وهم ، أو تعمد تبديله متمم .

* فاعبد الله بن الربيع التميمي نا عمر بن عبد الملك الخولاني نا أبو سعيد بن الأعرابي العزى ناسليمان بن الأشعث نا محمد بن المنثري نا محمد بن جعفر نا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضادة بني غفار فأتاه جبريل عليه السلام فقال له : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرف . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، إن أمتي لا تطيق على ذلك ، ثم أتاه الثانية فذكر نحوه هذا ، حتى بلغ سبعة أحرف . فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على سبعة أحرف ، فأبى حرف قرأوا عليه فقد أصابوا . وبه * الى سليمان بن الأشعث نا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم (٣) بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأنيها ، فكذت أن أعجل عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ، ثم لففته بردائه فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : يا رسول الله ، اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ ! فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت ، ثم قال لي : اقرأ !

(١) في الأصل « مصحفنا » وصححه من البخاري (٢) الزيادة من البخاري

(٣) في الأصل « الحكم » وهو خطأ

فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال عليه السلام : ان القرآن أنزل على سبعة
أحرف فاقروا ما تيسر منه .

قال أبو محمد : فحرام على كل أحد أن يظن أن شيئا أخبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أمته لا تطيق ذلك ، أتى عثمان فحمل الناس عليه فأطافوه ،
ومن أجاز هذا فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في قوله الله تعالى
: إن أمته لا تطيق على ذلك ، ولم ينكر الله تعالى عليه ذلك ولا جبريل عليه
السلام وقال هؤلاء المجرمون : إنهم يطيقون ذلك ، وقد أطافوه ، فيالله
ويا للمسلمين ؟ أليس هذا اعتراضا مجردا على الله عز وجل مع التكذيب لرسوله
صلى الله عليه وسلم ؟ فهل الكفر إلا هذا ؟ نعوذ بالله العظيم أن يمر بأوهامنا ،
فكيف أن نمتقده . وأيضا فإن الله تعالى آتانا تلك الأحرف فضيلة لنا ،
فيقول من لا يحصل ما يقول : إن تلك الفضيلة بطلت ، فالبلية إذا قد نزلت ،
حاش الله من هذا

قال أبو محمد . ولقد وقفت على هذا مكي بن أبي طالب المقرئ رحمه الله
فكرة سلك هذا السبيل الفاسدة ، فلما وقفته على ما فيها رجع . ومرة قال بالحق
في ذلك كما نقول ، ومرة قال لي : ما كان من الأحرف السبعة موافقا لخط المصحف
فهو باق ، وما كان منها مخالفا لخط المصحف فقد رفع . فقلت له : إن البلية
التي قررت منها في رفع السبعة الأحرف ، باقية بحسبها ، في إجازتك رفع حركة
واحدة من حركات جميع الأحرف السبعة ، فكيف أكثر من ذلك ، فمن أين
وجب أن يراعى خط المصحف ، وليس هو من تعليم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، لأنه كان أميالا يقرأ ولا يكتب ، واتباع عمل من دونه من غير توقيف
منه عليه السلام لا هجة فيه ، ولا يجب قبوله . فكيف وقد صححت القراءة من
طريق أبي عمرو بن العلاء التميمي مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذ
هذين لساحران » . وهو خلاف خط المصحف ، وما أنكرها مسلم قط .

فاضطرب وتلعجلج

قال أبو محمد: وقد قال بعض من خالفنا في هذا: إن الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا عرباً، يصعب على كل طائفة منهم القراءة بلغة غيرهم، فلذلك فسح لهم في القراءة على أحرف شتى؛ وليس من بعدهم كذلك. فقلنا: كذب هؤلاء مرتين، إحداهما على الله تعالى، والثانية على جميع الناس. كذبا منضوحاً جهاراً لا يخفى على أحد، أما كذبهم على الله عز وجل. فإخبارهم بأن الله تعالى إنما جعله يقرأ على أحرف شتى؛ لأجل صعوبة انتقال القبيلة إلى لغة غيرها، فمن أخبرهم بها عن الله تعالى أنه من أجل ذلك حكم بما صح أنه تعالى حكم به، وهل يستجيز مثل هذا ذودين أو مسكة عقل؟ وهل يعلم مراد الله تعالى في ذلك، إلا بخبر وارد من عنده عز وجل؟ اللهم عيذك من مثل هذا التراخي من حلق إلى المهالك! ومن أخبر عن مراد غيره بغير أن يطلع ذلك المخبر عنه على ما في نفسه، فهو كاذب بلا شك، والكذب على الله تعالى أشد من الكذب على خلقه، وأما كذبهم على الناس فبالمشاهدة يدرى كل أحد أن صعوبة القراءة على الأعجمي المسلم - من الترك والفرس والروم والنبط والقيبط والبربر والديلم والأكراد وسائر قبائل العجم - بلغة العرب التي بها نزل القرآن، أشد مراراً من صعوبة قراءة اليماني على لغة المضربى والرابعى على لغة القرشى بلا شك، وأن تعلم العربى للغة قبيلة من العرب، غير قبيلته - أمكن وأسهل من تعلم الأعجمى للعربية بلا شك، والأمر الآن أشد مما كان حينئذ أضعافاً مضاعفة، فالحاجة إلى بقاء الأحرف الآن، أشد منها حينئذ، على قول هؤلاء المستسهلين للكذب، في علمهم التي يستخرجونها نصراً لضلالهم، ولتقليد من غلط غير قاصد إلى خلاف الحق؛ ولا تبعاعهم ولهالم قد حذرواعنها (١)، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق. وبرهان كذبهم في دعواهم المذكورة: أنه لو كان ما قالوه حقاً، لم يكن لاقتصار نزوله على

(١) كذا بالأصل وهو غير ظاهر

سبعة أحرف معنى ، بل كان الحكم أن تطلق كل قبيلة على لغتها . وبرهان آخر على كذبهم في ذلك أيضاً : أن المختلفين في الخبر المذكور الذي أوردناه آنفاً ، أمّا قرآ سورة الفرقان بحرفين مختلفين ، كانا جميعاً ابني عم قرشيين من قریش البطاح ، من قبيلة واحدة ، جاران ساكنان في مدينة واحدة ، وهي مكة ، لغتهما واحدة ، وهما : عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح ابن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب ، وهشام بن حكيم بن حزام ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب . يجتمعان جميعاً في كعب بن لؤى ، بين كل واحد منهما وبين كعب بن لؤى ثمانية آباء فقط . فظهر كذب من ادعى أن اختلاف الأحرف إنما كان لاختلاف لغات قبائل العرب ، وأبى ربك إلا أن يحق الحق ، ويبطل الباطل ، ويظهر كذب الكاذب . ونعوذ بالله العظيم من الضلال : والعصية للخطأ قال أبو محمد : وقال آخرون منهم : الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها ، إنما هي وعد ووعيد وحكم وخبر ، وزادوا من هذا التقسيم حتى بلغوا سبعة معان

قال أبو محمد : المقلدون كالفرق ، فأى شيء وجدوه تعلقوا به قال أبو محمد : وكذب هذا القول أظهر من الشمس ، لأن خبر أبي الذي ذكرنا ، وخبر عمر الذي أوردناه : - شاهدان بكذبه ، مخبران بأن الأحرف إنما هي اختلاف الفاظ القراءات ، لا تغير معاني القرآن ، ولا يجوز أن يقال في هذه الأقسام التي ذكرنا : أيما حرف قرؤا عليه فقد أصابوا . وإيضاً فإنهم ليسوا في تقسيمهم هذا ، بأولى من آخر اقتصر على مبادئ الكلام الأولى ، فجعل القرآن ثلاثة أقسام فقط : خبراً وتقديراً وأمرًا يشرع ، وجعل الوعد والوعيد تحت قسم الخبر . ولا هم أيضاً بأولى من آخر ، قسم بالأنواع التي تلي أشخاص المعاني ، فجعل القرآن أقساماً كثيرة أكثر من عشرة . فقال : فرض

ونذب ومباح ومكروه وحرام ووعد ووعد ، والخبر عن الامم السالفة ،
وخبر عما يأتى من القيامة والحساب ، وذكر الله تعالى واسمائه ، وذكر
النبوة ، ونحو هذا ، فظهر فساد هذا . وأيضا فان هذه الاقسام التى ذكرها
هى فى قراءة مصر ، كما هى فى قراءة هشام بن حكيم ولا فرق . فهذا بيان
زائد فى كذب هذا التقسيم

قال ابو محمد : فان ذكر ذاكر الرواية الثابتة بقراءات منكورة ، صحت
عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم . مثل ما روى عن ابى بكر الصديق
رضى الله عنه : « وجاءت سكرة الحق بالموت » . ومثل ما صح عن عمر رضى
الله عنه ، من قراءته « صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير
الضالين » . ومن أن ابن مسعود رضى الله عنه لم يعد المعوذتين من القرآن ، وأن
أبى رضى الله عنه كان يعد القنوت من القرآن ، ونحو هذا . قلنا : كل ذلك
موقوف على من روى عنه شئ ، ليس شئ منه عن النبى صلى الله عليه وسلم
البتة ، ونحن لا ننكر على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم الخطأ ، فقد
هتفنا به هتفا . ولا حجة فى ما روى عن أحد دونه عليه السلام ، ولم يكلفنا
الله تعالى الطاعة له ، ولا أمرنا بالعمل به ، ولا تكفل بحفظه ، فالخطأ فيه
واقع فيما يكون من صاحب فن دونه ، ممن روى عن صاحب والتابع ، ولا
معارضة لنا بشئ من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

وانما تلزم هذه المعارضة من يقول بتقليد صاحب على ما صح عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى القرآن ، فهم الذين يلزمهم التخلص من هذه
المذلة ، وأما نحن فلا . والحمد لله رب العالمين . إلا خبرا واحدا وهو الذى
رويناه من طريق النخعى والشعبى ، كلاهما عن علقمة عن ابن مسعود وأبى
الدرداء ، كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أقرأهما : والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى والذكر والأُنثى

قال أبو محمد وهذا خبر صحيح مسند عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
قال أبو محمد : إلا أنها قراءة منسوخة ، لأن قراءة حاصم المشهورة المأثورة
عن زر بن حبیش عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقراءة ابن
حاصر مسندة الى أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيهما جميعا
« وما خلق الذكر والانثى » فهي زيادة لا يجوز تركها * ونا يونس بن عبد الله
ابن مغيث القاضي قال نا يحيى بن مالك بن حابد الطرطوشي اخبر نا الحسن بن
أحمد بن ابى خليفة نا ابو جعفر احمد بن محمد الطحاوى نا ابراهيم بن ابى
داود نا حفص بن عمر الحوضى نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتانى عن ابى
قلاية عن انس بن مالك (١) . قال : اختلفوا فى القراءات على عهد عثمان بن
عفان ، حتى اقتتل الغلمان والمعلمون فبلغ ذلك عثمان . فقال : عندى تكذبون
به وتختلفون فيه ، فأتأبى عنى كان اشد تكذيبا واكثر لحنا ، يا صحابة محمد :
اجتمعوا فاكتبوا للناس . قال : فكتبوا ، قال : فحدثنى أنهم كانوا اذا
ترادوا فى آية ، قالوا : هذه أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانا ،
فيرسل اليه وهو على ثلاثة من المدينة فيقول : كيف أقرأك رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فيقول : كذا وكذا فيكتبونها ، وقد تركوا لها مكانا
قال أبو محمد : فهذه صفة عمل عثمان رضى الله عنه ، بحضرة الصحابة رضى
الله عنهم فى نسخ المصاحف ، وحرق ما أحرق منها مما غير عمداً وخطأ . ومن
العجب أن جمهرة من المعارضين لنا ، وهم المالكيون ، قد صرح عن صاحبهم ما *
ناه المهلب بن ابى صفرة الاسدى التميمي قال نا ابن مناس نا ابن مسرور نا يحيى
نا يونس بن عبد الاعلى نا ابن وهب حدثنى مالك بن انس . قال : أقرأ عبد الله
ابن مسعود رجلا : « ان شجرة الزقوم طعام الاثيم » . فجعل الرجل يقول :
طعام اليتيم . فقال له ابن مسعود : طعام الفاجر . قال ابن وهب : قلت للمالك :

(١) فى الأصل زيادة (العامرى) ولم نعرف له وجها

أترى ان يقرأ كذلك ؟ قال نعم ا ارى ذلك واسمعا . فقيل لمالك : افترى أن يقرأ بمثل ما قرأ عمر بن الخطاب : فامضوا الى ذكر الله ؟ قال مالك : ذلك جائز . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة احرف ، فقرأوا منه مايسر مثل تعلمون يعلمون . قال مالك : ولا ارى في اختلافهم في مثل هذا بأسا ، ولقد كان الناس ولهم مصاحف ، والستة الذين أوصى اليهم عمر بن الخطاب كانت لهم مصاحف .

قال ابو محمد : فكيف يقولون في مثل هذا أيجيزون (١) القراءة هكذا ، فلمعمرى لقد هلكوا وأهلكوا ، واطلقوا كل بائقة في القرآن ، أو يمنعون من هذا ، فيخالقون صاحبهم في اعظم الأشياء ، وهذا اسناد عنه في غاية الصحة ، وهو مما اخطأ فيه مالك مما لم يتدبره ، لكن قاصدا الى الخير . ولو أن امرأ ثبت على هذا واجازه بعد التنبيه له على ما فيه ، وقيام حجة الله تعالى عليه في ورود القرآن بخلاف هذا ، لكان كافرا ، ونعوذ بالله من الضلال قال ابو محمد : فبطل ما قالوه في الاجماع باوضح بيان . والحمد لله رب العالمين

فصل

فيمن قال : ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع ، وبسط الكلام

فينا هو اجماع ، وفيما ليس اجماعا

قال ابو محمد : قد ذكرنا قبل قسمي الاجماع الذي لا اجماع في العالم غيرهما أصلا ، وهما : إما شيء لا يكون مسلما من لا يعتقده ، كشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، والبراءة من كل دين غير دين الاسلام ، وكجمل القرآن ، وكالصلاوات الخمس وصوم شهر رمضان ، فانه لا يشك مؤمن ولا

(١) في الاصل « لا يجيزون » وهو خطأ

كافر في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دما الناس الى هذه الشهادة ، وحكم باسم الاسلام وحكمه لمن أجابه اليها ، وحكم باسم الكفر وحكمه لمن لم يجبه اليها ، وأن أهل الاسلام بعده عليه السلام جروا على هذا الى يومنا هذا . ولا يشك مؤمن ولا كافر في انه عليه السلام صلى الصلوات الخمس بكل من حضره خمس مرات كل يوم وليلة ، وصلاتها النساء وأهل العذر في البيوت كذلك ، وصلاتها أهل كل حلة ، وأهل كل قرية ، وأهل كل محلة في كل مدينة فيها اسلام ، في كل يوم من عهده عليه السلام الى يومنا هذا لا يختلفون في ذلك . وكذلك الاذان والاقامة والغسل من الجنابة والوضوء ، ولا يشك مؤمن ولا كافر في أنه صلى الله عليه وسلم صام شهر رمضان الذي بين شوال وشعبان في كل عام ، وصامه كل مسلم بالغ حاضر من رجل أو امرأة معه ، وفي زمانه وبمده في كل مكان ، وفي كل عام الى يومنا هذا . ولا يشك مؤمن ولا كافر في انه عليه السلام حج الى مكة في ذى الحجة ، وحج معه من لا يحصى عددهم إلا خالقهم عز وجل ، ثم حج الناس الى يومنا هذا كل عام الى مكة في ذى الحجة . وهكذا جملة القرآن ، لا يشك مؤمن ولا كافر في أنه عليه السلام أتى به وذكر أن الله تعالى أوحاه اليه ، وكذلك تحريم الأم والابنة والجددة والخالة والعممة والاخت وبنت الاخت وبنت الاخ ، والخنزير والميتة ، وكثير سوى هذا . فقطع كل مؤمن وكافر أنه عليه السلام وقف عليه وعلمه المسلمون ، وعلمه المسلمون جيلا جيلا في كل زمان وكل مكان قطعا ، إلا من أفرط جهله ولم يبلغه ذلك ، من بدوى أو مجلوب من أرض الكفر ، فلا يختلف احد في أنه اذا علمه فأجاب اليه فهو مسلم ، وان لم يجيب اليه فليس مسلما ، وان في بعض ماجرى هذا المجرى امورا حدث فيها خلاف بعد صحة الاجماع وتيقنه عليها ، كالخمر والجهاد وغير ذلك . فان بعض الناس وأى ان لا يجاهد مع أئمة الجور . وهذا يندرج لجهله وخطئه ما لم تقم عليه

الحجة ، فان قامت عليه الحجة وتمادى على التدين بخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو كافر مشرك حلال الدم والمال . لقوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » . الآية .

فان قيل : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن . فهلا أخرجتم هذه الاشياء من الايمان كما أخرجتم من الايمان بوجود الحرج مما قضى عليه السلام ، وترك تحكيمه . قلنا : لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بالزاني والسارق والشارب ، فحكم فيهم بالحكم في المسلمين لا بحكم الكافر فخرجوا بذلك من الكفر ، وبقي من لم يأت نص باخراجه عن الكفر على الكفر ، والخروج عن الايمان كما ورد فيه النص ، فهذا أحد قسمي الاجماع . والثاني : شئ يوقن بالنقل المتصل الثابت ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه وفعله جميع من بحضرته ، ومن كان مستضعفا أو غائبا بغير حضرته ، كفتح خيبر ، واعطائه اياها بعد قسمتها على المسلمين لليهود على أن يعملوها بأموالهم وانفسهم ، ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر ، على أن المسلمين يخرجونهم متى شاؤوا ، وهكذا كل ماجاء هذا المجيء ، فهو اجماع مقطوع على صحته من كل مسلم علمه أو بلغه ، على أنه قد خالف في هذا بعد ذلك من وهم وأخطأ ، فعذر لجهله ما لم تقم عليه الحجة ، وكما ذكرنا قبل ولا فرق . فلا اجماع في الاسلام إلا ماجاء هذا المجيء ، ومن ادعى اجماعا فيما عدا ما ذكرنا فهو كاذب آفك مفتر على جميع المسلمين ، قائل عليهم ما لا علم له به . وقد قال تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . وقال تعالى ذاما لقوم قالوا . « إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين » . وقال تعالى . « إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى » . قال تعالى « إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا » . فصيح بنص كلام

الله تعالى - الذى لا يعرض عنه مسلم - أن الظن هو غير الحق ، واذ هو غير الحق ، فهو باطل وكذب بلا شك ، إذ لا سبيل الى قسم ثالث . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث »

قال ابو محمد فهذا : هو الحق الذى لا يحيل على من سمعه ، ثم حدث بعد القرن الرابع طائفة قلت مبالاها بما تطلق به ألسنتها فى دين الله تعالى ، ولم تذكر فيما تخبر به عن الله عز وجل ، ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن جميع المسلمين ، نصرأ لتقليد من لا يغنى عنهم من الله شيئا ، من ابى حنيفة ومالك والشافعى رحمهم الله ، الذين قدبرأوا (١) اليهم عما هم عليه من التقليد ، فصاروا اذا أعوزهم شعب ينصرون به فاحش خطئهم فى خلافهم نص القرآن ، ونص حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبلجوا وبلدوا ونطحت أظفارهم فى الصفا الصلد ، أرسلوها رسالا . فقالوا : هذا اجماع . فاذا قيل لهم : كيف تقدمون على اضافة الاجماع الى من لم يرو عنه فى ذلك كله ؟ أما تتقون الله ؟ قال اكابرهم : كل ما انتشر فى العامة واشتهر من قائلته طائفة منهم ، ولم يأت على (٢) سائرهم خلاف له ، فهو اجماع منهم . لأنهم أهل الفضل والدين ، والذين امر الله تعالى بطاعتهم ، فمن المحال أن يسمعو ما ينكرونه ولا ينكرونه ، فصح أنهم راضون به . هذا كل مامو هو به ، ما لهم متعلق اصلا بغير هذا ، وهذا تمويه منهم

ببراهين ظاهرة لا خفاء بها ، فوردوها ان شاء الله عز وجل وبه نستعين
قال ابو محمد : أول ما نسألكم عنه ، أن تقول لكم : هذا لا تعلمون فيه خلافا ، أم يمكن أن يكون فيه خلاف من صاحب أو تابع أو عالم بمدى لم يبلغكم أم لا يمكن ذلك البتة ؟ فان قالوا عند ذلك : إن قال هذا القول عالم كان ذلك إجماعا ، وإن قاله غير عالم لم يكن ذلك إجماعا . قلنا لهم : قد نزلتم درجة ، وسؤالنا باق لذلك العالم بحسبه كما أوردناه سواء سواء . فان قالوا : بل يمكن

(١) يقال برأوى (٢) لعله «عن»

أن يكون في ذلك خلاف لم يبلغ ذلك العالم . قلنا : فقد أقررتكم بالكذب ، إذ قطعتم بأنه إجماع ، وجوزتم مع ذلك أن يكون الخلاف فيه موجوداً . فإن قالوا : بل لا يمكن أن يكون في ذلك خلاف . قلنا : ومن أين لكم بأن ذلك العالم أحاط بجميع أقوال أهل الاسلام ؟ ونحن نبدأ لكم بالصحابة رضي الله عنهم . فنقول : بالضرورة ندرى يقيناً لا مريبة فيه ، أنهم كانوا عشرات ألوف فقد غزا عليه السلام حنيناً في اثني عشر ألف إنسان ، وغزاة بؤك في أكثر من ذلك ، وحج حجة الوداع في أضعاف ذلك ، ووفد عليه من كل بطن من بطون قبائل العرب وفود أسلموا وسألوه عن الدين ، وأقرأهم القرآن ، وصالوا معه ، كلهم يقع عليه اسم الصحبة ، ولقد تقصينا من روى عنه فتياً في مسألة واحدة فأكثر ، فلم نجد لهم إلا مائة وثلاثة وخمسين ، بين رجل و امرأة فقط ، مع شدة طلبنا في ذلك وتهمنا (١) . وليس منهم مكثرون إلا سبعة فقط . وهم : عمر وابنه عبد الله . وعلى . وابن عباس . وابن مسعود . وأم المؤمنين عائشة . وزيد بن ثابت . والمتوسطون فهم ثلاثة عشر فقط . يمكن أن يوجد في فتيا كل واحد منهم جزء صغير . فهؤلاء عشرون فقط . والباقون مقلون جداً . فيهم من لم يرو عنه إلا فتياً في مسألة واحدة فقط ، ومنهم في مسألتين وأكثر من ذلك ، يجتمع من فتيا جميعهم جزء واحد ، هو إلى الصغر أقرب منه إلى الكبر ، أفترى سائرهم لم يفت قط ولا مسألة ؟ ألا هذا والله هو الكذب البحت والافك والبهت اثم ما قد نص الله تعالى في قرآنه من أن طوائف من الجن أسلموا . قال : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرأنا عجبا يهدي إلى الرشاد فآمنوا به ولن نشتك ربنا أحداً » : وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا : « وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك » : وأنهم قالوا : « وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحموا رشداً » .

(١) التهم : الطلب ، يقال : ذهبت أنهمه أي أطلبه أو أنظر أين هو

وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أخبر بأن وفد آمن الجن أتوه وأسلموا وبأيعوه وعلمهم القرآن . فصيح أن منهم مسلمين صالحين راشدين من خيار الصحابة . هذا لا ينكره مسلم ، ومن أنكره كفر وحل دمه . فيا هؤلاء ! هبكم جسرتم على دعوى العلم بقول عشرات ألوف من الناس من الصحابة - وإن لم يبلغكم عنهم فبما ادعيتهم إجماعهم عليه كلمة - أتراكم يمكنكم الجسر (١) على دعوى إجماع أولئك الصحابة من الجن على ما تدعون بظنكم الكاذب الإجماع عليه ؟ نئن أقدمكم على ذلك القاسطون من شياطين الجن فانقدتم لهم ، لتضاعفن فضيحة كذبكم وليلوحن إفسادكم لكل صغير وكبير ، ولئن ردعكم عن ذلك رادع ليمطئن دهواكم للإجماع . وهذا لا تخلص منه ، فانهم كسائر الصحابة ، أمورون منهميون مؤمنون موعودون متوعدون ، ولا فرق . فان قالوا : إن شرائعهم غير شرائعنا قلنا : كذبتم ، بل شرائعنا وشرائعهم سواء ، لتصديق الله تعالى لهم في قولهم : «وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون» . والاسلام واحد إلا ما جاء نص صحيح بأنهم خصوا به ، كما خص أيضاً طوائف من الناس كتقليد بالامامة ، وبني المطلب بالخمس من الخمس ، ونحو ذلك . ثم انقضى عصر الصحابة رضى الله عنهم وأتى عصر التابعين ، فلو أن الأرض ، بلاد خراسان وهي مدن عظيمة كثيرة ، وقرى لا يحصىها إلا خالقها عز وجل ، وكابل ، وفارس ، واصبهان ، والاهواز ، والجبيل ، وكرمان . وسجستان . ومكران . والسودان . والعراق . والموصل . والجزيرة . وديار ريعة . وإرمينية . وأذربيجان . والحجاز . واليمن . والشام . ومصر . والجزائر . وإفريقية . وبلاد البربر . وارض الاندلس . ليس فيها قرية كبيرة إلا وفيها من يفتى ، ولا فيها مدينة إلا وفيها مفتون ، فن الجاهل القليل الحياء المدينى

(١) كذا في الأصل ، ولم أجد هذا المصدر بل ان مصدر (جسر) :

الجسور والجسارة

إحصاء أقوال كل مفت في جميع هذه البلاد ، منذ أفتوا الى ان ماتوا ؟ إن كل واحد يعلم ضرورة انه كذاب آفك ضعيف الدين ، قليل الحياء . فبطل دعوى الاجماع ، كما بطل كل محال مدعى ، إلا حيث ذكرنا قبل فقط .

فان قالوا : انما يقول المرء : هذا اجماع عندي فقط . قلنا : قوله هذا كلام قول ، لأن الاجماع عنده اذا لم يكن اجماعا عند غيره ، فن الباطل أن يكون الشيء مجمعا عليه عنده غير مجمع عليه معا . وايضا فان قوله : هذا اجماع عندي باطل لأنه منهي عن القطع بظنه ، فعنى قوله هذا انما هو أنه يظن أنه اجماع فقط . وقد مضى الكلام في المنع من القطع بالظن . وقال تعالى : « وتقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم » الآية . وقال تعالى : « ها أنتم هؤلاء حاجبتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم » .

وهذا مالك يقول في موطنه - اذ ذكر وجوب رد اليمين على المدعى اذا نكل المدعى عليه - ثم قال : هذا مالا خلاف فيه عن أحد من الناس ولا في بلد من البلدان

قال ابو محمد : وهذه عزيمة جدا ، وان القائلين بالمنع من رد اليمين اكثر من القائلين بردها * ونا احمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن القاسم قال نا مالك : ليس كل احد يعرف ان اليمين ترد ، ذكر هذا في كتاب السرقة من المدونة .

وهذا الشافعي يقول في زكاة البقر : في الثلاثين تبسم ، وفي الاربعين مسنة ، لا أعلم فيه خلافا . وان الخلاف في ذلك عن جابر بن عبدالله ، وسميد ابن المسيب ، وقتادة ، وعمال ابن الزبير بالمدينة ، ثم عن ابراهيم النخعي ، وعن ابى حنيفة - : لا شهر من أن يجله من يتعاطى العلم . الى كثير لهم جدا من مثل هذا ، إلا من قال لا أعلم خلافا ، فقد صدق عن نفسه ، ولا ملامة عليه ، وانما البلية والعار والنار على من أقدم على الكذب جهارا ، فادعى

الاجماع ، إذ لم يعلم خلافا .

وقد ادعوا أن الاجماع على أن القصر في أقل من ستة واربعين ميلا (غير) (١) صحيح . ويالله ! ان القائلين من الصحابة والتابعين بالقصر في أقل من ذلك ، لا كثير أضعافا من القائلين منهم بالقصر في ستة واربعين ميلا ! ولو لم يكن هؤلاء الجهال الذين لا علم لهم بأقوال الصحابة والتابعين ، إلا الروايات عن مالك بالقصر في ستة وثلاثين ميلا ، وفي اربعين ميلا ، وفي اثنين واربعين ميلا ، وفي خمسة واربعين ميلا ، ثم قوله : من تأول فافطر في ثلاثة اميال في رمضان لا يجاوزها فلا شيء عليه الا القضاء فقط .

وادعوا الاجماع على أن دية اليهودي والنصراني تجب فيها ثلث دية المسلم لا أقل ، وهذا باطل . روينا عن الحسن البصري بأصح طريق أن ديتهما كدية المجوسى ثمانمائة درهم . وادعوا الاجماع انه يقبل في القتل شاهدان ، وقد روينا عن الحسن البصري بأصح طريق ، انه لا يقبل في القتل الا اربعة كالزنا . ومثل هذا لهم كثير جدا . كدعواهم الاجماع على وجوب خمس من الابل في الموضحة ، وغير ذلك كثير جدا . ولقد أخرجنا على ابي حنيفة والشافعى ومالك مئين كثيرة من المسائل ، قال فيها كل واحد منهم بقول ، لا نعلم احدا من المسلمين قاله قبله ، فاعجبوا لهذا !

فقالوا : انما نقول ذلك ، اذا انتشر القول في الناس فلم يحفظ عن أحدهم العلماء انكار ذلك ، خيفة نقول : انه اجماع لما ذكرنا قبل من أنهم يقررون على ما ينكرون ، كما نقول في اصحاب مذهب الشافعى ، واصحاب مذهب مالك ، واصحاب مذهب ابي حنيفة ، وان لم يرو لنا ذلك عن واحد منهم . وكما نقول ذلك في أهل البلاد التي غلبت عليها الشبه والروافض ، والاعتزال ومذهب الخوارج ، أو مذهب مالك ، أو الشافعى أو ابي حنيفة ، وان لم يرو لنا ذلك

(١) لفظ «غير» سقط خطأ من الاصل

عن كل واحد من أهلها . قلنا لهم : لم نخلصوا من هذا القول الذي هو حسبكم واحد منهم في كذباتكم وآخرها (١) إلا على كذبتين زائدتين على كذبكم في دعوى الاجماع ، كنتم في غنى عن احتفائهما (٢) . احداها : قولكم إنكم تقولون ذلك اذا انتشر قول طائفة من الصحابة أو من بعدهم ، ففقوا ههنا ! فمن ههنا نسألكم من اين علمتم بانتشار ذلك القول ؟ ومن اين قطعتم بانه لم يبق صاحب من الجن والانس إلا عامه ؟ ولا يفتى في شرق الارض ولا غربها عالم إلا وقد بلغه ذلك القول ؟ فهذه عجوبة ثانية ، وسوءة من السوءات لا يميزها إلا مخرق يريد يطبق عين الشمس نصراً لتقليده ، وتعمية لولقته (٣) المنحلة هما قريب ، ثم يندم حين لا تنفعه الندامة . والكذبة الأخرى قولكم : فلم ينكروها ؟ حتى لو صح لكم أنهم كلهم علموها ، فمن أين قطعتم بانهم لم ينكروها ؟ وانهم رضوها ؟ وهذه طامة أخرى . ونحن نوجدكم أنهم قد علموا ما أنكروا ، وسكتوا عن انكاره لبعض الأمر . * نايحي بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم بن خليل نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا ابي عن محمد بن اسحاق نا الزهري - محمد بن مسلم بن شهاب - عن عبيد الله بن عبد الله بن

(١) كذا بالاصل والتركيب قلق (٢) الاحتفاء الاهتمام والاكرام والعناية ، وهو يتعدى بالحرف ، واستعمله المؤلف متعدياً بنفسه ، وله شاهد من كلام عمر نقله في اللسان : « وفي حديث عمر فأنزل أويسا القرني فاحتفاه وأكرمه » . والاحتفاء أيضاً أخذ البقل بالظاير من الارض ، وكل شيء استؤصل فقد احتفى ومنه احتفاء الشعر . قاله في اللسان . وكلام المؤلف يحتمل المعنيين معنى الاهتمام ومعنى البحث عن الشيء واستئصاله (٣) ولق (بفتح الزاير واللام) ولقا وألقا (باسكان اللام) كذب واستمر في كذبه ، فالولقة اذن الكذبة المستمرة

عتبة بن مسعود أنه وزفر بن أوس بن الحذنان (١) أتيا عبد الله بن عباس فآخبرهما بقوله في ابطال العول (٢) وخلافه لعمر بن الخطاب في ذلك ، قال فقال له زفر : فما منعك يا ابن عباس أن تشير عليه بهذا الرأي ؟ قال : هبته . * نا حمام بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي ثنا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه . أن أبا أيوب الانصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف عمر تركهما ، فلما توفي عمر ركعتهما ، قيل له : ما هذا ؟ قال : إن عمر كان يضرب الناس عليهما * نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر أخبرني هشام ابن عروة عن أبيه : أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، جاء عمر بن الخطاب بأمة سوداء كانت لحاطب ، فقال : إني العتاقة أدركت (٣) وقد أصابت فاحشة وقد احصنت ، فبداها عمر فسألها عن ذلك ، فقالت : نعم ! من مرعوش بدرهمين ، وهي حينئذ تذكر ذلك لا ترى به بأسا ، فقال عمر : لعلي وعبد الرحمن وعثمان : أشيروا علي . فقال علي وعبد الرحمن : نرى أن نرجعها فقال عمر لعثمان : أشرك ، قال : قد أشار عليك أخواك ، قال : عزمت عليك إلا اشركت علي برأيك ، قال : فاني لأرى الحد إلا على من علمه ، واراها تستعمل به كأنها لا ترى به بأسا . فقال عمر : صدقت والذي نفسي بيده ، ما الحد إلا ممن علمه ففصرها عمر مائة وغربها عاما . * وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب حدثه ، قال : توفي عبد الرحمن بن حاطب واعتق من صلى من رقيقه وصام ،

(١) في الاصل « زفر بن مزاحم » وهو خطأ فان القصة معروفة لزفر بن اوس ولم أجد ترجمة لمن يدعى « زفر بن مزاحم » (٢) في الاصل « القول » وهو خطأ وانظر التلخيص الحبير (٢٦٧) طبع الهند (٣) كذا بالأصل ولعله ادركتها او ادركت هذه

وكانت له نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه ، فلم يرعه الا حبلاها
وكانت ثيبا ، فذهب الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فحدثه فأرسل
اليها عمر فسأها ، فقال : أحبات ؟ فقالت : نعم ! من مرعوش بدرهمين ، واذا
هى تستهل به لا تكتمه ، فصادف عنده على بن ابى طالب ، وعبد الرحمن
ابن عوف ، وعثمان . فقال : اشيروا على ، وكان عثمان جالسا فاضطجع ، فقال على
وعبد الرحمن : قد وقع عليها الحد . فقال عمر : اشر على يا عثمان . قال : قد
اشار عليك اخواك . قال : أشر على انت . قال عثمان : اراها تستهل به كأنها
لا تعلمه ، ونيس الحد إلا على من علمه ، فأمر بها عمر فجلدت مائة وغربها . ثم
قال لعثمان : صدقت ، والذي نفسى بيده ما الحد إلا على من علمه .

فهذا ابن عباس يخبر أنه منعه الهيبة من الانكار على عمر فيما يقطع ابن
عباس أنه الحق ، ويدعو فيه الى المباهلة عند الحجر الأسود . وهذا أبو
ايوب رجل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعى الانكار على عمر
ضربه على الصلاة بعد العصر ، بُعِدَ ضربه ، وهذا عثمان سكت وقد رأى أمرا
انكره فى اشنع الاشياء واعظمها ، وهو دم حرام يسفك بغير واجب ، ثم
سأله عمر فتمادى على سكوته الى أن عزم عليه ، وقد يسكت المرء لأنه لم
يلج له الحق ، أو يسكت موافقا ثم يبدو له وجه الحق ، أو رأى آخر بعد
مدة فينكر ما كان يقول ويرجع عنه ، كما فعل على فى بيع امهات الاولاد ،
وفى التخيير (١) بعد موافقته لعمر على كلا الأمرين ، أو ينكر فلا يبلغنا
انكاره ، ويبلغ غيرنا فى اقصى المشرق واقصى المغرب ، أو اقصى اليمن ، أو
اقصى إرمينية

وأما تنظيركم بأهل مذهب الشافعى ومالك وأبى حنيفة ، والبلاد التى ظهر
فيها وغلب عليها قول ما ، فهذا أعظم حجة عليكم . لأنه لا يختلف اثنان أن

(١) كنا فى الاصل

جمهور القائلين بمذهب رجل ممن ذكرتم لم يخلوا قط من خلاف لصاحبهم في المسألة والمسئلتين والمسائل ، وكذلك لم تخل قط البلاد المذكورة من مخالف لمذهب أهلها ، ولا أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس وإفريقية ، وقد كان طوائف علماء مخالفون له جملة ، تأملون بالحديث ، أو بمذهب الظاهر ، أو بمذهب الشافعي ، هذا أمر مشاهد في كل وقت ، ولا أكثر من غلبة الإسلام على البلاد التي غلب عليها والله الحمد ، وإن فيها مع ذلك يهود ونصارى وملاحدين كثيراً جداً . فظهر فساد تنظيرهم عياناً ، وعاد ماموهموا به مبطلاً لدعواهم ، وثبت بهذا حتى لو انتشر القول وعرفه جميع العلماء ، أن في الممكن أن يخالفه جمهورهم أو بعضهم . ثم هذا عمر قد جلد التي لم ير عليها الرجم لجهلها ، وهي محصنة مائة وغربها علماء ، بحضرة علي وعبد الرحمن وعثمان ، ولم ينكروا عليه ذلك . فإن كان عندهم إجماعاً فليقولوا به ، وليس من خصومنا الحاضرين أحد يقول بهذا ، وإن كان سكوتهم ليس موافقة ولا رضى ، فليتركوا هذا الأصل الفاسد المهلك في الدين لمن تعلق به ، ولا بد من أحدهما (١) من التلاعب بدين الله عز وجل ، وقد أريناهم سكوتهم رضى الله عنهم عما لا يقولون به ، فمن الجاهل المنكر لهذا ؟ حتى لو صح لهم أنهم عرفوه ، فكيف وهذا لا يصح أبداً أبداً على ما بيننا .

فإن قال قائل : فاذ هو كما قائم ، فن ابن قطعتم بالخلاف فيه وإن لم يبلغكم ؟ وهلا أنكرتم ذلك على أنفسكم كما أنكرتموه علينا إذ قلنا : إنه إجماع ؟ قلنا : نعم ! فقلنا ذلك لبرهانين ضروريين قاطعين . أحدهما : أن الأصل من الناس وجود الاختلاف في آرائهم ، لما قدمنا قبل من اختلاف أغراضهم وطبائعهم ، والثاني : لأن الله تعالى بذلك قضى ، إذ يقول : « ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم » . فصيح أن الأصل هو الاختلاف الذي أخبر تعالى

أنا لا نزال عليه ، والذي له خلقنا ، الا من استثنى من الأقل . وبرهان ثالث : وهو الذي لا يسع أحداً خلافه ، وهو أن ما ادعيتهم فيه الاجماع بالظن الكاذب . كما قدمنا ، لا يلزم ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما أصلاً . إما ان تدعوه في أمر موافق لنص القرآن أو السنة الثابتة المسندة ، فهذا أمر لا نبالي اتفاق عليه ام اختلف فيه ، انما الغرض ان يؤخذ بالنص في ذلك ، سواء أجمع الناس أم اختلفوا ، ولا معنى حينئذ للاحتجاج بدعوى الاجماع عليه ، والحجة قائمة بالنص الوارد فيه ، فلا حاجة بنا الى القطع بالظن الكاذب في دعوى الاجماع البتة . وإما ان تدعوه في أمر لا يوافقه نص قرآن ، ولا سنة صحيحة مسندة ، بل هو مخالف لهما في عمومهما او ظاهرهما ، لتصحيحه بدعواكم الكاذبة في أنه اجماع . فهذه كبيرة من الكبائر ، وقصد منكم الى رد اليقين بالظنون ، وإلى مخالفة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بدعوى كاذبة مفتراة ، وهذا لا يحل . واذا كان هذا القسم ، فنحن نقطع حينئذ ونثبت انه لا بد من خلاف ثابت فيما ادعيتهموه اجماعاً ، لأن الله تعالى قد أحاذ أمة نبيه صلى الله عليه وسلم من الاجماع على الباطل والضلال ، لمخالفة القرآن وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانتم لم تقنعوا بان كذبتم على جميع الأمة ، حتى نسبتم اليهم الاجماع على الخطأ في مخالفة القرآن والسنة الثابتة ، وهذه من العظائم التي نعوذ بالله العظيم من مثلها . وليس ههنا قسم ثالث أصلاً ، لما قد أوردنا من البراهين على انه لا يمكن وقوع نازلة لا يكون حكمها منصوباً في القرآن وبيان النبي صلى الله عليه وسلم ، إما باسمها الأعم ، وإما باسمها الأخص

قال أبو محمد : واعلموا أن إقدام هؤلاء القوم ، وجسرهم على معنى الاجماع ، حيث قد وجد الاختلاف ، أو حيث لم يبلغنا ولكنه يمكن أن يوجد أو مضمون أن يوجد - : فانه قول خالفوا فيه الاجماع حقاً ، وما روى قط عن صاحب ، ولا عن تابع القطع بدعوى الاجماع ، حتى أتى هؤلاء الذين جعلوا

الكلام في دين الله تعالى مغالبة ومجادبة ، وتحققا بالرياسة على مقلدهم ، وكفى بهذا فضيحة . وأيضاً قد تيقن إجماع المسلمين على أنه لا يحل لأحد أن يقطع بظنه مالا يقين فيه ، فهذا إجماع آخر . فقد خالفوا في هذه المسألة * نا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد نا سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . قال قال رجل لابن مسعود : أوصني بكلمات جوامع . فقال له ابن مسعود : اعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وزل مع القرآن حيث زال ، ومن أنك بحق فاقبل منه ، وإن كان بعيداً بغيضاً ، ومن أنك بالباطل فاردده ، وإن كان قريباً حبيباً

قال أبو محمد : هذه جوامع الحق ، اتباع القرآن وفيه اتباع بيان الرسول وأخذ الحق ممن أتى به وإن كان لا خير فيه ، ومن يجب بغضه وإبعاده ، وأن لا يقلد خطأ فاضل ، وإن كان محبوباً واجباً تعظيمه * نا حماد بن أحمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس المرادي نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا معاوية بن هشام نا سفيان - هو الثوري - عن جبلة عن عامر بن مطر . قال قال لي حذيفة في كلام : فامسك بما أنت عليه اليوم ، فانه الطريق الواضح ، كيف أنت يا عامر بن مطر ، اذا أخذ الناس طريقاً والقرآن طريقاً مع أيهما تكون ؟ قال عامر : فقلت له : مع القرآن ، أحياء مع القرآن وأموات . قال له حذيفة : فأنت إذا أنت

قال أبو محمد : اللهم إني أقول كما قال عامر : أكون والله مع القرآن أحياء متمسكاً به ، وأموات إن شاء الله متمسكاً به ، ولا أبالي بمن سلك غير طريق القرآن ، ولو أنهم جميع أهل الأرض غيري

قال أبو محمد : وهذا حذيفة يأمر بترك طريق الناس ، واتباع طريق القرآن إذا خالفه الناس * نا أحمد بن محمد الطلمنكي نا ابن مفرج نا أحمد بن فراس نا

محمد بن علي بن زيد نا سعيد بن منصور نا هشيم أخبرنا مغيرة عن الشعبي عن عبيدة الساماني. أن عمر بن الخطاب وعليا أعتقا أمهات الأولاد . قال عبيدة (١) قال علي فقضى بذلك عمر حتى أصيب ، ثم ولي عثمان فقضى بذلك حتى أصيب ، فلما وليت رأيت أن أرقهن

قال أبو محمد : هذا علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، لم يرحم عمر ثم حكم عثمان - المشتهر المنتشر القاشي ، الذي وافقهما هو عليه - إجماعا ، بل سارع إلى خلافه إذ أراه اجتهداه الصواب في خلافه ، ولعمرك الله إن أقل من هذا بدرجات ليقطع هو لاء المحرومون بأنه إجماع * وبالسند المذكور قبل إلى سعيد ابن منصور نا عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي نا عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي إسحاق السبيعي عن الشعبي . قال : أحرمت عقيل بن أبي طالب في موردتين (٢) . فقال له عمر : خالفت الناس . فقال له علي : دعنا منك فإنه ليس لأحد أن يعلمنا السنة . فقال له عمر : صدقت ! فهذا علي وعقيل ، لم ينكرا خلاف الناس . ورجع عمر عن قوله إلى ذلك ، إذ لم يكن ما أضافه إلى الناس سنة يجب اتباعها ، بل السنة خلافه . فلا ينكر خلاف جمهور الناس للسنة * وبه إلى سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء ابن أبي رباح . قال : قلت لابن عباس : إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك ، ولو مت أنا وأنت ما اقتسموا ميراثنا على ما نقول . قال ابن عباس : فليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ، ما حكم الله بما قالوا .

قال أبو محمد : فهذا ابن عباس بأصح اسناد عنه ، لا يلتفت إلى الناس ولا إلى ما شتهر عندهم ، وانتشر من الحكم بينهم ، إذا كان خلافا لحكم الله تعالى .

(١) في الاصل « عيينة » وهو خطأ (٢) كذلك في الاصل ولم أعرف صوابه ولم أجده هذا الاثر بعد البحث

في مثل هذا يدعى من لا يبالى بالكذب الاجماع * وبه الى سعيد بن منصور
 ناسفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي زيد . انه سمع ابن عباس يقول في قول
 الله عز وجل : « ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم » قال ابن عباس : لم يؤمن
 بهذه الآية أكثر الناس ، وإني لأمر هذه أن تستأذن على - بمعنى جارية له
 قال ابو محمد : وهذا كالذي قبله * نا يحيى بن عبد الرحيم نا أحمد بن دحيم
 نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا على ابن المديني نا سفيان بن عيينة
 نا مصعب بن عبد الله بن الزبير عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس . قال : أمر ليس
 في كتاب الله عز وجل ، ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وستجدونه
 في الناس كلهم - : ميراث الأخت مع البنت . فهذا ابن عباس لم ير الناس كلهم
 حجة على نفسه ، في أن يحكم بما لم يجد في القرآن ولا في السنة * نا عبد الله بن
 يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم
 بن الحجاج نا يحيى بن يحيى . قال : قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد
 المقبري عن عبيد بن جريج إنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن رأيتك
 تصنع أربعا لم أر أحدا من الصحابة (١) يصنعها . فقال : وما هن يا ابن جريج ؟
 قال : رأيتك لآمس من الأركان إلا اليمانيين ، ورأيتك تلبس النعال السبتية ،
 ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال
 ولم تهمل (٢) أنت حتى يكون يوم التروية . فقال له ابن عمر : أما لا ركان ، فاني
 لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين ، وأما النعال السبتية ، فاني
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ
 فيها ، فأنا أحب أن ألبسها (٣) ، وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب أن أصبغ بها . وأما الاهلال فاني لم أر رسول

(١) في صحيح مسلم « أصحابك » (٢) في الاصل « تهمل »

(٣) في الاصل « فيها » « ألبسها » وهو خطأ

الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته .
قال أبو محمد : فهذا ابن عمر رضى الله عنه - بأصح إسناد إليه - لم ينكر مخالفته لجميع أصحابه ، فيما اقتدى فيه برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أنكر على ابن جريج إخباره بأن أصحابه يخالفونه . فصيح أنه لم ير أصحابه كلهم قدوة فيما وافق وحده فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الحق الذى لا يسع أحداً القصد الى خلافه .

قال أبو محمد : ثم هذا أبو حنيفة يقول : ما جاء عن الله تعالى فعلى الرأس والعينين ، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعاً وطاعة ، وما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم تخيرنا من أقوالهم ولم نخرج عنهم ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . فلم ينكر على نفسه مخالفة التابعين ، وإنما لم يخرج عن أقوال الصحابة توفيراً لهم فقط . وهذا مالك : نفى بالشفعة فى الثمار . ويقول - إثر فتياه به - : وإنه لشيء ما سمعته ولا بلغنى أن أحداً قاله . فهذا مالك لم ير القول بما لم يسمع عن أحد قال به - : خلافاً للإجماع ، كما يدعى هؤلاء الذين لا معنى لهم . وهذا الشافعى يقول فى رسالته المصرية : ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً . نا حمام بن أحمد ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال حمام نا عباس بن أصبغ وقال يحيى نا أحمد بن سعيد بن حزم ، ثم اتفق عباس وأحمد قالاً جميعاً نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت أبا يقول : ما يدعى فيه الرجل الإجماع هو الكذب ، من ادعى الإجماع فهو كذاب ، لعل الناس قد اختلفوا ، ما يدريه ؟ ولم ينتبه إليه . فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا ، دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكن يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغنى ذلك

قال أبو محمد : صدق أحمد والله دره ، وبئس القدوة والميسرة (١) بشرب

(١) كذا فى الأصل وهو غير مفهوم

عتاب المريسي ، وعبد الرحمن بن كيسان الأصم . ولعمري انهما لمن أول من هجم على هذه الدعوى ، وهما المرآن يرغب عن قولهما * نايوسف بن عبد الله النخري نايبيب الله بن محمد نا الحسن بن سامون نا عبد الله بن علي بن الجارود نا اسحاق ابن منصور قال سمعت اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وقد ذكر له قول احمد بن حنبل في مسألة . فقال اسحاق : أجاد ، لقد ظننت أن أحدا لا يتابعني عليها . فهذا اسحاق لا ينكر القول بما يقع في تقديره أنه لا يتابعه أحد عليه ، اذ رأى الحق فيما قاله به من ذلك

قال ابو محمد : فهؤلاء الصحابة والتابعون ، ثم أبو حنيفة ومالك والشافعي واحمد واسحاق وداود . كلهم يوجب القول بما أداه اليه اجتهاده أنه الحق ، وإن لم يعلم قائله قبله ، فبمن تعلق هؤلاء القوم؟ ليت شعري ! بل بالمريسي والأصم ، كما قال أحمد رحمه الله

قال أبو محمد : ولئن كان ما اشتهر من قول طائفة من الصحابة أو التابعين ولم يعرف له خلاف - : إجماعا . فما في الأرض أشد خلافا لاجماع ممن قلده دينهم مالك والشافعي وأبي حنيفة . ولقد أخرجنا لهم مئين من المسائل ليس منها مسألة إلا ولا يعرف أحد قال بذلك القول قبل الذي قاله من هؤلاء الثلاثة . فبئس ما وسموا به من قلده دينهم . وقد ذكر محمد بن جرير الطبري أنه وجد للشافعي أربعمئة مسألة خالف فيها الاجماع . وهكذا القول حرفا حرفا في أقوال ابن أبي ليلى وسفيان والأوزاعي وزفر وابن يوسف ومحمد بن الحسن والحسين بن زياد وأشهب وابن الماجشون والمزني وأبي ثور واحمد واسحاق وداود ومحمد بن جرير ، ما منهم أحد إلا وقد صحت عنه اقوال في الفتيان لا يعلم أحد من العلماء قالها قبل ذلك القائل ممن سمينا . واكثر ذلك فيما لا شك في انتشاره واشتهاره .

ثم ليعلموا أن كل فتيا جاءت عن تابع لم يرو عن صاحب في تلك المسألة

قول ، فان ذلك التابع قال فيها بقول ، ولا يعرف أن أحدا قاله ، فالتابعون على هذا القول الخبيث مخالفون للاجماع ، كلهم او أكثرهم . ومخالف الاجماع عند هؤلاء الجهال كافر ، فالتابعون على قولهم كفار . ونعوذ بالله العظيم من كل قول أدى إلى هذا

واعلموا أن الذي يدعى ويقطع بدعوى الاجماع في مثل هذا فانه من اجهل الناس بأقوال الناس واختلافهم . وحسبنا الله ونعم الوكيل . فظهر كذب من ادعى أن مالا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . وبالله تعالى التوفيق وأعجب شيء في الدنيا أنهم يدعون في مثل هذا انه اجماع ، ثم يأتون إلى الاجماع الصحيح المقطوع به المتيقن ، فيخالفونه جهارا ، وهو : انه لاشك عند أحد من أهل العلم انه لم يكن قط في عصر الصحابة رضى الله عنهم أحد أتى إلى قول صاحب أكبر منه ، فاخذ به كله ، ورد لقوله نصوص القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعل يحتال لنصره بكل ما يمكنه من حق أو باطل أو مناقضة . ثم لاشك عند أحد من أهل العلم في أنه لم يكن قط في عصر التابعين أحد أتى إلى قول تابع أكبر منه ، أو إلى قول صاحب فاخذ به كله . كما ذكرنا . ثم لاخلاف بين أحد من أهل العلم في أنه لم يكن في القرن الثالث أحد أتى إلى قول تابع أو قول صاحب فاخذ به كله ، فهذا الاجماع المقطوع به المتيقن ، في ثلاثة أعصار متصلة ، ثم هي الأعصار المحموده ، قد خالفها المقلدون الآخذون بأقوال أبي حنيفة فقط ، أو بأقوال مالك فقط ، أو بأقوال الشافعي فقط ، وهو عمل محدث بيقين ، مخالف للاجماع الصحيح ، فلهذا فاعجبوا فهو مكان المعجب حقا ، أن يخالفوا الاجماع المتيقن جهارا ، ثم يدعون للاجماع حيث لا اجماع ، ونعوذ بالله العظيم من الضلال

فصل

فيمن قال بأن خلاف الواحد من الصحابة أو ممن بعدهم ،
لا يمد خلافاً وان قول من سواه فيما خالفهم فيه اجماع

قال ابو محمد . ذهب محمد بن جرير الطبري (الى) (١) أن خلاف الواحد لا يمد
خلافاً ، وحكى ابو بكر احمد بن علي الرازي الحنفي : أن ابا حازم عبد العزيز
بن عبد الحميد القاضي الحنفي فسخ الحكم بتوريث بيت المال ما فضل عن ذوى
السهم . وقال : ان زيد بن ثابت لا يمد خلافاً على ابى بكر وعمر وعثمان وعلى
رضى الله عنهم

قال ابو محمد : فيقال لهم : ما معنى قولكم لا يمد خلافاً ؟ أنفقون
وجود خلافاً ؟ فهذا كذب تدفعه المشاهدة والعيان ، أم تقولون : ان الله تعالى
امركم ان لا تسموه خلافاً ؟ او رسوله صلى الله عليه وسلم امركم بذلك ؟ فهذه
شمرن الأولى ، لأنه كذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . أم
تقولون : ان قليل ذلك الخلاف من الضمة والسقوط فى المسلمين - إما نفسه واما
لجهله - بحيث لا يكون وجود قوله إلا كمدمه ، فى هذا ما فيه ، إذ ينزلون زيد بن
ثابت أو ابن عباس ، او غيرهما من التابعين الاثمة هذه المنزلة ، ولعمري إن من
انزل طائفاً - من الصحابة رضى الله عنهم او من التابعين او من أئمة المسلمين -
هذه المنزلة لأحق بهذه الصفة وأولى بها ، ولا يخرج قولكم من احدى هذه
الثلاث قبائح ، إذ لا رابع لها .

فان قالوا : انما قلنا : إنه خطأ وشذوذ . قلنا : قد قدمنا ان كل من خالف
أحداً فقد شذ عنه ، وكل قول خالف الحق فهو شاذ عن الحق ، فوجب أن كل

(١) لفظ «الى» سقط من الاصل خطأ

خطأ فهو شذوذ عن الحق ، وكل شذوذ عن الحق فهو خطأ ، وليس كل خطأ خلافا للاجماع ، فليس كل شذوذ خلافا للاجماع ، ولا كل حق اجماعا ، واما نكلمكم ههنا في قولكم : ليس خلافا ، ولكون ما عداه اجماعا . فقد ظهر كذب دعواهم وفسادها والحمد لله رب العالمين

قال ابو محمد : ووجدناهم احتجوا برواية لا تصح : «عليكم بالسواد الأعظم» ووجدناها من طريق محمد بن عبد السلام الخشني عن المسيب بن واضح عن المعتمر بن سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا تجتمع امة محمد على ضلالة ابدأ ، وعليكم بالسواد الأعظم فانه من شذذ شذ الى النار

قال ابو محمد : المسيب بن واضح منكر الحديث لا يحتج به ، روى المنكرات منها : انه اسند الى النبي صلى الله عليه وسلم : من ضرب اباه فاقتلوه . وهذا لا يعرف ، ولو صح الخبر المذكور لكان معناه : من شذ عن الحق ، لا يجوز غير ذلك . وبما * ناه احمد بن عمر بن انس العذري ناه عبد الله بن الحسين ناه عقاب ناه ابراهيم بن محمد الدينوري ناه محمد بن احمد بن الجهم ناه ابو قلابة ناه وهب بن جرير بن حازم قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن جابر بن سمرة قال : خطبنا عمر بن الخطاب فقال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم فقال : من أحب منكم بمجوحة الجنة يلتزم الجماعة ، فان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد . ناه عبد الله بن ربيع ناه محمد بن معاوية ناه احمد بن شعيب اخبرني ابراهيم بن الحسن ناه حجاج بن محمد ناه يونس بن ابي اسحاق عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الزبير . قال : قام فينا عمر بن الخطاب امير المؤمنين على باب الجابية فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم فقال : يا أيها الناس ، أكرموا أصحابي ثم الذين ياتونهم ثم الذين ياتونهم ، ثم يفسو السكذب ، حتى ان الرجل ليحلف قبل أن

يستحلف ، ويشهد قبل ان يستشهد ، فمن سره أن ينال بمجوعة الجنة فعليه بالجماعة ، فان يد الله تعالى فوق الجماعة ، لا يخلون رجل بامرأة ، فان الشيطان ثالثهما ، ألا ان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد ، من ساءته سيئته ومسرته حسنته فهو المؤمن * وبه الى احمد بن شعيب نا الربيع بن سليمان نا اسحاق بن بكر عن يزيد بن عبد الله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . قال : ان عمر بن الخطاب لما قدم الشام قام فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم . فقال : أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يظهر الكذب فيحلف الرجل ولا يستحلف ، ويشهد ولا يستشهد فمن أراد بمجوعة (١) الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد * وبه الى احمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال خطب عمر بن الخطاب الناس بالجابية . فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في مثل مقامي هذا ، فقال : أحسنوا الى أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب فيحلف الرجل فلا (٢) يستحلف ، ويشهد ولا يستشهد ، فمن أراد بمجوعة الجنة فليلزم الجماعة . فان الشيطان مع الفرد وهو من الاثنين أبعد * وبه الى احمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : خطب عمر بن الخطاب الناس بالجابية ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في مثل مقامي هذا ، فقال : أحسنوا الى أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسو الكذب حتى ان الرجل ليحلف على اليمين قبل ان يستحلف ، ويشهد على الزهادة قبل ان يستشهد عليها ، فمن اراد منكم ان ينال بمجوعة الجنة فليلزم الجماعة ، فان

(١) في المخصص (٥ : ١١٧) بمجوعة الدار سمعها من المجوعة وهي الاتساع
(٢) كذا في الاصل والاحسن أن يكون بالواو كما في الرواية التي مضت
(١٣ - رابع)

الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد ، لا يخلون رجل بامرأة ، فان
تالهما الشيطان ، ألا من كان منكم تسوؤه سيئته وتسره حسنته فهو مؤمن
قال ابو محمد : هذا الخبر لم يخرج أحد ممن اشترط الصحيح (١) ولكننا
نحكم فيه على علاقه ، فنقول وبالله تعالى نتأيد : انه ان صح فان ماذكر فيه من
الجماعة انما هي بلا شك جماعة الحق ، ولو لم يكونوا إلا ثلاثة من الناس ، وقد
اسلمت خديجة رضى الله عنها ام المؤمنين وسائر الناس كفار ، فكانت على
الحق وسائر اهل الأرض على ضلال ، ثم اسلم زيد بن حارثة وأبو بكر رضى
الله عنهم ، فكانوا بلا شك هم الجماعة ، وجميع اهل الأرض على الباطل . وقد
نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ، فكان على الحق واحدا ، وجميع
اهل الأرض على الباطل والضلال . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان زيد
ابن عمرو بن نفيل يبعث يوم القيامة امة وحده

قال ابو محمد : وذلك لأن زيدا آمن بالله تعالى وحده ، وجميع اهل الأرض
على ضلالة . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : ان هذا الدين
بدأ غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء . قيل : ومن هم يا رسول الله . قال : النزاع
من القبائل . وقال عليه السلام : الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة . وقال عليه
السلام : ان (٢) الساعة لا تقوم إلا على من لا خير فيهم * نا عبد الله بن يوسف نا أحمد
ابن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج
نا محمد بن عباد وابن ابى عمر كلاهما عن مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد
ابن كيسان عن ابى حازم عن ابى هريرة قال (٣) رسول الله صلى الله عليه
وسلم : بدأ الاسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا فطوبى للغرباء * وبه الى مسلم

(١) الاسانيد التي رواها به المؤلف كتابها صحيحة رواها ثقات . وذكر ابن
عباس في التلخيص (٤٠٩) أن ابن حبان رواه في صحيحه (٢) في الأصل
« لأن » (٣) الزيادة من صحيح مسلم

نا الفضل بن سهل نا شابة بن سوار نا عاصم - هو ابن محمد العمري - عن ابيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : ان الاسلام بدأ غريباً وسيمود غريباً كما بدأ * نا احمد بن محمد نا احمد بن محمد بن الجصور نا محمد بن ابى دليم اخبرنا ابن وضاح اخبرنا ابو بكر بن ابى شيبة نا حفص بن غياث عن الاعمش عن ابى اسحاق السبيعي عن ابى الاحوص عن عبد الله بن مسعود . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الاسلام بدأ غريباً وسيمود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء ، قيل : ومن الغرباء ؟ قال : النزاع من القبائل * وبالسند المتقدم الى مسلم نا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن انس بن مالك . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقوم الساعة على احد يقول لا اله الا الله (١) .

وقال الله عز وجل - وذکر اهل الحق - فقال : « الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » . وقال تعالى : « ولكن اكثر الناس لا يعلمون » في سورة يوسف . وقال تعالى : « وان تطع اكثر من في الارض يضلوك » الآية . وقال تعالى : « وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » . وكلام الله تعالى حق ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم حق ، والحق لا يتعارض . وهذه النصوص التي أوردناها هي قرآن منزل ، أو أثر في غاية الصحة منقول نقل التواتر ، وكلاهما في غاية البيان . فالأقل في الدين هم أهل الحق ، وإن أكثر الناس على ضلال وعلى جهل ، وإن الواحد قد يكون هو المصيب ، وجميع الناس هم على باطل . لا تختمل هذه النصوص شيئاً غير هذا البتة فلو صحت تلك الآثار التي قدمنا ، لوجب ضرورة أنها ليست في الدين لكن في شيء آخر ، وبالضرورة ندرى أنها ليست على عمومها ، لأن انفراد الرجل وحده في بيته غير منكر . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحم الله (١) الذي في صحيح مسلم (١: ٥٢) : « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله »

أباذر يمشي وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده .

وبرهان كاف قاطع لكل من له أقل فهم في أنه عليه السلام لم يرد قط بالجماعة المذكورة كثرة العدد ، لا يشك في ذلك . لأن النصارى جماعة ، واليهود جماعة ، والمجوس وعباد النار جماعة ، أفترونه عليه السلام أراد هذه الجماعات ؟ حاشا لله من هذا . فان قالوا : انما أراد جميع المسلمين . قلنا : فان المنتمين الى الاسلام فرق ، فالخوارج جماعة ، والزوافض جماعة ، والمرجئة جماعة ، والمعتزلة جماعة ، أفترونه عليه السلام أراد شيئاً من هذه الجماعات ؟ حاشا له من ذلك . فان قالوا : انما أراد أهل السنة . قلنا : أهل السنة فرق ، فالحنيفية جماعة ، والمالكية جماعة ، والشافعية جماعة ، والحنبلية جماعة ، واصحاب الحديث الذين لا يعتمدونه جماعة . فأى هذه الجماعات أراد عليه السلام ؟ وليس بعضها أولى بصحة الدعوى من بعض ، فصحّ يقيناً قطعاً كما أن الشمس طالعة من مشرقها أنه عليه السلام لم يرد قط إلا جماعة أهل الحق ، وهم المتبعون للقرآن ، ولما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من بيانه للقرآن بقوله وفعله . وهذه هى طريق جميع الصحابة رضى الله عنهم ، وخيار التابعين ومن بعدهم ، حتى حدث التقليد المهلك ، فاذاً (١) لا شك في كل هذا . وقد بينا أن أمره عليه السلام بلزوم الجماعة ، انما أراد يقيناً جماعة أهل الحق ، وان كانوا أقل من أهل الباطل بلا شك ، لم يرد كثرة العدد قط

فلنتكلم بمون الله تعالى وقوته على مافى تلك الآثار ، من أن الشيطان مع الفداء الواحد ، وهو من الاثنين ابعده . وقد اوضحنا بما لا اشكال فيه ، أنه عليه السلام لم يرد بذلك الدين ، بما اوردنا آثافاً من النصوص ، وبرهان آخر ، وهو قوله : وهو من الاثنين ابعده ، فلو أراد الدين لكان المنفرد بقوله صاحباً (٢) للشيطان ، فان استضاف اليه آخر بعد عنه الشيطان ، فعاد الباطل

(١) في الأصل « فاذا » (٢) في الأصل « بقوله ما صاحباً »

حقاً بدخول النسان فيه ، وهذا باطل متيقن ليست هذه صفة الدين ، بل الباطل باطل ، وإن دخل فيه آلاف آلاف . فصح بلا شك انه لم يرد الدين ، ولا عموم التوحيد بكل حال . فقد صح انه انما عني خاصاً من الاحوال بلا شك ، فاذ ذلك كذلك ، فلا يجوز أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه أراد حال كذا ، إلا بنص صحيح عنه بذلك ، وإلا فالناسب اليه عليه السلام ما لم يقل كاذب عليه . وقد أخبر عليه السلام : أنه من كذب عليه فليتبوأ مقعده من النار ، فاذ الأمر كما قلنا يقيناً ، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي أن يسافر المرء وحده ، وفي تلك الاخبار أنفسها : لا ينفرد رجل مع امرأة فان الشيطان ثالثهما . فتجن على يقين من أنه ههنا نهى عن الوحدة ، وأن الشيطان ههنا مع الواحد ، فان كانا اثنين فقد خرجا عن النهي ، وبعد الشيطان عنهما . فبطل التعلق بتلك الآثار فيما ذهب اليه من ذهب ، أن خلاف الواحد لا يعد خلافاً .

واعلموا انه لا يمكن البتة ، الحنفيين ولا المالكيين ولا الشافعيين ، أن يحتجوا بشئ من ذلك الأثر ، لأن خلاف الواحد عندهم خلاف ، إلا من شذ منهم عن مذاهب اصحابه . وقد قلنا إننا أخرجنا لكل واحد من أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، مئين من المسائل ، انفرد كل واحد منهم بقوله فيها عن أن يعرف أحد قبله قال بذلك القول .

وبرهان ضروري أيضاً ، وهو : أنه قد بينا أنه لو صح ذلك القول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لعلمنا انه لم يرد بذلك الدين أصلاً ، لأن اليهود والنصارى والمجوس والملحدين ، ثم الرافضة والمعتزلة والمرجئة والخوارج ، جهامات عظيمة . فالشيطان بعيد عنهم ومجانب لهم ، لأنهم أكثر من واحد . ويأبى الله تعالى هذا ، وتالله ما عشت الشيطان ولا بحبوحته إلا فيهم ، وبلا شك ان أهل الباطل كلما كثروا فان الشيطان أقوى فيهم منه مع المنفرد * .

نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا مؤمل بن اسماعيل البصري نا سفيان الثوري عن عبد الملك بن أبيجر عن طلحة بن مصرف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي . قال : ربع السودان من لا يلبس الثياب ، أكثر من جميع الناس . فصيح بكل هذا - يقينا لا مجال للشك فيه - انه لم يرد قط بذلك الدين ، وبالله تعالى التوفيق .

وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم ، أتى في تلك الأخبار على أصحابه ، وعلى قرن التابعين ثم على القرن الثالث . فاذا أتى عليهم فهم الجماعة التي لا ينبغي أن تخالف ، وكل من خالفهم فهو أهل الباطل ، ولو كانوا أهل الارض . وتلك القرون الثلاثة هي التي لم تقلد أحدا ، وإنما كانوا يطلبون القرآن والسنة فنحن معهم . والحمد لله رب العالمين . وكل من قلد انسانا بعينه ، فقد خالف الجماعة . والحمد لله رب العالمين

قال ابو محمد : وقد شغب بعضهم بأن قال : لما اجمع نظراء هذا الواحد ، وعلمنا أنهم مؤمنون يقينا بالجملة ، وانهم من الأمة بلا شك ، ولم تقطع على هذا الواحد المخالف لهم بأنه من الأمة ، كان واجبا علينا اتباع من نوقن أنهم من الأمة ، دون من لا نوقن انه منها

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى أمرنا عند التنازع بالرد إلى القرآن والسنة ، بقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . ومخالفة الواحد تنازع بالمشاهدة والعيان ، ولم يقل تعالى فردوه إلى الأ أكثر ، ولا إلى من لم يخالفهم إلا واحد ، فصار من رد إلى غير القرآن والسنة ، عاصيا لله عز وجل ، مخالفا لأمره . وقد حصل لذلك الواحد من ظاهر الاسلام في الحكم ، كالذي لكل واحد من مخالفته ولا فرق

قال أبو محمد : واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق ابن وهب أخبرني
ابوفهد (١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليتبع الأقلون من العلماء الأكثرين
قال أبو محمد : وهذا مرسل لا خير فيه ، وباطل بلا شك . أول ذلك أنه
محال ، وهو عليه السلام لا يأمر بالمحال ، لأنه لا يمكن أن يتبع الأقل
الأكثر إلا بعد إمكان عد جميعهم ، وقد بينا أن عد جميعهم لا يمكن البتة
بوجه من الوجوه ، ولا يقدر عليه إلا الخالق وحده لا شريك له .

ووجه آخر : وهو أن الصحابة رضی الله عنهم ، قد أصفقوا (٢) اثر موت
النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يقاتل أهل الردة ، ولا ينفذ بعث أسامة بن
زيد ، وخالفهم أبو بكر وحده ، فكان هو المحق ، وكانوا على الخطأ . فإن قالوا :
قد رجعوا إلى قوله . قلنا : نعم ! وهذه حجتنا ، انما سألناكم عن الحال قبل
أن يرجعوا إلى قول أبي بكر في ذلك ،

وقد شغب بعضهم بما روى من أن الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان ،
والثلاثة ركب . قلنا : إنما هذا في نص الخبر نفسه في السفر فقط ، وإلا فالمصلي
النافلة وحده على قولكم شيطان ، ومصلي الفريضة مع آخر شيطانان ، وفي
هذا ما فيه ، نعمو ذبائهم العظيم من البلاء

ثم نسألكم هل ذلك الواحد عندكم يخالف للاجماع أم لا ؟ فإن قالوا : نعم !
قلنا لهم : ويخالف الاجماع عندكم كافر ، فمن قولهم : نعم ! قلنا لهم : فعلى هذا
ظاير عباس كافر ، وزيد بن ثابت عندكم كافر ، إذ أقرتم بأنهما خالفا للاجماع ،
وبالله ، إن من نسب ذلك اليهما فهو والله أحق منهما ، بل هما المؤمنان الفاضلان
رضي الله عنهما ، وإن أبوا من تكفير من خالف هذا النوع من الاجماع ،
تناقضوا وظهر فساد قولهم ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : أخبرنا عبد الرحمن بن خالد الهمداني نا ابراهيم بن أحمد

(١) كذا في الأصل (٢) أصفقوا على الأمر : اجتمعوا عليه

البخارى (حدثنا) (١) الفريرى نا البخارى نا عبد العزيز بن عبد الله نا مالك بن انس عن ابن شهاب عن الاعرج عن أبي هريرة في حديث (٢) . قال : ان الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت حديثا ، ثم يتلو : « ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى » إلى قوله « الرحيم » . إن اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصنف في الأسواق (٣) ، وإن اخواننا من الانصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه ، ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون .

قال أبو محمد : ففي هذا أن الواحد قد يكون عنده من السنن ما ليس عند الجماعة ، وإذا كان عنده من السنة ما ليس عند غيره ، فهو المصيب في فتياه بهذا دون غيره .

قال أبو محمد : وبالعيان ندرى أن المسلمين أقل من غيرهم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنتم في الأمم قبلكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود . وذكر عليه السلام : أن بعث النار من كل الف ، تسعمائة وتسعة وتسعون ، وواحد إلى الجنة . ثم بالمشاهدة ندرى أن الصالحين والعلماء ، أقل من الطالحين (٤) والجهال ، وان هذين الصنفين هم الأكثر والجمهور ، وبالمشاهدة ندرى أن الزكي من العلماء هو أقل منهم ، بخلاف قول المخالف ، وقد ذكرنا في باب ابطال التقليد قول ابن مسعود : لا يقول أحدكم أنا مع الناس . وذكرنا قبل هذا قول حذيفه : كيف أنت اذا سلك القرآن طريقا ، وسلك

(١) هذه الزيادة ضرورية لأن ابراهيم بن احمد هو أحد رواة الصحيح عن محمد بن يوسف بن مطر الفريرى (٢) لفظ « في حديث » ليس في البخارى ولا لروم له . انظر فتح البارى (١ : ١٥٣) (٣) في البخارى : « بالأسواق » (٤) في الأصل « الصالحين »

الناس طريقا آخر ؟. وبينما قبل وبعد أن الغرض إنما هو اتباع القرآن ، وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا معنى لقول أحد دون ذلك كثير القائلون به أو قلوا ، وهذا باب ينبغي أن يتقى فقد عظم الضلال به ، وكثر الهالكون فيه ، ونعوذ بالله العظيم من البلاء

قال أبو محمد : وكلامنا هذا كله تطوع منا ، وإلا فلا اكتفيننا من كل ذلك بما نذكره الآن إن شاء الله تعالى . وهو أن نقول لهم : إن كل من ادعى في أى قولة كانت - لانهاشي قولة من الأقوال - أن العلماء كلهم أجمعوا عليها إلا واحدا خالفهم فقط ، أو إلا اثنين أو إلا ثلاثة ، أو أى عدد ذكروا : فإنه كذاب مفتر آفك قليل الحياء ، لأنه لا سبيل بوجه من الوجوه إلى معرفة ذلك يقينا ، ولا إلى القطع به أصلا ، لما قدمنا من تعذر إحصاء عدد المفتين من المسلمين . فوضح أن هذه مسألة فارغة ، لا وجه للاشتغال بها ، أو كثرة من ضل بها

فصل

في قول من قال : قول الأكثر هو الاجماع ولا يعتمد بقول الأقل

قال أبو محمد : في الباب الذي قبل هذا نقض هذه المقالة . وفيه ذكرنا كلما يمكن أن يشغبوا به ، فأغنى عن إعادته . إلا أن هؤلاء سؤالا زائدا . وهو أن نقول لهم : قلتم المحال ، واتيتم في دينكم الباطل الذي لا يمكن وجوده ، وذلك أنه لا سبيل إلى توفية حكمهم هذا حقه ، إلا بإحصاء عدد جميع من تكلم في تلك المسئلة ، من صاحب وتابع فمن بعدهم ، ثم يعرف الأكثر ولو بواحد . وهذا مع أنه محال فهو حق ، وقوله بلا برهان . وأيضا فما الفرق بينكم وبين من قال : قول الطائفة التي هي أفضل وأشهر في العلم

أولى ، وإن كانوا أقل عدداً فحصل التمازض وبطل القولان ، لأنهما بلا دليل
وبالله تعالى التوفيق

فصل

في إبطال قول من قال: الاجماع هو إجماع أهل المدينة

قال أبو محمد : هذا قول طبع به الما ليكون قديماً وحديثاً وهو في غاية
الفساد ، واحتجوا في ذلك بأخبار منها صحاح ، ادعوا فيها أنها تدل على أن
المدينة أفضل البلاد ، ومنها مكذوب موضوع من رواية محمد بن الحسن بن
زبالة (١) وغيره ، ليس هذا مكان ذكرها . لا نأكل من هذا الكتاب ،
إنما هو على الأصول الجامعة لقضايا الأحكام ، لا لبيان أفضل البلاد ، وقد
تقصينا تلك الاخبار في كتابنا المعروف بالايصال في آخر كتاب الحج منه ،
وتكلمنا على بيان سقوط ما سقط منها ، ووجه ما صح منها بفاية البيان ،
والحمد لله رب العالمين .

ويجمع ذلك أنهم قالوا : المدينة مهبط الوحى ، ودار الهجرة ، ومجتمع
الصحابة ، ومحل سكنى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحكامها (٢) فأهلها أعلم بذلك
من سواهم ، وهم شهداء آخر العمل من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرفوا
ما نسخ وما لم ينسخ

ثم اختلفوا . فقالت طائفة منهم : إنما اجماعهم اجماع وحجة ، فيما كان
من جهة النقل فقط . وقالت طائفة منهم : اجماعهم اجماع وحجة ، من جهة
النقل كان أو من جهة الاجتهاد ، لأنهم أعلم بالنصوص التي منها يستنبط وعليها
يقاس ، فاذ هم أعلم بذلك فاستنباطهم وقياسهم أصح من قياس غيرهم واستنباط

(١) بفتح الزاى (٢) كذا

غيرهم . وقالوا : من المحال أن يخفى حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الأَكثَرِ
وهم الذين بقوا بالمدينة ، ويعرفه الأَقل ، وهم الخارجون عن المدينة ، مع
شغلهم بالجهاد ، وذكروا قول عبد الرحمن بن عوف لعمر بن الخطاب رضى
الله عنهم - إذ أراد أن يقوم بالموسم للذى بلغه من قول القائل : لو قدمت
عمر لقد بايعنا فلانا . فقال عمر : لأقومن بالعشية فلا أحذرن الناس من هؤلاء
الرهط الذين يريدون يفضبونهم - فقال عبد الرحمن : فقلت : يا أمير المؤمنين
لا تفعل ! فإن الموسم يجمع رماح الناس ، ويغلبون على مجلسك ، فأخاف أن
لا ينزلوها على وجهها فيطيروا بها كل مطير ، فأهل حتى تقدم المدينة دار
الهجرة ودار السنة ، فتخلو بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المهاجرين والأَنْصار ، ويحفظوا مقاتلتك ، وينزلوها على وجهها * نا بهذا
عبد الرحمن بن عبد الله نا إبراهيم بن أحمد [حدثنا] (١) الفريرى نا البخارى نا
موسى بن اسماعيل نا عبد الواحد نا معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عتبة قال
حدثنى ابن عباس قال : قال لى عبد الرحمن بن عوف : لو شهدت أمير المؤمنين ،
أتاه رجل فقال له : إن فلانا يقول : لو قد مات عمر لباعنا فلانا ، ثم ذكر
نصه كما أوردنا

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله لاحجة لهم فى شئ منه ، على
مانبين إن شاء الله عز وجل

أما دعواهم أن المدينة أفضل البلاد ، فدعوى قد بينا إبطالها فى غير
هذا المكان ، وبيننا أن مكة أفضل البلاد بنص القرآن ، والسنة الثابتة ، وأقوال
الصحابة رضى الله عنهم ، وليس هذا مكان الكلام فى ذلك . لكن نقول
لهم : هبكم أنه كما تقولون ، وليس كذلك ، فأى برهان فى كونها أفضل
البلاد على أن إجماع أهلها هو الإجماع ؟ ألا يستحى من يدعى أن كلامه مكتوب ،

(١) هذه زيادة ضرورية . انظر هامش ص (٢٠٠)

وأنة محاسب به بين يدي الله عز وجل ، من أن يموه هذا التوبة البارد . ونحن نقول : إن مكة أفضل البلاد ، وليس ذلك بموجب اتباع أهلها دون غيرهم ، ولا أن إجماعهم إجماع دون إجماع غيرهم ، ولا أنهم حجة على غيرهم ، إذ ليس فضل البقعة موجبا لشيء من ذلك .

وأیضا فانه لا يختلف مسلمان في أنه قد كان في المدينة منافقون ، وهم شر الخلق . قال تعالى : « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم » . وقال تعالى : « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار » . وكان فيها فساق كما في سائر البلاد ، وزناة وكذابون وشربة خمر وقذفة كما في سائر البلاد ، ولا فرق . وأهلها اليوم - وإنا لله وإنا إليه راجعون - غلاة الروافض الكفرة . أفترؤن هؤلاء فضلا يوجب اتباعهم من أجل سكنائهم المدينة ؟ فنقولهم : لا لكن إنما نوجب الحجبة بالفضلاء من أهل المدينة . قلنا لهم : ومن اين خصصتم فضلاء المدينة دون فضلاء غيرهم من البلاد ؟ وهذا مالا سبيل إلى وجود برهان على صحته أبدا ، وأيضا فالمدينة فضلها باق بحسبه كما كان لم يتغير ولا يتغير أبدا ، وأهلها أفسق الناس . فقد بطل أن يكون للبقعة حكم في وجوب اتباع أهلها ، وصح أن الفاضل فاضل حيث كان ، والفاسق فاسق حيث كان .

وأما قولهم : إن أهل المدينة أعلم بأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن سواهم ، فهو كذب وباطل ، وإنما الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم العالمون بأحكامه عليه السلام ، سواء بقي منهم من بقي بالمدينة ، أو خرج منهم من خرج ، لم يزد الباقي بالمدينة بقاءه فيها درجة في علمه وفضله ، ولا حط الخارج منهم عن المدينة خروجه عنها درجة من علمه وفضله .

وأما قولهم : انهم شهدوا آخر حكمه عليه السلام ، وعاموا مانسوخ مما لم ينسخ . فتمويه فاحش ، وكذب ظاهر ، بل الخارجون من الصحابة عن المدينة

شهدوا من ذلك كالذى شهدته المقيم بها منهم بمواء ، كعلي وابن مسعود وأنس وغيرهم ولا فرق . والكذب عار في الدنيا ، ونار في الآخرة ، فظهر فساد كل ماموهوا به وبنوه على هذا الاصل الفاسد ، وأسسوه بهذا الاس المنهار . وأما قولهم : إن من المحال أن يخفى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاكثر ، وهم الباكون بالمدينة : ويعلمه الاقل ، وهم الخارجون عن المدينة . فتعويبه ظاهر وشغب غث . وإنما كان يمكن أن يموهوا بذلك ، لو وجدوا مسألة رويت من طريق كل من بقى بالمدينة من الصحابة رضى الله عنهم ، وافى بها كل من بقى بالمدينة من الصحابة . واما ولا يجدون هذا ابدا ، ولا في مسألة واحدة ، وإنما يوجد فتيا الواحد والاثنين والثلاثة ونحو ذلك ، وروايتهم كذلك ، فممكن ان يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن النفر من الصحابة ، ويعلمه الواحد والاكثر منهم . وقد يمكن أن يكون الذى حضر ذلك الحكم ، يخرج عن المدينة ، ويمكن أن يبقى بها ، ويمكن خلاف ذلك أيضا ، ولا فرق . وإنما تفرق الصحابة في البلاد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما قول عبد الرحمن لعمر - الذى ذكرنا - في تأخير الأمر حتى يقدم المدينة فيخلو بوجوه الناس ، واهل الفقه والعلم . فو الله ما أدرك مالك من هؤلاءك أحدا ، وإنما اخذهم من اخذ عنهم . كما فعل أهل الامصار سواء ، ولا فرق . وايضا فما كل قول قاله عبد الرحمن ووافق عليه عمر رضى الله عنهما حجة ، وقد علم جميع اهل الاسلام ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطب الخطبة التى عهد فيها الى الناس اليهود وجعلها كالوداع لهم ، وقرهم : ألاهل بلغت ، واشهد الله تعالى عليهم ، إلا في الموسم أخفل ما كان في الاعراب وغيرهم ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من رأى رآه عبد الرحمن وعمر رضى الله عنهما . وبرهان ذلك : أنه لو سلك الأئمة هذا الرأى ما تعلم

جاهل شيئاً ابداً ، فصح انه لا بد من مخاطبة الرعاع والجهال بما يلزم علمه ،
والمعجب كله أنهم يموهون باجماع اهل المدينة ، ثم لا يحصاون إلا على رأى
مالك وحده ، ولا يأخذون بسواه . وهم أترك الناس لأقوال اهل المدينة ،
كعمر وابن عمر وعائشة وعثمان ، ثم سعيد بن المسيب والقاسم وسالم ، وغيرهم .
ومن عجائب الدنيا التي لا نظير لها أن يشها لسكوا على تقليد رأى ابن
القاسم المصرى ، وسحنون التنوفى من افريقية ، لأن ابن القاسم اخذ عن مالك ،
ولان سحنون اخذ عن ابن القاسم المصرى عن مالك ، ولا يرون لا خذ مسروق
والأسود وعلقمة ، عن عائشة ام المؤمنين ، وعن عمر وعثمان رضى الله عنهما وجها
ولا معنى . ثم لا يستحيون مع هذا من التوبة باهل المدينة ، وإنما ذكرنا من
أخذ عن هؤلاء المدنيين تنكيتاً لهم ، وكشفاً لتناقضهم ، وهم أترك خلق الله
تعالى لاجماع أهل المدينة حقاً ، فان أهل المدينة اجمعوا كلهم مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، على اعطاء أموالهم التي قسمها رسول الله صلى الله عليه
وسلم على مفتحي خيبر : الى اليهود ، على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم ، ويقرؤهم
ما أقرهم الله تعالى ، ويخرجونهم متى شاؤا ، وبقوا كذلك الى أن مات رسول
الله صلى الله عليه وسلم مدة أربعة أعوام ، ثم مدة أبي بكر رضى الله عنه
الى آخر عام من خلافة عمر رضى الله عنه . فقال المدعون إنهم على مذاهب
أهل المدينة :- هذا عقد فاسد وعمل باطل منسوخ ، تقليداً لخطأ مالك
حدثنا احمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا يحيى بن
يحيى نا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله . قال : نحرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة * نا
عبد الله بن يوسف نا احمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا
احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن حاتم نا يحيى بن سعيد نا ابن جريح
ناخبرنى أبو الزبير عن جابر بن عبد الله . قال : نحرنا يومئذ تسعين بدنة ، اشتركنا

كل سبعة في بدنة . فهذا اجماع أهل المدينة حقا ، وعملهم (١) بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واجماع الصحابة حقا . فقال هؤلاء المنتسبون الى اتباع أهل المدينة : هذا عمل لا يجوز ، ولا يجوز ، تقليداً خطأ مالك ، وخلافاً لأهل المدينة ، وتمويهاً برواية عن ابن عمر قد جاء عنه خلافها . وتركوا عمل أهل المدينة - كل من حضر منهم - مع عمر ، في سجوده في « اذا السماء انشقت » ، وسجودهم مع عمر إذ قرأ السجدة وهو يخطب يوم الجمعة ، فنزل عن المنبر فسجد وسجدوا معه ، ثم رجع الى خطبته . فقال هؤلاء المنتسبون الى اتباع أهل المدينة : هذا لا يجوز ، تقليداً خطأ مالك في ذلك ، ولا سبيل الى أن يوجد عمل لأهل المدينة اعم من هذا ، وتركوا اجماع أهل المدينة ، اذ صلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاها بالناس . فقالوا : هذه صلاة فاسدة ، تقليداً خطأ مالك في ذلك

والمعجب احتجاجهم كلهم في ترك اجماع أهل المدينة على هذا ، وعملهم برواية جابر الجعفي الكذاب الكوفي عن الشعبي الكوفي ، ان النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا يؤمن أحد بعدى (٢) جالسا . وهذه رواية ليس في رواية أهل الكوفة أنتم منها ، فهل في المعجب أكثر من هذا ؟ وهم يقولون : إن اجماع أهل المدينة هو الاجماع ، فان روايات أهل الكوفة الصحيح مدخولة

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرنا ايوب ابن محمد الوزان (٣) نا عمرو بن ايوب نا افصح بن حميد نا محمد بن حميد (٤) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن سليمان بن عبد الملك عام حج ، جمع

(١) في الأصل « وعملهم » (٢) في الأصل « بعد » بدون الياء (٣) كان يزن القطن في الوادي . كما في التهذيب (٤) لعل زيادة « محمد بن حميد » في السند خطأ ، فاني لم أجده في هذه الطبقة ، بل « افصح بن حميد » معروف بالرواية عن أبي بكر بن حزم

ناساً من أهل العلم ، فيهم عمر بن عبد العزيز ، وخارجة بن زيد بن ثابت والقاسم بن محمد ، وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر ، وابن شهاب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فسألهم عن الطيب قبل الافاضة ، فكلهم أمره بالطيب . وقال القاسم : أخبرني عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ، ولحله حين حل قبل ان يطوف بالبيت . ولم يختلف عليه احد منهم ، إلا أن عبد الله بن عبد الله قال : كان عبد الله رجلاً حاداً محمداً (١) ، كان يرمى الجرة ثم يذبح ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله . قال سالم : صدق .

فهذه فتيا أهل المدينة وفقهائهم . فقال : هؤلاء المدعون أنهم يتبعون أهل المدينة : لا يجوز ذلك ، تقليداً لخطأ مالك . واحتجوا برواية كوفية ، ليست موافقة لقولهم أيضاً ، لكن موهوا بإيرادها . وذكر قيس بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثالث والرابع ، وزارع علي ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعروة بن الزبير ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي ، وعامل عمر بن الخطاب الناس ، على أنه (٢) إن جاء عمر بالبذر فله الشطر ، وإن جاؤا بالبذر فلهم كذا وكذا ، ورأى ذلك الزهري

قال أبو محمد : فهل يكون عمل يمكن أن يقال : إنه اجماع : اظهر من هذا أو أفشى منه . فقال هؤلاء الموهمون باتباع أهل المدينة : هذا لا يحل ولا يجوز ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك ، والعجب ان مالك لم يدع اجماع أهل المدينة إلا في نيف وأربعين مسألة ، فاستحل هؤلاء القسدر بنفقة (٣) ، وقصعوا جميع آرائه في اجماع أهل المدينة ، وإنا لله وإنا اليه راجعون على فشو

(١) كذا في الأصل (٢) في الأصل محذوف « أنه » (٣) كذا في الأصل

الكذب واختداع أهل الغفلة ، والاغترار بالباطل .

ثم إن المسائل المذكورة التي ذكر مالك أنها اجماع أهل المدينة ، تنقسم قسمين . أحدها : لا يعلم فيه (١) خلاف من أحد من الناس في سائر الامصار ، وهو الاقل . والثاني : قد وجدنا فيه الخلاف بالمدينة ، كما هو موجود في غير المدينة

قال أبو محمد : ونقول لهم : لا يخالو ما ادعيتموه من اجماع أهل المدينة . من أن يكون عن توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون عن اجتهاد وقد تقدم ابطالنا لكل اجتهاد أدى الى مالا نص فيه ، أو الى خلاف النص ، ثم لو صح لهم فن أين جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من غيرهم ؟ والنصوص التي يقيسون عليها معروفة عند غيرهم ، كما هي عندهم ، اذ كتمانها محال غير ممكن ، ولا فرق بين دعواهم هذه ودعوى غيرهم . أو يكون اجماعهم عن توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق إلا هذا الوجه . فلا يخلو ذلك التوقيف من أن يكون علمه الخارجون من المدينة من الصحابة أو جهلوه ، أو علمه من علمه من أهل المدينة سائر الناس أو كتموه ، فان كان علمه الخارجون من المدينة من الصحابة ، أو علمه من علمه ممن بقي في المدينة سائر الناس ، فقد استوى في العلم به أهل المدينة وغيرهم ضرورة . وان كان من (٢) بقي في المدينة كتمه عن سائر أهل البلاد ، فهذا محال غير ممكن ، لان كل سر جاوز اثنين شائع ، فكيف ما علمه جميع أهل المدينة بزعمهم ، وحتى لو صح أنهم كتموه لسقطت عدالتهم . قال الله عز وجل : « ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » . ولقد أعاذهم الله من هذا . فبطل ضرورة ما ادعوه من اجماع أهل المدينة .

(١) في الاصل « فيها » (٢) في الاصل « ممن »

وأيضاً فإن الاجماع لا يصبح نقله إلا باجماع مثله ، أو بنقل نواتر ، وهم لا يرجعون في دعواهم الكاذبة لاجماع أهل المدينة إلا الى انسان واحد ، وهو مالك . فهو نقل واحد كنقل غيره من العلماء ولا فرق .

وأيضاً فيقال لهم : أخبرونا هل خص رسول الله صلى الله عليه وسلم - بتبليغ أحكام الدين أو بعضها أو حكم واحد منها - : المقيمين بالمدينة من الصحابة رضى الله عنهم ، ممن علم الله عز وجل أنهم سيخرجون عن المدينة . فإن قالوا : نعم ! كفروا وكذبوا ، اذ جعلوا عليه السلام (كنتم) (١) شيئاً من الدين ممن يلزمه من علم الديانة ، كالذى يلزم غيره وصاروا الى أقوال الروافض من كذب . وإن قالوا : لا ! ثبت أن السنن هي بيان الدين في غير المدينة ، كما هي في المدينة ضرورة ولا فرق .

وأيضاً فإن من لقي بالمدينة من الصحابة رضى الله عنهم ، كانوا يجاهدون ويحجون ، ومن خرج عن المدينة منهم كانوا يفتدون على عمر وعثمان ، فقد وجب التداخل بينهم ، وهكذا صححت الآثار بنقل التابعين من سائر الأمصار عن أهل المدينة ، وبنقل التابعين من أهل المدينة ومن بعدهم عن أهل الأمصار ، فقد صحب علقمة ومسروق وعمر وعثمان وعائشة أم المؤمنين ، واختصوا بهم ، واكثروا الأخذ عنهم ، وكذلك صحب عطاء عائشة أم المؤمنين وصحب الشعبي وابن سيرين ابن عمر ، وصحب قتادة ابن المسيب ، وأخذ الزهري عن أنس ، وأخذ مالك عن ايوب وهشام المسكن ، وأخذ عبيد الله بن عمر عن ثابت البناني ، وأخذ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس * أخبرني يوسف بن عبد الله التمرى قال نا عبد الوارث بن حشرون نا قاسم بن اصبح نا احمد بن زهير بن حرب نا احمد بن حنبل نا عبد الرحمن بن مهدي سمعت مالك بن أنس يقول قال سعيد بن المسيب : ان كنت لأسير الايام والليالي

(١) سقطت من الاصل وهي ضرورة لسياق الكلام

في طلب الحديث الواحد . فاستوى الامر في المدينة وغيرها بلا شك .
وأيضاً فنقول لهم : هل تعتمد عمر وعثمان رضي الله عنهما أن يبعثا من
يعلم أهل البصرة والكوفة والشام ومصر دينهم وأحكامهم ، أم أغفلا ذلك
وضيعاه ؟ وعما لهما يترددون على هذه البلاد ، ووفود هذه البلاد يفدون عليهما
كل عام ، أم لم يتركا ذلك بل علماهم كل ما يجب علمه من الدين ؟ ولا بد من أحد
هذه الاقسام . فان قالوا : نعمدا كتمان الدين عنهم أو ضيعوا ذلك ، كذبوا
جهاراً ، ونسبوا الخليفتين الفاضلين الى ما قد نزههما الله تعالى عنه ، بما يدو أعظم
الجور وأشد الفسق ، بل هو الانسلاخ من الاسلام . وان قالوا : ما تركا ذلك ،
علماهم كل ما يجب علمه والعمل به من الدين . قلنا : صدقتم ! وقد ثبت بهذا أن
أهل المدينة وغيرهم سواء في المعرفة والعلم والمدالة ، وظهر فساد دعواهم الكاذبة
في دعوى اجماع أهل المدينة * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله
نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن
جعفر - غندر - نا شعبة نا أبو اسحاق السبيعي قال سمعت حارثة بن مضرب
قال : قرأت كتاب عمر بن الخطاب الى أهل الكوفة : ه اتى بعثت اليكم عماراً
أميراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أهل بدر ، نخذوا عنهما ، واقتدوا بهما ، فاني آثرتمكم بعبد الله
على نفسي اثره * حدثني احمد بن عمر بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين بن
عفان نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن محمد بن الجهم نا اسماعيل
بن اسحاق القاضي نا احمد بن يونس نا قيس عن أشعث عن الشعبي . قال . ما
جاءك عن عمر نخذ به ، فانه كان اذا أراد أمراً استشار أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم فاذا أجمعوا على شيء كتب به . فهذا تعليم عمر ما عنده من العلم لأهل
الأمصار ، فصار الأمر في المدينة وغيرها سواء .
وأيضاً فنقول لهم : اذا كان اجماع أهل المدينة عندهم هو الاجماع ،

ومن قولكم أن من خالف الاجماع كافر، فتكفرون كل من خالف اجماع أهل المدينة بزعمكم أم لا ؟ فان قالوا : نعم الزمهم تكفير ابن مسعود وعلى ، وكل من روى عنه فتيا بخالفة لما يدعون فيه اجماع أهل المدينة من صاحب أو تابع فمن دونهم ، وفي هذا ما فيه . وان أبوا من ذلك . قلنا لهم : كذبتم في الدعوى أن اجماعهم هو الاجماع ، فارجعوا عن ذلك واقتصروا على أن تقولوا صوابا أو خطأ وبحوث ذلك

قال أبو محمد : وأيضا فلا شيء اظهر ولا اشهر ولا اعلن ولا ابين ولا افشى من الأذان ، الذي هو كل يوم وليلة خمس مرات ، برفع الاصوات في مساجد الجماعات ، في الصوامع المشرفات ، لا يبقى رجل ولا امرأة ولا صبي ولا عالم ولا جاهل إلا تكرر على سمعه كذلك ، ويستعمله المسافرون كما يستعمله الحاضرون ، ولا يطول به العهد فينسى ، وفي المدينة فيه من الاختلاف كالذي خارج المدينة . صح عن ابن عمر أن الأذان وتر ، وروى عنه وعن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف قولهما في الأذان : حي على خير العمل * نا عبدالله بن ربيع نا عبدالله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلمة نا ايوب السخيتي نا وقتادة كلاهما عن محمد بن سيرين عن ابن عمر أنه مرّ على مؤذن فقال له : أوتر أذانك * نا همام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر . أنه كان يقول : الاذان ثلاثا ثلاثا . وبه * نا عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عمر : أنه كان اذا قال في الاذان : حي على الفلاح ، قال : حي على خير العمل . ومن ادعى أن الصحابة في الكوفة والبصرة ومكة بدلوا الأذان ، فكافر مثله أن يدعى ذلك على الصحابة بالمدينة ، وكلاهما كاذب ملعون ، وحق صحابة المدينة والكوفة والبصرة جائز واجب فرض سواء على كل مسلم ولا فرق . ومن ادعى ذلك على التابعين

بالكوفة والبصرة ، فلفاسق مثله أن يدعى على التابعين بالمدينة ، اذ لا فرق بينهم . ومن ادعى ذلك على الولاة بالبصرة والكوفة ، فلفيره أن ينسب مثل ذلك الى الولاة بالمدينة ، فقد وليها من الفساق كالذين ولوا البصرة والكوفة كالحجاج و خالد القسرى وطارق وعثمان بن حيان المرى ، وكلهم نافذ أمره في الدماء والأموال والاحكام (١) من الفسق بالدين بحيث لا يخفى . فهذا أصل عظيم . ثم الزكاة فالزهرى يراها في الخضر ، ومالك لا يراها . وابن عمر لا يرى الزكاة مما أنبتت الارض ، إلا في البر والشعير والتمر والزبيب والسلت ، ومالك يخالفه . ولا شئ بعد الاذان بالصلاة أشهر من عمل الزكاة ، وابن عمر لا يجيز في زكاة الفطر إلا التمر والشعير ، ومالك يخالفه . وقال ابن عمر ، وسعيد المسيب والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وأبو سليمان ، وعبد الرحمن بن عوف والزهرى ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : عدل الناس بصاع شعير في صدقة الفطر مدين من بر . وروى ذلك أيضا عن عمر وعثمان وأسماء بنت أبي بكر ، يخالفهم مالك . فصح أنهم اترك الناس لعمل أهل المدينة .

وقال بعضهم : من خرج عن المدينة اشتغل بالجهاد . قلنا : لا يشغل الجهاد عن تعليم الدين ، فقولكم هذا مجاهدة بالباطل . وقالوا : كان ابن مسعود اذا اُفتى بفتيا أنى المدينة فيسأل عنها ، فان اُفتى بخلاف فتياه رجع الى الكوفة ففسخ ما عمل

قال أبو محمد : وهذا كذب ، انما جاء أنه اُفتى بمسئلتين فقط ، فأمر عمر بفسخ ذلك . وعمر الخليفة فلم يمكنه خلافه * نايحي بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد قال نا اسماعيل بن اسحاق نا حجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن أبي اسحاق السبيعي عن أبي عمرو (٢) الشيباني : أن

(١) سقطت هنا كلمة ولعل الصواب : « وموضعهم من الفسق بالدين »

(٢) في الاصل « أبي عمر »

رجلا سأل ابن مسعود عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أمها ؟
قال نعم : فتزوجها ، فولدت له فقدم على عمر فسأله . فقال له عمر : فرق بينهما .

قال ابن مسعود : إنها ولدت ، قال عمر : وان ولدت عشراً ففرق بينهما
قال أبو محمد : والخلاف في هذا موجود بالمدينة * نا عبد الله بن ربيع
نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
ابن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت
قال : ان طلق الابنة قبل أن يدخل بها تزوج أمها ، وان ماتت موتاً لم يتزوج
أمها * نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن
حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا اسماعيل بن أبي أويس نا عبد الرحمن بن
أبي الموال عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة : أن رجلاً من بني لبيث
يقال له الاجدع تزوج جارية شابة فكان يأتيها فيتحدث مع أمها ، فهلكت
امرأته ولم يدخل بها ، فخطب أمها وسأل عن ذلك ناساً من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم ، فمنهم من أرحص له ومنهم من نهاه

قال أبو محمد : هذا والمسئلة المذكورة منصوطة في القرآن الذي هو عند
جميع الناس كما هو عند أهل المدينة ، لا يمكن أن يدعوا فيها توقيفا حتى خفي
عمن هو خارج المدينة ، لكن من اباح ذلك حمل الام على حكم الربيعة ، ومن
منع أخذ بظاهر الآية ومضمونها ، وهو الحق . فلا مزية ههنا لاهل المدينة
على غيرهم أصلاً ، وقد صح أن عمر استفتى ابن مسعود بالبتة وأخذ بقوله ،
وهذا مدني امام أخذ بقول كوفي ، وذكر غريبة تضحك الشكالي (١) ويدل
على ضعف دين الموهو وقلة عقله ، وهي أنهم ذكروا خبر ابن عمر اذ رأى
سعداً يمسح فلم يأخذ بفعله ، حتى رجع الى المدينة فسأل اياه

قال أبو محمد : وهذا عليهم لا لهم ، لأن ابن عمر مدني وقد خفي عليه حكم

(١) في الاصل « الشكالي » وضبط فيه بكسر الشاء وأظنه خطأ

المسح ، وسعد مدني فلم يأخذ ابن عمر بفعله ، إلا أن يقولوا : إنه لا يجوز أن يؤخذ بقول مدني إلا اذا كان بين جدران المدينة ، فهذا حمق لا يقوله من له مسكة ، وموهوا بما *نا عبد الله بن الربيع قال نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرنا محمد بن المثني نا خالد بن الحارث نا حميد عن الحسن قال قال ابن عباس وهو أمير البصرة في آخر الشهر : أخرجوا زكاة صومكم . فنظر الناس بعضهم الى بعض ، فقال : من ههنا من أهل المدينة؟ قوموا فاعلموا اخوانكم ، فانهم لا يعلمون أن هذه الزكاة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل ذكر أو أنثى حر أو مملوك ، صاعا من شعير أو تمر أو نصف صاع من قح

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لوجوه أولها : أنه خبر ساقط منقطع ، أخذته الحسن بلا شك من غير ثقة ، لأن الحسن لم يكن بالبصرة أيام ابن عباس أميرها لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وإنما زلها الحسن أيام معاوية لا خلاف في هذا . وثانيها : أن البصرة بناها عتبة بن غزوان المازني من بني مازن بن منصور أخى سليم بن منصور ، وهو بدرى من أكابر المهاجرين الأولين الممتحنين في الله تعالى ، في أول الاسلام سنة أربع عشرة من الهجرة في صدر أيام عمر رضي الله عنه . وإنما وليها ابن عباس لعلي في آخر سنة ست وثلاثين بعد يوم الجمل بعد اثنين وعشرين سنة من بغيائها ، وسكنها الصحابة والتابعون رضي الله عنهم ، ووليها أبو موسى الأشعري بعد عتبة بن غزوان والمغيرة بن شعبه وغيرهما أيام عمر وطول أيام عثمان رضي الله عنهما ، وولى قبض زكاتها أنس بن مالك في تلك الايام ، فكيف يدخل في عقل من له مسكة عقل ، أن مصرا يسكنه عشرات الوف من المسلمين ، فيهم مئون من الصحابة رضي الله عنهم ، تداوله الصحابة من قبل عمر وعثمان ، فلم يكن فيهم أحد يأخذ زكاة الفطر ، التي يعلمها النساء والصبيان في كل مدينة وكل قرية ، لتكررها في كل عام في العيد إثر رمضان ، حتى بقوا المدة المذكورة ليس فيهم أحد علم ذلك

وأهل المدينة يعرفونها فكيف يكتتم مثل هذا ، والوفود من البصرة يفدون على الخليفتين بالمدينة ، تالله إن هذه لمصيبة على عمر وعثمان وأهل المدينة أعظم منها على أهل البصرة ، إذ تعمدوا ترك تعليمهم أو ضيعوا ذلك ، وكل ذلك باطل لا يمكن البتة ، وكذب لا خفاء به ، ومحال ممتنع لما ذكرنا . وثالثها أن المحتجين بهذا الخبر - وهم المقلدون لما لك - أول مبطل لحكم هذا الخبر ، فلا يرون ما فيه من نصف صاع قمح مكان صاع شعير في زكاة الفطر ، أفليس من الرزايا والفضائح ، والبلايا والقبائح ، من يموه بخبر محتج به فيما ليس فيه منه شيء على من لا يراه حجة لو صح ؟ لأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . ثم المحتج به أول مخالف لما احتج به ، وأول مبطل ومكذب لما فيه ، مما لو صح ذلك الخبر لما حل لأحد خلافه ، لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . نعوذ بالله العظيم من مثل هذا المقام في الدنيا والآخرة . واذ قد صححوا ههنا رواية الحسن عن ابن عباس فقد * نا أحمد بن محمد الطائفي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن المثني نا يزيد ابن هارون نا حميد الطويل عن الحسن البصري قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، فقال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الصغير والكبير ، والحر والعبد ، صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر ، من أتى بدقيق قبل منه ، ومن أتى بسويق قبل منه . وهم أول حاص لما في هذا الخبر . فإنا للناس مرة يصححون رواية الحسن عن ابن عباس إذا ظنوا أنهم يموهون به في اثبات باطل دعواهم ، ومرة يبطلونها ويكذبونها ، إذا خالفت رأي مالك فيزورون شهادتهم ، ويكذبون أنفسهم ، ألا ذلك هو الضلال المبين قال أبو محمد : وهذا خبر رواه ابن سيرين وأبو رجاء عن ابن عباس ، وهما حاضران لولايته فلم يذكروا فيه ما ذكر ابن عباس من القول : يا أهل المدينة قوموا علموا أخوانكم . فصحح أنها زيادة من لا خير فيه

قال أبو محمد : فبطل كل ما موهوا به ، ونحن والله الحمد على ثقة من أن الله لو أراد أن يجعل اجماع أهل المدينة حجة ، لما أغفل أن يعين ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يفعل فنحن نثبت بانه لم يجعل قط اجماعهم حجة على أحد من خلقه ، هذا لو صح وجود اجماع لهم في شيء من الاحكام فكيف ولا سبيل الى وجود ذلك أبداً ، إلا حيث يجمع سائر أهل الاسلام عليه ، أو حيث نقل اجماعهم كلهم ورضاهم بذلك الحكم ، وتسلمهم لهم ، وإلا فدعوى اجماعهم كذب بحت على جميعهم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا قال أبو محمد : وهذا مالك يقول في موطنه الذي روينا عنه ، من طرق في كتاب البيوع منه ، في أوله في باب ترجمته : « الميب في الرقيق » : قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن باع عبداً أو وليدة أو حيواناً بالبراءة ، فقد برئ من كل عيب ، إلا أن يكون علم في ذلك عيباً فكتمه ، فإن كان علم في ذلك عيباً فكتمه لم تنفعه تبرئته ، وكان ما باع مردوداً عليه قال أبو محمد : والذي عليه العمل عند أصحابه ومقلديه من قوله : هو أن حكم الحيوان مخالف لحكم الرقيق ، وإن بيع البراءة لا يجوز البتة في الحيوان ، لكنه كالعروض لا يبرأ من عيب فيه علمه أو لم يعلمه قال أبو محمد : فإذا كان عند هؤلاء المجرمين اجماع أهل المدينة اجماعاً لا يحل خلافه ، وهذا مالك همنا قد خالف ما ذكر أنه الأمر المجتمع عليه عندهم ، فلا بد ضرورة من أحد حكمين لا ثالث لهما : إما ابطال تهويلهم باجماع أهل المدينة وبخلافه وجواز مخالفته : وإما أن يلحقوا بمالك الذي قلده دينهم ما يلحق مخالف اجماع الذي يقر أنه اجماع ، وهذا صعب ممن خالف ما يقر أنه اجماع ، وفي هذا كفاية لمن له أدنى عقل ، ومن أراد الله تعالى توفيقه قال أبو محمد : والقوم كما ترى يموهون باجماع أهل المدينة ، فإن حقق عليهم لم يحصلوا من جميع أهل المدينة ومن اجماعهم إلا على ما اتفرد به سحنون

القيرواني وعيسى بن دينار الاندلسي، عن ابن القاسم المصري عن مالك وحده من رأيه وظنه، وكثير من ذلك رأى ابن القاسم واستحسنه وقياسه على أقوال مالك. فاعجبوا لهذه الامور القبيحة كيف يستحسنها ذو ورع، أو من يدري أن الله سيسأله عن قوله وفعله، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان.

فان موهوباً روى من عمل قضاة المدينة الذين أدرك مالك، فليعلم كل فني فهم: أن المنازلة كانت تقع في المدينة وغيرها فلا يقضى فيها الامير ولا القاضي حتى يخاطب الخليفة بالشأم، ثم لا يشهد إلا ما خاطبه به، فانما هي أوامر عبد الملك والوليد وسليمان ويزيد وهشام، والوليد بحسبكم، والقليل من ذلك من عهد عمر بن عبد العزيز أقصر مدته. هذا أمر مشهور في كتب الاحاديث

فصل

فيمين قال: إن الاجماع هو اجماع أهل الكوفة

قال أبو محمد: إنما تتكلم بما يمكن أن يموه قائله بشغب يخفى على الجهال، أو فيما يمكن أن يخفى وجه الحق فيه على بعض أهل العلم، لخفاء الدلائل أولتعارضها وأما لا شبه فيه غير الاحموقية (١) والمصبية فلا. ولا فرق بين اجماع أهل الكوفة واجماع أهل البصرة، واجماع أهل الفسطاط. هذا إن أرادوا اجماع من كان بها من الصحابة أو من بعدهم من التابعين، أو على أن يسمح لهم في العصر الثالث. وأما إن نزلنا عن ذلك، فلا فرق بين أهل الكوفة، وأهل أوثانيه (٢) وأهل أوطانية، وفسا، ونسا. ولو أن امراً نصح نفسه، فأقصر

(١) في الاصل « الاحموقية » وهو خطأ (٢) بفتح الهمزة واسكان الواو ثم قاف والفاء ونون مكسورة وباء ساكنة وهاء: جبل من أعمال طليطلة بالاندلس. قاله ياقوت. وأما « أوطانية » التي ذكرها بعد فلا أدري ماهي ولم

عن التلبيس في الدين، وإضلال المساكين المفتقرين ، وشغل نفسه بالقرآن كلام الله تعالى وبيان رسوله صلى الله عليه وسلم الذي افترض الله تعالى علينا طاعته ، وترك التمسب لقول فلان وفلان ، كان أسلم لمعاده ، وأبعد له من النضيحة في العاجلة. وما توفيقنا إلا بالله تعالى

فصل

في إبطال قول من قال: إن قول الواحد من الصحابة رضى الله عنهم اذا لم يعرف له مخالف فهو إجماع وان ظهر خلافه في العصر الثاني

قال أبو محمد : قال بهذا طوائف من المالكيين والحنيفيين ، ثم اقتحم هذا الشعب معهم الشافعيون ، ثم اختلفوا . فقالت طائفة : سواء انتشر أو لم ينتشر فهو إجماع . وقالت طائفة : انما يكون إجماعا اذا اشتهر وانتشر ، وأما اذا لم يشتهر ولا انتشر فلا يكون إجماعا . وقالت طائفة : انما يكون إجماعا اذا كان من قول أحد الأئمة الاربعة ، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله عنهم فقط ، وانتشر مع ذلك وإلا فليس إجماعا ، وان كان من قول غيرهم فلا يكون حجة وان انتشر . وقالت طائفة : ليس شيء من ذلك إجماعا ولكنه حجة قال أبو محمد : فانما قال من قال منهم هذه الاقوال ، عند ظفروه بشيء منها مع انقطاع الحيل بيده ، وعدمه شيئا ينصر به خطأه وتقليده ، ثم هم أترك الناس لذلك اذا خالف تقليدهم ، لا مؤنة علمهم في ابطال ما صححوا ، وتصحيح ما أباطلوا في الوقت ، إنما حسب أحدهم نصر المسألة الدائرة بينه وبين خصمه في حينه ذلك ، فاذا انتقلا الى أخرى ، فأخف شيء على كل واحد منهم تصحيح ما أبطل في المسألة التي انقضى الكلام فيها ، وابطال ما صحح فيها ، فقد ذكر الأجهري محمد بن صالح المالكي عن ابن بكير وكل واحد منهم من حملة مذهب مالك أجدها في شيء من المراجع التي لدى

ومقلديه : أنه كانت أصوله مبنية على فروعه . اذا خرج قوله في مسألة على العموم
قال : من قولى العموم . واذا خرج قوله في أخرى على الخصوص ، قال من قولى
الخصوص . ولقد رأيت لعبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي في كتابه المعروف
بشرح الرسالة ، في « باب من يعتق على المرء اذا ملكه » فذكر قول داود :
لا يعتق أحد على أحد ، وذكر قول أبي حنيفة : يعتق كل ذى رحم محرم .
فقال : من حجتنا على داود قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ملك
ذارحم محرم فهو حر . وهذا نص جلى . ثم صار الى قول أبي حنيفة بعد ستة
أسطر فقال : فان احتج بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : من ملك ذارحم
محرم فهو حر ، قلنا : هذا خبر لا يصح . ولا أحصى كم وجدت للحنيفيين
والمالكيين والشافعيين تصحيح رواية ابن لهيعة ، وعمر بن شعيب عن أبيه
عن جده ، اذا كان فيها ما يوافق تقليدكم في مسائلهم تلك ، ثم رعا أتى بعدها
بصفحة أو ورقة أو أوراق احتجاج خصمهم عليهم برواية عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده ، أو برواية ابن لهيعة ، فيقولون : هذه صحيحة ، وابن لهيعة ضعيف
قال أبو محمد : وهذا فعل من لا يتقى الله عز وجل ، ومن عمله يوجب سوء
الظن بباطن معتقده . ونعوذ بالله من الخذلان . قال الله تعالى : « يحاونه عاماً
ويحرّمونه عاماً » وقال تعالى : « لم تقولون مالا تعملون كبر مقتاً عند الله أن
تقولوا مالا تعملون » . وقال تعالى : « أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
ببعض » . فأنكر الله تعالى على من صحيح شيئاً مرة ثم أبطله أخرى ، مع أن
أقوالهم التي ذكرنا في هذا الباب دعاوى فاسدة بلا برهان ولا استدلال أصلاً ،
إلا ما تقدم إفسادنا له من قولهم : إنهم لا يقرّون على باطل . فقلنا لهم : ومن لكم
بأنهم لم ينكروا ذلك وسائر ما ذكرنا هنالك ، وقد كتبنا في مناقضتهم في هذا
الباب وغيره كتاباً ضخماً تقصينا فيه عظيم تناقضهم ، وفاحش تضاد حججهم
وأقوالهم ، ونذكر ههنا إن شاء الله تعالى يسيراً دالاً على الكثير ، اذ لو جمع

تناقضهم لأنى منه ديوان أكبر من ديواننا هذا كله . نعم او قد تمدوا عقدهم
الفاسد فى هذا الباب ، إلى أن قلدوا قول صاحب قد خالفه غيره من الصحابة
فى قولهم ذلك ، أو قد صح رجوع ذلك صاحب عن ذلك القول ، فاحتجوا به
وادعوا إجماعا .

فمن ذلك : احتجاج المالكيين فى التحريم على الناكح جاهلا فى العدة
يدخل بها أن يتزوجها أبداً ، احتجاجا بما روى عن عمر فى ذلك ، وقد صح عن
على خلافه ، وصح رجوع عمر عن هذا القول . وكتعلقهم بما روى عن عمر
فى امرأة المفقود ، وقد خالفه عثمان وعلى فى ذلك . وكتعلق الحنفيين
بما روى عن ابن مسعود فى جعل الآبق ، وخالفوه فى تلك القضية نفسها فى
تحديد المسافة . وكتوريثهم المطلقة ثلاثاً فى المرض ، تعلقاً بعمر وعثمان وقد
خالفها ابن عباس وابن الزبير ، وقد اختلف عمر وعثمان فى ذلك أيضاً . وكخلاف
المالكيين والشافعيين عمر بن الخطاب ، وتقليد الحنفيين له فيما صح عنه من
طريق الشعبي عن شريح أنه كتب اليه : أن يحكم فى غير الدابة بربع ثمنها .
وكتقليد المالكيين والحنفيين له فى جلده فى الحجر أربعين ، وخالفه الشافعيون
فى ذلك ، وقد صح عن عمر وعثمان وعلى وأبى بكر جلد أربعين فى الحجر .
وكتقليد المالكيين والحنفيين لعائشة أم المؤمنين ، فى ما لم يصح عنها فى
إنكارها بيع شئ إلى أجل ، ثم يتباعه البائع له بأقل من ذلك الثمن ، وخالفها
الشافعى فى ذلك ، وخالفها فيه أيضاً زيد بن أرقم . وكتقليد عمر فى أجل
العنين ، وقد خالفه فى ذلك على ومعاوية والمغيرة بن شعبه . وكتقليد
الحنفيين والمالكيين عمر فى تقويم الدية بالذهب والفضة ، وخالفه الشافعى ،
وخالفه الحنفيون والمالكيون أيضاً فى تقويم الدية بالبقر والغنم والحلل
وكتقليد المالكيين والحنفيين ما روى عن أبى بكر وعمر وعثمان فى حيازة
الهبات ، وقد خالفهم ابن مسعود ، وروى الخلاف فى ذلك عن أبى بكر .

وكتقليد المالكيين والشافعيين لعمر في رد المكنوحة بالعيوب ، وخالفوه في الرجوع بالصدق ، وخالفه في ذلك على وغيره . وكخلاف المالكيين والشافعيين عمر وابن مسعود في قولهما : من ملك ذا رحم محرم فهو حر ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة في ذلك . وكخلاف المالكيين الزبير وقدامة بن مظعون وأبا الدرداء وابن مسعود في إباحة نكاح المريض ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . ومخالفة الحنفيين والمالكيين أبا بكر وعمر و خالد بن الوليد وابن الزبير وعثمان وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهم ، في القود من اللطمة وكسر الفخذ ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وكخلافهم في إضعاف القيمة في ناقة المزني (١) ولا يعرف من الصحابة مخالف في ذلك . وكخلافهم عمر في قضائه في الترقوة بحمل ، وفي الضلع بحمل ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة . ومثل هذا لهم كثير جدا ، يجاوز المئين من القضايا ، قد جمعناها والله الحمد في كتابنا المرسوم بكتاب « الاعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس »

قال أبو محمد : وأما قول من قال منهم : إذا كان ذلك من فعل الامام . فهم أترك الناس لذلك ، مع تعري قولهم من الدلالة . ومما حضر ذكره من ذلك . احتجاجهم في جلد الشاهد بالزنا والشاهدين والثلاثة - إذا لم يتموا أربعة - حد القاذف ، احتجاجهم بجلد عمر أبا بكر ونافعا وشبل بن معبد بحضرة الصحابة ثم لم يستحيوا ولا بالوا من خلاف عمر في تلك القضية بعينها بحضرة الصحابة في ذلك المقام نفسه إذ قال أبو بكر لما تم جلده وقام : أشهد أن المقيرة زني فأراد عمر جلده ، فقال له علي : إن جلده فارجم المقيرة ، فتركه ، وكلهم يرى جلده ثانية إذا قالها بعد تمام جلده . أفلا حياء إذ لا تقوى وهل سمع بأفحش من هذا العمل وأفضح منه ؟ ومثل هذا لهم كثير جدا ؟

وأما دعواهم وقولهم في الاشتهار والانتشار ، فطريف جداً . وإنما هم قوم
أتى أسلافهم كابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وعيسى بن أبان
ونظرائهم ، وكذلك وابن وهب وسحنون واسماعيل ونظرائهم ، وكالشافعي
والمزني والربيع وابن شريح ونظرائهم ، فاحتجوا لما قاله الاول منهم بمرسل
أو رواية عن صاحب تجدها في الأُكثر لا تصح ، أو تصح وتجد فيها خلافاً
من صاحب آخر ، أو لا تجد ، فأشاعوها في اتباعهم فتلقاها الاتباع عنهم
وتدارسوها وتمادوها بينهم ، وأدعوا عند القلة الآخذة عنهم فتداولوها على
السننهم وفي مجامعهم وفي تواليهم ، وفي مناظراتهم بينهم أو مع خصومهم ، فوسموها
بالانتشار والاشتهار والتواتر ونقل الكواف . وهي في أصلها هباء منبث وباطل
مولد ، أو خامل في مبداه ، وإن كان صحيحاً لم يعرف منتشراً قط . فهذه صفة
ماتدعون فيه الانتشار والتواتر ، كالخبر المضاف الى معاذ رضي الله عنه في اجتihad
الرأى ، فما عرفه قط أحد في عصر الصحابة ، ولا جاء قط عن أحد منهم أنه ذكره
لا من طريق صحيحة ، ولا من طريق واهية ، ولا متصلة ولا منقطعة ، ولا جاء
قط عن أحد من التابعين أنه عرفه ولا ذكره في رواية صحيحة ولا سقيمة
لا موصولة ولا مقطوعة ، حتى ذكره أبو عون محمد بن عبيد الله وحده ، وإنما
أخذه عن مجهول لا يعرفه أحد عن مثله فيما ادعى وزعم ذلك المجهول أيضاً ،
فأخذه عن أبي عون فيما بلغنا رجلاً فقط ، شعبة وأبو اسحاق الشيباني . ثم
اختلفوا أيضاً في كافة لفظه ومعناه على أبي عون ، فلما ظفر به القائلون بالرأى
عند شعبة وثبوا عليه وطاروا به شرقاً وغرباً ، وكادوا يضربون الطبول حتى
عرفه من لا يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة ، وادعوا فيه التواتر
ومعاذ الله من هذا . فما أصله إلا مظلم ، ولا مخرجه إلاواه ، ولا منبعثه إلا من
باطل ، وتوليد موضوع مفتعل ممن لا يعرف ممن عمن لم يسم ، لم يعرف قط
في عصر الصحابة ولا في عصر التابعين ، ولا ذكره أحد منهم غير أبي عون محمد

بن عبید اللہ النقی وحده ، كما ذكرنا . فهذه صفة جمهور ما يدعون فيه التواتر والانتشار ، بل صفة جميعه . وأتوا إلى المشهور المنتشر الفاشي مخالفوه بلا كلفة ولا مؤنة ، كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قائدا بالاصحاء ، وككونه عليه السلام إما ما في صلاة ابتدأها أبو بكر ، وكالمساقاة إلى غير أجل ، وغير ذلك من حكم عمر في إضعاف القيمة في ناقة المزني (١) على رقيق حاطب ، وإضعاف عثمان الدية على اقاتل في الحرم . وغير ذلك كثير جدا

قال أبو محمد : وفي كلامنا في الفصل الذي ذكرنا آنفا في كلامنا في الاجماع الذي أبطلنا فيه قول من قال : إن ما لا يعرف فيه (خلاف فهو) (٢) اجماع : إبطال لقولهم في هذا الباب ، لأنه إذا بطل القول بدعوى الاجماع فيما لا يعرف فيه خلاف ، والقول بدعوى الاجماع فيما يوجد فيه الخلاف العظيم ، أظهر بطلانا وأخش سقوطا

قال أبو محمد : وليست منهم طائفة إلا وهي تضحك غير هامهم بهذا الحجر يعني مخالفة صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، فإن كان هذا إجماعا ، ومخالف الاجماع عندهم كافر ، فكلامهم كافر على هذا الاصل الفاسد ، إذ ليس منهم طائفة إلا وقد خالفت صاحبها فيما لا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ؛ في أزيد من مائة قضية ، وتمادوا عليها مع احتجاج بعضهم على بعض بذلك وتنكيتهم لهم أبداً ، ويلزمهم تكفير فضلاء التابعين بمثل هذا نفسه ، ولا بد لهم ضرورة من هذا ، أو من ترك دعوائهم في هذا الفصل الاجماع ، وهذا أولى بهم ، لانه ترفيه عن أنفسهم وترك لدعوى الكذب ، وقصة واحدة تكفي في خلاف الاجماع إذا قامت به الحجة على مخالفه ، فكيف وقد جمعنا لهم من ذلك مئين من المسائل ، على كل طائفة من الحنيفيين والمالكين

(١) كذا في الاصل . ومضى مثله في صفحة ٢٢٢ (٢) زيادة ضرورية

سقطت من الاصل

والشافعين . وبالله تعالى التوفيق

وأما قول من قال منهم : إن قول المصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف حجة وليس إجماعاً . فهو أيضاً عائد عليهم فيما خالفوا فيه الذي لا يعرف له منهم مخالف . وسيأتى الرد على هذا القول في باب الكلام في إبطال التقليد ، إن شاء الله عز وجل وبه نستعين لا إله إلا هو ، ويكفي من إبطال ذلك أنه لم يأت قرآن ولا سنة بإيجاب تقليد المصاحب الذي لا يعرف له منهم مخالف ، لا سيما فيما خالف تلك الرواية عن ذلك المصاحب نص القرآن أو السنة الثابتة ، وفي هذا خالفناهم لا في رواية عن صاحب موافقه للقرآن أو السنة ، وإذا لم يأت بذلك قرآن ولا سنة فهو قول فاسد ، ودعوى باطلة . وإنما جاء النص باتباع القرآن وبيان النبي صلى الله عليه وسلم فقط ، وبأن الدين قد كمل . والحمد رب العالمين !

فصل

وأما من قال : ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وزفر بن الهذيل الغنبري ، ومحمد بن الحسن مولى بني شيبان ، والحسن بن زياد اللؤلؤي وقول بكر بن العلاء : ليس لأحد أن يختار بعد التابعين من التاريخ . وقول القائل : ليس لأحد أن يختار بعد الازاعي ، وسفيان الثوري ، ووكيع بن الجراح الكلبي ، وعبد الله بن المبارك مولى بني حنظلة : فأقوال في غاية الفساد وكيد للدين لا خفاء به ، وضلال مغلق ، وكذب على الله تعالى . اذ نسبوا ذلك إليه ، أو دين جديد أتوا به من عند أنفسهم ، ليس من دين محمد صلى الله عليه وسلم في شيء وهي كما ترى متدافعة متفاسدة ، ودعوى متفاضة متكاذبة ليس بعضها بأولى من بعض ، ولا بعضها بأدخل في الضلالة والحق من بعض .

ويقال إنكر من بينهم : فاذا لا يجوز الاختيار بعد المائتين عندك ولا

غيرك (١) فن أين ساغ لك وأنت لم تولد إلا بعد المائتين بنحو ستين سنة أن تختار قول مالك دون من هو أفضل منه من الصحابة والتابعين ، أو من هو مثله من فقهاء الأمصار ، أو من جاء بعده متعقباً عليه وعلى غيره ، ممن هو أعلم منه بالسنن وأصح نظراً أو مثله ، كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهما . ويقال له أيضاً : إن قولك هذا السخيف الدال على ضلالة قائله وجهالته وابتداعه ما لم يقله مسلم قبله ، فوجب أن أشهب وابن الماجشون ومطرف بن عبد الله وأصبغ بن الفرج وسحنون بن سعيد وأحمد بن المعذل وهم أئمتك بأقرارك ، كان لهم أن يختاروا إلى أن انسلخ ذوالحجة من سنة مائتين ، فلما استهل هلال المحرم من سنة إحدى ومائتين وفابت الشمس من تلك الليلة حرم عليهم في الوقت بلا مهلة ما كان مطلقاً لهم قبيل ذلك من الاختيار . فهل سمع بأسخف من هذا الاختلاط ، وليت شعري ! ما الفرق بين سنة مائتين وبين سنة مائة وبين سنة ثلاثمائة أو أربعمائة أو غيرها من سني التاريخ ؟

ويقال للحنيفيين : أليس من عجائب الدنيا تجوز كم الاختيار والقول في دين الله تعالى بالظن الكاذب والرأي الفاسد ، والشرع لما يأذن به الله تعالى لأبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن والأولاد على جهلهم بالسنن والآثار ، وفساد رأيهم وقياساتهم التي لم يوقفوا منها إلا لكل إيراد متخاذل ، والتي هي في المضاحك أدخل منها في الجلد . ويجعلون تلك الأقوال الفاسدة خلافاً على القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم لا يميزون الاخذ بالسنن الثابتة ، للشافعي ، ولا لأحمد بن حنبل ، ولا لإسحاق ابن راهويه ، وداود بن علي ، وأبي ثور ، ومحمد بن نصر ونظرائهم ، على سعة علم هؤلاء بالسنن ، ووقوفهم على الصحيح منها والسقيم ، وعلى تبجرهم في

معرفة أقوال الصحابة والتابعين ، وثقة نظرهم ، ولطف استخراجهم للدلائل ، وأن من قال منهم بالقياس فقياسه من أهدب القياس وأبعده من ظهور الفساد فيه ، وأجراه على علمته ، مع شدة ورع هؤلاء ، وما منحهم الله تعالى من محبة المؤمنين لهم ، وتعظيم المسلمين علمائهم ومامتهم لهم . وحاول أبي حنيفة وأصحابه في صدر هذه المنازل

فإن موهوا بتقديم عصر أبي حنيفة ، وموه المالكيون بتقديم عصر مالك وتأخر عصر من ذكرنا . قلنا : هذا عجب آخر ، وقد علمنا وعلمتم أنه لم يكن بين آخر وقت فتيا أبي حنيفة وأول أوقات فتيا الشافعي إلا نحو ثلاثين عاما ، ولم يكن بين آخر فتيا مالك وبين أول فتيا الشافعي إلا عام أو نحوه . ولعله قد أفتى في حياة مالك ، وقد أفتى الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والأولاد أحياء وكذلك أفتى والمغيرة وابن كنانة وابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن الماجشون أحياء ، ومات الشافعي وأشهب في شهر واحد ، ومات الحسن بن زياد بعدها بنحو عام ، ومات ابن الماجشون ومطرف بعدها بأعوام كثيرة . فليت شعري ! من المبيح لبعضهم ما حجزه عن بعض ؟ ثم لم يكن بين آخر فتيا مالك وأول وقت فتيا أحمد وإسحاق وأبي ثور إلا عشرين عاما ، أفي مدة عشرين عاما يغلق باب الاختيار ؟ تعالى الله عن قول المجانين ، وكل هؤلاء أفتى والحسن ابن زياد حي . فما الذي أباح للحسن بن زياد ولابن القاسم من الفتيا ، ما لم يباح لأحمد وإسحاق وأبي ثور ؟ وبالله إن بينهم وبين ذينك من التفاوت في العلم أكثر مما بين المشرق والمغرب ! ثم أفتى داود بن علي ومحمد بن نصر ونظراؤهما مع أحمد وإسحاق وأبي ثور ، ثم هكذا ينشأ العلماء ويموت العلماء عاما عاما ، وما هو إلا ليلة ثم جمعة ثم شهر إلى شهر وعام إلى عام ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها . فمن حدث حدثا أو وقف الاختيار عليه ومنعه بعده فقد سخف وكذب واخترع دين ضلالة وقال بلا علم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل

هذا . قال الله عز وجل : « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . وقال تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم » . وقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء » . وقال تعالى : « فاسئلوأهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . فلم يخص عز وجل عصراً من عصر ، ولا إنساناً من إنسان . فمن خالف هذا فهو ضال مضل داخل في أعداد الذوكرى لا طلاقه لسانه بالتخليط

والحق في هذا الذي لا يحل خلافه ، فهو إن خالف ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى في القرآن ، وفي السنن المبينة للقرآن ، لا يحل لأحد أصلاً ولا يجوز أن يعد قول قائل - كائناً من كان - خلافاً لذلك ، بل يطرح على كل حال . وأما خلاف أبي حنيفة ومالك ففرض على الأمة ، لا نقول مباح ، بل فرض ، لا يحل تعديه ، لأنهما لا يخلوان في كل فتيا لهما من أحد وجهين لثالث لهما أصلاً : إما موافقة النص من القرآن والسنة الثابتة ، وإما مخالفة النص كذلك ، فإن كانت فتياهما أو فتيا أحدهما موافقة نص القرآن أو السنة ، فالمتبع هو القرآن والسنة ، لا قول أبي حنيفة ولا قول مالك . لأن الله تعالى لم يأمرنا قط باتباعهما ، فتبعهما مخالف لله تعالى ، وإن كانت فتياهما مخالفة للنص ، فلا يحل لأحد اتباع ، مخالف نص القرآن والسنة . وهكذا نقول في كل مفت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الله بن طاوس عن أبيه . قال قال معاوية لابن عباس : أنت على ملة علي ؟ قال : لا ، ولا على ملة عثمان ، أنا على ملة النبي صلى الله عليه وسلم * نا يونس بن عبد الله بن مغيث نا يحيى بن مالك بن هبنا نا الحسين بن أحمد بن أبي خليفة نا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي نا يوسف

ابن يزيد القراطسى ناسعيد بن منصور ناهشيم عن المفيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي. قال : كان يكره أن يقال : سنة أبي بكر وعمر ، لكن سنة الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم * ناهمام بن احمد ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس المرادي نابقى بن مخلد نأبو بكر بن أبي شيبة ناهميد بن بشر ناعبد الله بن الوليد ناعبيد بن الحسين . قال : قالت الخوارج لعمر بن عبد العزيز : نريد أن تسير فينا بسيرة عمر بن الخطاب ، قال عمر بن عبد العزيز : قاتلهم الله ، والله ما أردت أن تتخذ دون رسول الله اماماً . فهؤلاء الصحابة والتابعون ، فبمن تعلق المخالفون ؟ فان موهوا بكثرة اتباع أبي حنيفة ومالك وبولاية أصحابهما القضاء ، فقد قدمنا أن الكثرة لا حجة فيها . ويكفي من هذا قول الله عز وجل : « وإن تطع أكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله » . وقال : « الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان هذا الدين بدأ غربا وسيعود غربا فطوبى للغرباء . وأنذر عليه السلام بدروس العلم وظهور الجهل . فلمرى لئن كان العلم مام عليه من حفظ رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فما كان العلم قط أكثر مما هو منه الآن ، وهيهات :

إذا هبطت نجران من رمل عاجل فقولا لها ليس الطريق هنالك
ولكن الحق والصدق هو ما أنذر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من دروس العلم ، والذي درس هو اتباع القرآن والسنة ، فهذا هو الذي قل بلا شك ، وأصحابه هم الغرباء القليلون ، جعلنا الله منهم ، ولا عدا بنا عنهم ، وثبتنا في عدادهم ، وحشرنا في سوادهم . آمين آمين

وأما ولايتهم القضاء فهذه أخرى وأندم ، وما عناية جوراة الأئراء ، وفلملة الوزراء ، خلة مجودة ، ولا خصلة مرغوب فيها في الآخرة . وأولئك القضاة وقد عرفناهم ، إنما ولاهم الطغاة المعتاة من ملوك بنى العباس وبنى مروان ، بالعنايات

والتزلف اليهم، عند دروس الخير وانتشار البلاء، وعودة الخلافة ملكا عضوا، وانبراء على أهل الاسلام، وابتزاز الأمة أمرها بالغلبة والعسف، فأولئك القضاة هم مثل من ولاهم من المبطلين سنن الاسلام، المحيين لسنن الجور والمكر والقبالات (١) وأنواع الظلم وحل عرا الاسلام. وقد علمنا أحوال أولئك القضاة الذين يأخذون دينهم عنهم. وكيف كانوا في مشاهدة اظهار البدع من المحنة في القرآن بالسيف والسياط والسجن والقيود والنفي، ثم سائر ما كانوا يتشاهدونه معهم من (٢) على ما استعانواهم عليه من تمشية أمور ملكهم، فمثل هؤلاء لا يتكثرون. وإنما كان أصل ذلك (تغلب) أبي يوسف على هارون الرشيد، وتغلب يحيى بن يحيى على عبد الرحمن بن الحكم، فلم يقلد القضاة شرقا وغربا إلا من أشار به هذان الرجلان واعتقيا به، والناس حراس على الدنيا، فتلذذ لهما الجمهور، لا تدبئالكن طلبا للدنيا، وولاية القضاء والفتيا، والتدليك (٣). على الجيران في المدن والارباض والقرى، واكتساب المال بالتسعى بالفقهاء. هذا أمر لا يقدر أحد على انكاره، فاضطرت العامة اليهم في أحكامهم وفتياهم وعقودهم، ففشا المذهبان فشوا طبق الدنيا. قال الله عز وجل: «زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين

(١) بفتح القاف جمع قبالة وهي أن يتقبل بخراج أو جباية أكثر مما أعطى فذلك الفضل ربا، فان تقبل وزرع فلا بأس، والقبالة هي الكفالة. قاله في اللسان (٢) الاوراق الاخيرة من هذا الجزء من النسخة الاندلسية بليت وتخرقت فضاء بعض الكلمات والحروف، واضطررنا الى ترك بياض في مكانها، ونحرينا ما يغلب على الظن انه تمام الكلام فوضعناه بين قوسين، ومالم نصل الى معرفته تركناه، حرصا على الامانة في النقل (٣) كذا في الأصل. ولعل صوابه « والتذليل » بالذال المعجمة واللام وهو التبختر من قولهم: « تذليت الدابة » حركت ذنبها « وذالت الجارية في مشيها تذيل ذيلا » اذا ماست وجرت اذيالها على الارض.

والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب». وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هفت الجنة بالمكاره وهفت النار بالشهوات. وصار من خالفهم مقصودا بالآذى مطلوباً في دمه، أو مهجوراً مرفوضاً إن عجزوا عن أذاه لمنزلة له عند السلطان أو لكفه لسانه وسده لبابه، إذ سمعته التقية والصبر صبر. وكذلك إفريقية كان الغالب فيها السنن والقرآن، إلى أن غلب أسد بن الفرات ابن أبي حنيفة، ثم نار عليهم سخنون بن أبي مالك، فصار القضاء فيهم دولا، يتصاولون على الدنيا تصاول الفحول على الشول (١) إلى أن تولى القضاء بها بنوهاشم الخيار. وكان مال كيا (٢) فتوارثوا القضاء كما توارث الضياع، فرجعوا كلهم إلى رأى مالك، طمعا في الرياسة عند العامة فقط. هذا أمر لا يقدر أحد على إنكاره، قرب إلينا داء الاعم قبلنا. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا سنركب سنن من قبلنا. فليل: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن إذا؟ وهذا مما انذر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو من معجزات نوته وبراهينه عليه السلام، وهكذا قلدت هاتان الطائفتان أحبارهم وأساقفتهم خملوهم على آرائهم»

قال أبو محمد: وتكلموا أيضا في معنى نسبوه إلى الاجماع، وهو أن يختلف المسلمون في مسئلتين على أقوال (٣)، فيقوم برهان من النص على صحة أحد تلك الأقوال في المسألة الواحدة. فقال أبو سليمان: إنه برهان على صحة قولهم في المسألة الأخرى، وخالفه في ذلك ابنه أبو بكر وأبو الحسن بن المغلس وجمهور أصحابنا. وقول أبي سليمان في هذه المسألة خطأ لاخفاء به، لانه قول

(١) جمع شائل وهي التافعة اللاقح التي تشول بذنبها للفحل أي ترفعه

فذلك آية لقاها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بأنفها. قاله في اللسان

(٢) في الاصل «مكيا». (٣) في الاصل «أقوام»

بلا برهان ، ثم يجب لو صح هذا أن يكون صواب من أصاب في مسألة برهانا على أنه مصيب في كل مسألة قالها . وهذا لا يخفى على أحد بطلانه ، وما ندرى كيف وقع لابي سليمان هذا الوهم الظاهر الذي لا يشكل ؟
وتكلموا أيضا في معنى نسبة (هذا الا) جاع وهو أن يصح اجماع الناس ، على أن حكم أمر كذا كحكم أمر كذا ، ثم اختلفوا فن مانع ومن موجب ، ومن مبيح لكليهما ، أو من موجب حكما في كليهما ، فقام برهان من النص على حكم ملجاء في إحدى المسألتين ، فواجب أن يكون حكم الأخرى كحكمها ، لصحة الاجماع على أن حكمهما سواء

قال أبو محمد : لو أمكن ضبط جميع أقوال علماء جميع أهل الاسلام ، حتى لا يشذ منها شيء لكان هذا حكما صحيحا ، ولكن لا سبيل لضبط ذلك البتة . وغير ما قدمنا مما لا يكون مسلما من لم يقل به ، وحتى لو أمكن (١) معرفة قول العالم ، فقد كان يمكن رجوعه عن ذلك القول اذا ولى عنه السائل ليعرف قول غيره . فوضح أنه لا سبيل البتة ولا إمكان أصلا في حصر أقوال جميع علماء أهل الاسلام في فتيا (خارجة) عن الجملة التي ذكرنا

قال أبو محمد : ونحن في غنى فأنض والله الحمد عن هذا التكلف ، وفي منادى رحبة عن هذا التعسف ، بنصوص القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا سبيل الى وجود شرع لم ينص على حكمه . والحمد لله رب العالمين

و المتكلمون في هذه المسألة حكمهم فيها بالمساقاة والمزارعة على الثلث والرابع فانهم قالوا : قد اختلف الناس في ذلك ، فن مانع من المساقاة أو المزارعة جملة ، ومن مبيح لها جملة ، ثم صح النص باباحتها على النصف ، وقد صح الاجماع على أن حكمها أقل من النصف وأكثر من النصف كالحكم في النصف

قال أبو محمد : ما نحتاج الى هذه الشعاب الخرجة ، والدعاوى الموجهة (١) . بل نقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لأصحابه الضياع في تلك المماثلة النصف ، وللعاملين النصف ، فدخلها دون النصف ضرورة بالمشاهدة فيما جعل لكل طائفة من النصف ، فاذا تراضى الفريقان على أن يترك أحدهما مما جعل له أخذه جزءا مسمى ، ويقتصر على بعضه ، فذلك له ، اذ كل أحد محكم في مثل ذلك مما جعل له . كمالو وهب الوارث بعض ميراثه لمن يشركه في الميراث أو لغيره . فان قيل : فهلا أجزتم هذا بعينه في التراضى فيما يقع فيه الربا على خلاف التماثل ؟ قلنا : لم يحز ذلك لان النص الوارد في الربا (بما عدا) التماثل ، وحظره وتوعدها عليه ، ولم يأت حكم نص المساقاة والمزارعة والموارث واشترائط مال المملوك المبيع والثمرة المأبورة بالمنع مما عدا ذلك ، بل أباح الاشتراط للنصف أو الكل ، ولم يمنع ما دخل في الاباحة المذكورة بالنص ما هو أقل من النصف أو الكل . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد على : وكثيرا ما نحتاج مع المخالفين بما اجمعوا عليه معنا ثم ننكر عليهم الانتقال عنه الى حكم آخر . كقولنا لمن حرم الماء وحكم بنجاسته في ابل حرام حله ، فلم يغير لونه ولا طعمه ولا ريحه . ومثل هذا كثير لنا جدا المـ فعاب ذلك علينا من لم يحصل وقال : قد جمعت في هذه الطريق وجهين من عظيمين أحدهما الاحتجاج باجماعهم معكم ، وأنتم تنكرون دعوى معنى الاجماع ، وتعملونها كذبا على الامـ ر أن يقال لكم : فالذي انكرتم على اليهود إذ قالوا : قد أجمعتم معنا على نبوة موسى عليه السلام وصحة التوراة وحكم السبت ، وخالفناكم في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصحة القرآن وشرائع دينكم

قال أبو محمد : قلنا : ما تناقضنا في شيء من ذلك ، أما احتجاجنا على مخالفينا

(١) كذا في الاصل ولعله « الموجهة أو المموجة »

(موا) ففتحهم لنا على حكم ما ، وانكارنا عليه الخروج مما اجمع معنا عليه ، فانما فعلنا ذلك لخروجه عما قد حكم بصحته الى قول آخر بلا برهان من قرآن أو سنة فقط ، فمعنا عليهم القول في الدين بلا برهان ، وهذا حرام ومعيب بالقرآن والسنة . ولم ندع اجماعا لا نصحه ، إنما ادعينا على الخصم ما لا ينكره من اجماعه معنا ، بمعنى موافقته لنا فقط . فلاح الفرق بين الدعوى الظاهر صدقها وبين الدعوى المسكونة . وأما الذي انكرناه على اليهود فاننا (نه) ضد المسألة التي تكلمنا فيها آنفا ، وهو امتناع اليهود من الاقرار بما ظهر البرهان بصحته باقوى من برهانهم على ما ادعوا أننا أجمعنا معهم عليه ، وأنكرنا على المذكورين آنفا أن قالوا قولا بلا برهان ، وخروجهم عما قد صح البرهان بصحته ، وأنكرنا على اليهود تركهم القول بما قد صح برهانه ، وتعاديتهم على ما قد صح البرهان ببطالانه ، وسلكنا بين الطائفتين طريق الحق وشارع النجاة . والحمد لله رب العالمين ، وهو الثبات مع البرهان اذا ثبت ، والاتقال معه اذا نقل فقط . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وتكلموا أيضا في معنى نسبوه الى الاجماع ، وهو: أن ذكروا أن يختلف الناس على قولين فأكثر في مسألة ، فيشهد النص من القرآن والسنة بصحة قول من تلك الأقوال ، فيبطل سائرهما ، ثم تقع فروع من تلك المسألة . فقالوا: يجب أن يكون المقول به ، هو ما قاله من شهد النص لصحة قوله في أصل تلك المسألة ، وفظروا ذلك بالحكم بالعاقلة ، قال بها قوم ولم يعرفها قوم ، منهم عثمان البتي فصيح النص بقول من صححها ، فلما صرنا الى من هم العاقلة وجب أن ينظروا الى من اجمع القائلون بالعاقلة على أنه من العاقلة ، فيكون من العاقلة ومن اختلفوا فيه أهو من العاقلة أم لا ؟ أن لا يكون من العاقلة

قال أبو محمد : وقولنا ههنا هو قولنا فيما سلف من أنه لو أمكن أن يعرف
الاجماع في ذلك لكان حجة ، لكن لا سبيل الى احصائهم ولا الى حصر أقوالهم لما
قدمنا قبل ، ونحن في سعة والحد (مدا) ه عن التعلق بهذه الشايات الاشبة (١) والتورط
في هذه المضايق القشبية (٢) بما قد بينه لنا ربنا عز وجل ورسوله صلى الله عليه
وسلم ، من النص الذي لادين لنا إلا بما فيه ، وما عداه فليس من دين الله تعالى
ولا من عنده عز وجل . وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كل
بطن عقولة . وألزم اليهود دية من قتل بينهم لو اعترفوا أنه قتله بعضهم خطأ
أو بذلك بينة ، فوجب أن العاقلة هم بطن القاتل خطأ الذي ينتمى اليه ،
حتى بلغ الى القبيلة التي تقف عندها ، وهكذا في كل شيء . والحمد لله رب العالمين

فصل

واختلفوا هل يدخل أهل الاهواء في الاجماع أم لا ؟

قال أبو محمد : قد أوضحنا قبل والحمد لله رب العالمين . ان الاجماع لا يكون
البتة إلا عن نص منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا على باطل لم يأت
من عند الله تعالى من رأى ذى رأى ، أو قياس من قانس يحكم بالظن . فاذ ذلك
كذلك والسؤال باق ، هل نقبل نقل أهل الاهواء وروايتهم ؟ فقولنا في هذا
وبالله تعالى التوفيق : أن من يشهد بقلبه ولسانه أنه لا إله الا الله وأن محمداً
رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ، وأنه برئ من كل دين غير دين محمد صلى الله
عليه وسلم : فهو المؤمن المسلم ، ونقله واجب قبوله ، اذا حفظ ما ينقل ، ما لم (٣)

(١) يعنى المشتبكة التي ليست سهلة . والأشبه : شدة التمايز الشجر

وكثرته حتى لا مجاز فيه . (٢) القشب : القدر والدنس

(٣) لعنه : « ما لم يعمل »

عن إيمانه الى كفر أو فسق، وأهل الأهواء وأهل كل مقالة خالفت الحق، وأهل كل عمل خالف الحق. - مسلمون اخطأوا ما لم تقم عليهم الحجة فلا يكدر (١) شيء من هذا في إيمانهم ولا في عداوتهم، بل هم مأجورون على ما دانوا به من ذلك وعملوه أجراً واحداً، اذا قصدوا به الخير، ولا إثم عليهم في الخطأ، لأن الله تعالى يقول: «وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم». ونقلهم واجب قبوله كما كانوا، وكذلك شهادتهم، حتى اذا قامت على أحد منهم الحجة في ذلك من نص قرآن أو سنة ما لم تخص ولا نسخت، فأما تمادى على التدين بخلاف الله عز وجل، أو خلاف رسوله صلى الله عليه وسلم، أو نطق بذلك، فهو كافر مرتد، لقول الله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم». الآية وإن لم يدن لذلك بقلبه ولا نطق به بلسانه لكن تمادى على العمل بخلاف القرآن والسنة، فهو فاسق بمعملة مؤمن بعقده وقوله. ولا يجوز قبول نقل كافر ولا فاسق ولا شهادتهما. قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ». الآية وقد فرق بعض السلف بين الداعية وغير الداعية

قال أبو محمد: وهذا خطأ فاحش، وقول بلا برهان، ولا يخالف الحق من أن يكون معذوراً بأنه لم تقم عليه الحجة، أو غير معذور لأنه قامت عليه الحجة، فان كان معذوراً فالداعية وغير الداعية سواء، كلاهما معذور مأجور. وإن كان غير معذور لأنه قد قامت عليه الحجة، فالداعية وغير الداعية سواء، وكلاهما إما كافر كما قدمنا، وإما فاسق كما وصفنا. وبالله تعالى التوفيق

ولا فرق فيما ذكرنا بين من يخالف الحق بنحلة أو بفتيا اذ لم يفرق الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بين ذلك، إنما قال: «اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم». فعم عز وجل ولم يخص. قال بعضهم: إن الصحابة اختلفوا في

(١) الكدر الخدش، وكل أثر من خدش أو عض فهو كدر

الفتيا فلم ينكر بعضهم (على بعض بل) أنكروا على من خالف في ذلك. قلنا : ليس كما قلتم ، إنما (لم) ينكروا على من لم تقم الحجة عليه في فقط ، وانكروا أشد الانكار على من خالف بعد قيام الحجة عليه ، وكيف لم ينكروا وقد ضربوا على ذلك بالسيوف من خالفهم فأى انكار أشد من هذا ؟ أوليس عمر قد قال : والله مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يموت حتى يكون آخرنا موتا ، وليرجعن فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم (ما قدح هذا) في عدائته، اذ قاله مخطئا ثم رجع الى الحق اذ سمع القرآن : « انك ميت وانهم ميتون » وإن المتباعدى على هذا القول بعد قيام الحجة عليه كافر من جملة غالية السبائية ، أوليس ابن عباس يقول : أما تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، أقول لكم : قال رسول الله عليه وسلم ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر (١) اسحاق بن راهويه يقول فيما روى عنه محمد بن نصر المروزي في الامام ، أنه سمعه يقول : من صح عنده حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم خالفه - يعني باعتقاده - فهو كافر

قال أبو محمد : صدق والله اسحاق رحمه الله ، وبهذا نقول ، وقد روى عن عمر أنه قتل رجلا أبي (٢) عن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي بحكم عمر ، وكيف لو أدرك عمر وابن عباس رضي الله عنهما واسحاق رحمه الله من تقول (٣) له : قال الله عز وجل كذا ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا (قال) (٤) أبي سحنون ذلك ، ومن قلنا له : هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أنا في غنى عنه ما أحتاج اليه مع قول العلماء ، ومن قال لنا : لو رأيت شيوخى يستدبرون القبلة في صلاتهم ماصلمت الى القبلة. والله ما في بدع أهل البدع شيء

(١) لعل أصل « وكان اسحق » (٢) أبي ، يتعدى بنفسه وورد متعديا عن كما سبق ، وقد عداه هنا بمن ولم أجد له سندا (٣) في الاصل « يقول » (٤) سقطت من الاصل وهي ضرورة .

يفوق هذه ، وليت شعري ان كان هؤلاء القوم يؤمنون بالله تعالى وبالبعث ،
وبأنهم موقوفون وان الله سيقول لهم : ألم آمركم باتباع (كتابي) المنزل ،
ونبي المرسل ، ألم أنهيكم عن اتباع آبائكم ورؤسائكم ، ألم آمركم برد ما تنازعتم
فيه الى والي رسولي ، وقدمت اليكم بالوعيد ؟ فاذا أعدوا من الجواب لذلك
الموقف القطيع ، والمقام الشنيع ؟ والله لتطولن ندامتهم حين لا ينفعهم الندم ،
وكأن به قد أزعج وحل . نسأل الله أن يوزعنا شكر ما من به علينا من اتباع
كلامه ، وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن أن بغض الينا اتباع من دونه
ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، ونسأله أن يعيتنا على ذلك ، وأن يفي
بأهل الجهاد والفضالة . آمين آمين . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم

فهرس ما في الجزء الرابع من الابواب والفصول بحسب وضع المؤلف

صفحة

- ٢ الباب الرابع عشر : في اقل الجمع
- ٨ فصل : من الخطاب الوارد بلفظ الجمع
- ١٠ الباب الخامس عشر : في الاستثناء
- ١٥ فصل . من الاستثناء
- ٢١ فصل : من الاستثناء (ايضاء)
- ٢٦ الباب السادس عشر : في الكناية بالضمير
- ٢٧ الباب السابع عشر : في الاشارة
- ٢٨ الباب الثامن عشر : في المجاز والتشبيه
- ٣٨ فصل : في التشبيه
- ٣٩ الباب التاسع عشر : في افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الشيء
يراه او يبلغه فيقره صامتا عليه لا يأمر به ولا ينهي عنه
- ٥٩ باب الكلام في النسخ وهو الموفى عشرين

- ٦١ فصل : الاوامر في نسخها واثباتها تنقسم اقساماً اربعة
- ٦٣ فصل : في رد المؤلف على القائلين - وقد ذكر النسخ وارتفاع اللفظ المنسوخ : وهذا وجه من وجوه الحكمة
- ٦٥ فصل : في قوله تعالى (ما ننسخ من آية او ننسأها)
- ٦٥ فصل : اختلف الناس في النسخ على ما يقع اعلى الأمر أم على المأمور به ؟
- ٦٦ فصل : وقد تشكك قوم في معاني النسخ والتخصيص والاستثناء
- ٦٧ فصل : في مكان النسخ ثم ايجابه ثم امتناعه
- ٧١ فصل : فيما يجوز فيه النسخ وفيما لا يجوز فيه النسخ
- ٨٠ فصل : هل يجوز نسخ الناسخ
- ٨١ فصل : في مناقل النسخ
- ٨٢ فصل : في آية ينسخ بعضها ما حكم سائرهما ؟
- ٨٣ فصل : في كيف يعلم المنسوخ والناسخ مما ليس منسوخاً
- ٩٣ فصل : ولا يضر كون الآية المنسوخة متقدمة في الترتيب والناسخ متأخرة في الترتيب
- ٩٣ فصل : في نسخ الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف
- ١٠٠ فصل : في نسخ الشيء قبل أن يعمل به
- ١٠٧ فصل : في نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن
- ١١٤ فصل : في نسخ الفعل بالأمر والأمر بالفعل
- ١١٦ فصل : في متى يقع النسخ ممن بعد عن موضع نزول الوحي
- ١٢٠ فصل : في النسخ بالاجماع
- ١٢٠ فصل : في رد المؤلف على من اجاز نسخ القرآن والسنة بالقياس
- ١٢١ الباب الحادى والعشرون : في المتشابه من القرآن والفرق بينه وبين المتشابه في الاحكام

١٢٨ الباب الثانى والعشرون : فى الاجماع وعن أى شىء يكون الاجماع وكيف
ينقل الاجماع

١٤٣ فصل : ثم اختلف الناس فى وجوه من الاجماع
١٤٧ ذكر الكلام فى الاجماع اجماع من هو ؟ اجماع الصحابة أم الاعصار
بعدهم وأى شىء هو الاجماع وبأى شىء يعرف انه اجماع
١٥١ فصل : فيمن قال ان الاجماع لا يجوز لاحد خلافه

١٥٢ فصل : واما من قال بمراعاة انقراض العصر فى الاجماع
١٥٥ فصل : واما من قال اذا اختلف اهل عصر ما فى مسألة ما
١٥٥ فصل : واما من قال اذا اختلف اهل عصر ما ثم اجمع اهل عصر ثان على
احد الاقوال التى اختلفت عليها اهل العصر الماضى

١٥٦ فصل : واما قول من قال ان افتراق اهل العصر على اقوال كثيرة
١٧٢ فصل : فيمن قال ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع وبسط الكلام فيما
هو اجماع وفيما ليس اجماع

١٩١ فصل : فيمن قال بان خلاف الواحد من الصحابة او ممن بعدهم لا يمد
خلافا وان قول من سواه فيما خالفهم فيه اجماع

٢٠١ فصل : فى قول من قال قول الاكثر هو الاجماع ولا يعتمد بقول الاقل

٢٠٢ فصل : فى ابطال قول من قال الاجماع هو اجماع اهل المدينة

٢١٨ فصل : فيمن قال ان الاجماع هو اجماع اهل الكوفة

٢١٩ فصل : فى ابطال قول من قال ان قول الواحد من الصحابة اذا لم

يعرف له مخالف فهو اجماع وان ظهر خلافه فى العصر الثانى

٢٢٥ فصل : واما من قال ليس لاحد ان يختار بعد ابي حنيفة الخ

٢٣٤ فصل : وتكلموا أيضا فى معنى نسبوه الى الاجماع

٢٣٥ فصل : واختلفوا هل يدخل اهل الأهواء فى الاجماع ام لا ؟

(تم الفهرست)

113
NC

DUE DATE

~~E~~
1945

(20) 10/19/45

7414

